

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهى عشرة فصول

الفصل الأول

(١) فصل

في معرفة التناسب بين الأمور والتصورات والألفاظ والكتابات

وتعريف المفرد والمركب فيما يحتملها من ذلك

- إن الإنسان قد أوتى قوة حسية ترسم فيه اصور الأمور الخارجية ، وتتأدى عنها إلى النفس فترسم فيها ارتساماً ثانياً ثابتاً ، وإن غاب عن الحس . ثم ربما ارتسم بعد ذلك في النفس أمور عل نحو ما أداه الحس ؛ فإما أن تكون هى المرسمات فى الحس ، ولكنها ١٠

(١) الرحيم : + الفن الثالث د ؛ + رب يسر وأعنى // بسم الله الرحمن الرحيم : ساقطة من س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) المقالة الأولى . . . فصول : الفن الثالث من الجملة الأولى من المنطق مقالتان وهو الكلام فى بارى ارمينياس أى العبارة المقالة الأولى وهى عشرة فصول س ، هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول العشرة] ؛ الفن الثالث من الجملة الأولى المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى فى المنطق وهى عشرة فصول ن . (٣) وهى عشرة فصول : ساقطة من عا . (٦) والتصورات : ساقطة من ى . (٧) فيما يحتملها : ساقطة من ع // ذلك : اللفظ عا . (٨) الخارجية : الخارجية س . (٩) فترسم : وتترسم ى // ثانياً : تاما ع ؛ ساقطة من ى // ثابتاً : ساقطة من ب ، س // وإن : إن س . (١٠) نحو : ساقطة من ع ، عا // ولكنها : ولكن ن .

انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التجريد ، أو تكون قد ارتسمت من جَنَبَةٍ أُخْرَى لا حاجة في المنطق إلى بيانها . فللأمر وجود في الأعيان ووجود في النفس يكون آثاراً في النفس . ولما كانت الطبيعة الإنسانية محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة ، انبعثت إلى اختراع شيء يتوصل به إلى ذلك ، ولم يكن أخف من أن يكون فعلاً ، ولم يكن أخف من أن يكون بالتصويت ، وخصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الإعلام به مع فائدة انمحاءه ، إذ كان مستغنياً عن الدلالة به بعد زوال الحاجة عنه ، أو كان يتصور بدلالته بعده ، فالت الطبيعة إلى استعمال الصوت ، ووفقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معاً ليدل بها على ما في النفس من أثر .

١٠ ثم وقع اضطراب ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم ، إما لينضاف إليه ما يعلم في المستقبل فتكمل المصلحة أو الحكمة الإنسانية بالتشارك فإن أكثر الصنائع إنما تمت بتلاحق الأفكار فيها والاستنباطات من قوانينها واقتفاء المتأخر بالمتقدم واقتدائه به ، أو لينتفع به الآتون من بعد . وإن لم يحتج إلى ما يضاف إليه فيكمل به ، فاحتيج إلى ضرب آخر من الإعلام غير النطق ، فاخترعت أشكال الكتابة ، وكله بهداية إلهية وإلهام إلهي ، فما يخرج بالصوت بدل ١٥

(١) جنبه : جهة س ، ه // أخرى : أخر د . (٢) حاجة : + لنا ها // في المنطق : ساقطة من عا . (٣) المحاورة : الإفضاء بالمجاورة بخ ، د ، سا ، عا ، م ، ن // لاضطرارها : للاضطرار د . (٤) والمجاورة : والمجاورة د ، س ، ها . (٥-٤) ولم يكن ... فعلاً : ساقطة من د . (٥) فعلاً ... يكون : ساقطة من ع ، ه // وخصوصاً : خصوصاً ع ، ي . (٦) به : ساقطة من سا // إذ : إذا سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٧) عنه : ساقطة من ب // أو كان : إذ كان ع ، ه ، ي // يتصور : يتضرر ه // بدلالته : دلالة ب ، ع . (٨) قالت : فما زالت س . (٩) بتدوين : بتدوين ع // لينضاف : لينضاف سا . (١٠) إعلاماً : . . . المستقبل : ساقطة من ي // في : وفي م // المصلحة : + أو العلم سا . (١٢) بالتشارك : لتشارك د . (١٣) بالمتقدم : بالتقدم م // به : ساقطة من س ، سا ، ه // بعد : بعده سا . (١٤) النطق : المنطق ع ، م ، ي .

على ما في النفس ، وهي التي تُسمى آثاراً . والتي في النفس تدل على الأمور وهي التي تسمى معاني ، أي مقاصد للنفس . كما أن الآثار أيضاً بالقياس إلى الألفاظ معان . والكتابة تدل على اللفظ إذ يُحاذَى بها تركيب اللفظ ، واختير ذلك للسهولة ، وإن كان إلى إنشائها بحيث لا يُحاذَى بها اللفظ وأجزاؤه سبيل ، لكن ذلك مما يصعب ويطول .

- وسواء كان اللفظ أمراً ملهماً وموحىً به عُلمه من عند الله تعالى معلّم أول ، أو كان الطبع قد انبعث في تخصيص معنى بصوت هو أليق به ، كما تُميّز القطا قطا بصوتها ، أو كان قوم اجتمعوا فاصطحوا اصطلاحاً ، أو كان شيء من هذا قد سبق فاستحال يسيراً يسيراً إلى غيره من حيث لم يشعر به ، أو كان بعض الألفاظ حصل على جهة واللبعض الآخر على جهة أخرى ، فإنها إنما تدل بالتواطؤ ، أعني أنه ليس يلزم أحداً من الناس أن يجعل لفظاً من الألفاظ موقوفاً على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس تحمّلهم عليه ، بل قد واهأ تاليهم أولهم على ذلك وسأله عليه ، بحيث لو توهمنا الأول اتفق له أن يستعمل بدل ما استعمله لفظاً آخر موروثاً أو مخترعاً اخترعه اختراعاً ولقنه الثاني ، لكن حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ، وحتى لو كان معلّم أول علم الناس هذه الألفاظ ، وإنما صارت إليه من عند الله تعالى وبوضع منه أو على وجه آخر ، كيف شئت ، لكن يجوز أن يكون الأمر في الدلالة بها بخلاف ما صار إليه لو وضعه ، وكان الغناء هذا الغناء .

-
- (١) وهي التي : ساقطة من سا // تسمى : نسميها ع . (٢) للنفس : النفس ع . (٣) بها : به // واختير : اختير س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٦) ملهما : ما بهما ع // وموحى : أو موحى ع ، ي // تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٨) أو (الأولى) : إذ م // قوم : + قد سا // شيء : الشيء س // هذا : ذلك س // فاستحال : واستحال عا // يسيراً يسيراً : يسيراً س . (٩) الآخر : + حصل ع . (١١) الناس : للناس سا ، عا ، م ، ن // تحمّلهم : تحمّلهم س // قد : ساقطة من س ، سا . (١٢) تاليهم : تاليهم هـ . (١٣) مخترعاً : مخترعاً سا ، م . (١٤) استعماله : ساقطة من ع // معلّم : ساقطة من س . (١٥) تعالى : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (١٦) بها : بهذا بخ . (١٧) هذا : هو س // هذا الغناء : ساقطة من ن .

فالدلالة بالألفاظ إنما استمر بها التعارف بسبب تراضٍ من المتخاطبين غير ضرورى حتى إنه وإن فرضناه بحسب المعلم الأول ضرورياً من عند الله أو من جهة أخرى ، فإنه بحسب المشاركة اصطلاحى . فإن قبول الثانى من الأول إنما هو بأن قال له الأول : إن كذا يعنى به كذا ، أو فعل فعلا يؤدى إلى مثل هذا التوقيف ، وما أشبه ذلك ، فواطأه عليه الثانى والثالث من غير أن كان يلزمهم أن يجعلوا ذلك اللفظ لذلك المعنى ، وأن يجعلوا لفظاً بعينه لمعنى بعينه لزوماً ضرورياً ، بل كان يجوز أن يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم الأول لهم على لفظ آخر ، فلذلك جاز أن تكون دلالات الألفاظ مختلفة .

ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم فى الخيال مسموع اسم ارتسم فى النفس معنى . فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ؛ فكلمة أوردته الحس على النفس التفتت إلى معناه . ١٠

وأما الكتابة فقد كان يمكن أن تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر فى النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجرى الأمر على ذلك لكان الإنسان ممنوعاً بأن يحفظ الدلائل على ما فى النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا ألزم مرة ثانية أن يحفظ كتابة ١٥

-
- (١) من : بين سا ، عا ، هـ ؛ ساقطة من ي // المتخاطبين : المخاطبين س . (٢) فرضناه : فرض هـ . (٣) الثانى : + منهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٤) أو فعل : وفعل د ، ع ، ي // التوقيف : توقيف ع ؛ التوقف م ؛ ساقطة من عا // وما أشبه ذلك : ساقطة من ن // وما أشبه : أو ما أشبه عا . (٥) والثالث : الثالث س ؛ ساقطة من عا // يلزمهم : يلزمها سا . (٦) وأن : أو أن هـ // ضرورياً : ضرورياً س . (٧) الألفاظ مختلفة : ساقطة من ع . (٨) فتعرف : فعند د ، س ، سا ، عا ، م هـ // أن هذا : ساقطة من س . (٩) التفتت : التفت سا ؛ + النفس س ، ع ، هـ ، ي . (١٠) لها : له د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) وللسماء أخرى : ساقطة من ي . (١٢) له : ساقطة من عا ، ن // شاق : قاش س // ألزم : لزوم د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . ي ؛ لزمه عا // يحفظ : يتحفظ هـ .

بهذه الصفة كان كمن يُلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت حوذي بتأليفها رقماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً . وذلك أيضاً دلالة على سبيل التراضى والتواطؤ ؛ فلذلك اختلف .

وأما دلالة ما في النفس على الأمور فدلالة طبيعية لا تختلف ، لا الدال ولا المدلول عليه ، كما في الدلالة التي بين اللفظ والأثر النفساني ؛ فإن المدلول عليه ، وإن كان غير مختلف ، فإن الدال مختلف ؛ ولا كما في الدلالة التي بين اللفظ والكتابة ، فإن الدال والمدلول عليه جميعاً قد يختلفان .

- ١٠ فأما أن النفس كيف تتصور صور الأمور ، وكيف يحصل فيها ذلك ، وما الذي يعرض للصور وهي في النفس ، وما الذي يعرض لها وهي من خارج ، وما الفاعل الذي هو سبب إخراج قوة التصور إلى الفعل ، فليس من هذه الصناعة ، بل من علم آخر . وأيضاً فإن النظر في أنه أي لفظ هو موضوع دالاً على معنى كذا ، وأي كتابة هي موضوع دالة على معنى كذا وأثر كذا ، فذلك لصناعة اللغويين والكتّاب ، ولا يتكلم فيها للمنطقي إلا بالعرض ، بل الذي يجب على المنطقي أن يعرفه من حال اللفظ هو أن يعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك إلى حال المعاني أنفسها من حيث يتألف عنها شيء يفيد علماً بمجهول ، فهذا هو من صناعة المنطقيين .

(١) بهذه الصفة : ساقطة من هـ . (١—٢) يقصد إلى : يحفظ ع . (٢) حفظها : حفظهما د ، س ، م ، ن . (٣) فإنها : فإنه هـ // حوذي : وحوذي ع ؛ جوذي ن // تأليف : تألف م . (٤) دليلاً : دليلاً س ، عا ، هـ // دلالة : دليل ع . (٥) اختلف : اختلفت ع ، ن . (٦) فدلالة : بدلالة م . (٧) كما : لا كما عا ، هـ // بين : من ع // والأثر : والأمر عا . (٨) التي : ساقطة من ن ، هـ ، ي // بين : من ي . (٩) عليه : ساقطة من م . (١٠) وهي : التي عا ، م // وما : وأما سا . (١٤) وأثر كذا : ساقطة من سا . (١٦) حاله : لفظه سا // ليتوصل : ليتوصل م . (١٧) بمجهول : بشيء مجهول ن // فهذا هو : فهو ن .

واعلم أن في الألفاظ والآثار التي في النفس ماهو مفرد وفيها ماهو مركب . والأمر فيهما متحاذٍ متطابق ؛ فإنه كما أن للمعقول المفرد ليس بحق ولا باطل ، كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق ولا كذب . وكما أن المعقول المفرد ، إذا اقترن به في الذهن معقول آخر وحمل عليه ، فاعتقد أنه ذاك أو ليس ، كان الاعتقاد حقاً أو باطلاً ، فكذلك اللفظ المفرد ، إذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه ، فقبل إنه كذا أو ليس كذا ، كان صدقاً أو كذباً . وقد يكون الصدق والكذب على نحو آخر من التأليف أيضاً سنوضحه . فالأسماء والكلم في الألفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل فيها ولا تركيب ، فلا صدق في أفرادها ولا كذب .

واعلم أنه إذا كان شيء معدوماً في نفسه محالاً في وجوده ، ولم يكن تصوره وحده ١٠ أو التلفظ بلفظه وحده يدل على صدق أو كذب ، مالم يقترن به أنه موجود أو غير موجود اقتراناً في الذهن أو في اللفظ ، مثلاً بأن يعتقد أن عنزايل موجود ، أو يعتقد أنه غير موجود ، ويقال إن عنزايل موجود ويقال إن عنزايل غير موجود ، إما مطلقاً بلا اشتراط زمان أو باشتراط زمان أنه كان موجوداً فيه أو يكون موجوداً فيه أو زمان حاضر . والذي يقال إن معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع هو المشترط فيه زمان ١٥ حاضر أو المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم « أو في زمان » أنه في زمان ماض أو مستقبل ، دون الذي في زمان حاضر ، فليس يعجبني كل الإعجاب . وما أومأت إليه أقرب إلى الصواب . فلننظر الآن في الاسم والكلمة .

(١) أن في : أن من ن // وفيها : وفيها ع ؛ ومنها ن . (٢) فيهما : فيها ع // فإنه : ساقطة من ع // أن : ساقطة من م . (٤) فكذلك : كذلك ع ؛ وكذلك م . (٧) والكلم : والكلمة ع ، م ، ن // فيها : لها سا . (٩) وحده : واحدة سا ، ي . (١١) مثلاً : ساقطة من سا . (١٣) أو باشتراط زمان : ساقطة من ع // أو يكون موجوداً فيه : ساقطة من ع ، ي // أو زمان : وزمان ع . (١٧) إلى : من ع ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في تحقيق الاسم

- فالاسم لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان وليس واحد من أجزائها دالاً على الانفراد . وقد علمت معنى التواطؤ . وأما معنى كونه مجرداً من الزمان فهو أن لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة المحصلة ؛ كما إذا قلت : زيد ، فلم تدل على معنى قد دلت معه على زمان ذلك المعنى . ومعنى قولنا « وليس ولا واحد من أجزائه دالاً على انفراده » معناه أنا لا نقصد في دلاتنا بقولنا « الإنسان » أن ندل بواحد من أجزائه على شيء ألبتة ، من حيث هو منفرد ، بل نستعمله على أنه جزء دال ، لا دال بانفراده ، فإنه لا يوجد في قولنا « الإنسان » جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني أصلاً ، حين يراد أن ندل بقولنا « الإنسان » ، وإن كان ربما أريد به الدلالة إذا استعمل لا على أنه جزء لفظة إنسان ، بل على أنه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءاً لما إنما يدل بجملته دلالة ما ، وربما لم توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه وحيث توجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا « إنسان » ؛ فإنه إنما يكون جزء إنسان إذا استعمل في لفظة الإنسان من حيث يراد أن يدل بالإنسان بجملته ؛

(٤) فالاسم : الاسم د ، ن // واحد : ولا واحد سا . (٥) من : عن س // فهو : هو عا .
(٦) لذلك : فيه ذلك عا . (٧) قد : ساقطة من عا . (٨) أجزائه : أجزائها س // أنا :
أنه ي . (٩) على شيء ألبتة : دالا على انفراده سا . (١١) أريد : أريدت س ، هـ .
(١٢) لفظة : لفظ س // لفظ : لفظة ي . (١٣) بجملته : لجلته ي . (١٤) هو : ساقطة
من هـ // قولنا : وقولنا س . (١٥) يكون : يمكن عا .

فهناك لا توجد له دلالة ألبتة بوجه من الوجوه . وقد كنا أو ماناً إلى هذا في مواضع أخرى .

وليس هذا في مثل لفظة الإنسان فقط ، بل في الألفاظ التي هي بحسب المسموع مركبة ، لكنها لا يدل بها على أنها مركبة ، فهذا شأنها ، كقولهم « عبد الملك » إذا لم يرد أن يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك ، بل جعل هذا اسماً لذاته ؛ فهناك لا يوجد لللفظة «عبد» من حيث هو جزء من «عبد الملك» دلالة على شيء ألبتة ، فإنك تعلم أن الدال بلفظة « عبد الملك » على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء أصلاً ، ولا بالملك . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضع .

وأما الأسماء البسيطة فقد يكون لها أجزاء لا تدل أصلاً ، لا من حيث هي جزء ، ولا لو انفردت . وأما جزء اللفظ المركب ، فإنه يدل على شيء لاحق ما يوجد جزءاً من جملة المركب مدلولاً بالمركب على ما دل به عليه كقولك « عبد الملك » فإنه حينئذ لا يتوقع أن يدل بانفراده ، من حيث هو جزء لفظ ، حتى يكون إنما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيلتئم كمال الدلالة ، بل هذا في استعمال آخر . وإلحاق التواطؤ بعد قولنا « لفظة » قد توهم أنه هذر من القول ، فقد يظن أن اللفظ لا يدل إلا أن يكون بالتواطؤ وكذلك قيل إنه كان يجب : أن يقال بدل اللفظ الصوت ، فأقول إن هذا باطل فإنه لا يحسن أن يستعمل في هذا الموضع الصوت فإن الصوت مادة لا جنس والمادة لا تحمّل على الشيء المعمول من مادة وصورة إلا بنوع من المجاز أو الجهل ،

(١) فهناك : فهناك هـ . (٣) بل في : بل وفي سا ، ن ، هـ ، ي ؛ وفي م . (٥) يرد : +
به ن // ما هو عبد الملك : ما هو عبد الملك هـ // فهناك : فكذلك ع هـ (٩) هي : هوس ،
ع هـ . (١٠) وأما : فأما هـ . (١١) عبد الملك : عبد الله ي . (١٢) ليلتئم : الجسم ع // به :
ساقطة من م . (١٣) فيلتئم : فيلتئم هـ // بل : + يدل عا // آخر : + هذا عا .
(١٤) قد : قد ب ، ع ؛ ي // هذر من : هذا ومن ع . (١٥) وكذلك : ولذلك س ، ع ،
هـ // اللفظ : اللفظة ن // إن : ساقطة من س ، هـ . (١٦) فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ع ،
عا ، م ، هـ ، ي . (١٧) المعمول : المحمول هـ // أو الجهل : والجهل ع ؛ أو الجهل عا .

إذ يقال للصنم إنه حجر والكرسى إنه خشب ، وأما الحدود الحقيقية فلا يجب أن تستعمل فيها المواد مكان الأجناس . أما الفرق بين الجنس والمادة فما تشبه الحال فيه وتشكل ، ولكنه سيتبين لك ذلك في هذه الصناعة من بعد ، وكذلك تحقيق ما قلناه من أن المادة لا يجب أن تؤخذ مكان الجنس ، بل يكون ذلك كاذباً . وأما أن الصوت مادة فتتحققه في العلم الطبيعي .

- بل أعود إلى الغرض فأقول : إن اللفظ قد يكون دالاً وقد يكون غير دالٍّ ، كما قد اعترفوا به ، وذلك على وجهين : أحدهما أن يكون مؤلفاً من حروف ثم لا يراد بذلك دلالة على أثر في النفس كقول القائل « شنقنقتين » ، والثاني أن يراد بذلك دلالة على أثر في النفس ، لكن ذلك الأثر لا يستند إلى خارج كقولنا « العناء » .
- فكون اللفظ غير دالٍّ ليس يُخرجه عن أن يكون لفظاً . فكذلك كونه دالاً ، ولكن لا بالتواطؤ بل على نوع آخر ، فإنه قد يُسمع من الناس ألفاظ فندل على معان على غير سبيل التواطؤ ، كمن يقول « أخ » فيدلّ على الوجع ويقول « أح أح » عند السعال فيدلّ على أذى في الصدر ، فليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض ، حتى يكون الناس قد تواطؤوا على استعمال ذلك عند السعال مستعملين إياه لفهم معنى أذى الصدر . وهذه ، وإن كانت أصواتاً ، فهي أيضاً ألفاظ ، لأنها مركبات من حروف يركبها الإنسان ، ١٠ وأنها ، وإن كانت تدلّ ، لا بالتواطؤ ، فليس يجب أن تكون دلالتها بالتواطؤ

(١) والكرسى : والكرسى ، س ع ، عا ، ن ، هـ // إنه خشب : الخشب ع // وأما : + في هـ // الحقيقية : والحقيقية هـ . (٣) ولكنه : لكنه ع // سيقين : سيقين عا ، م ، ن ، هـ ، ي // ذلك : ساقطة من س ، ع ، عا ، ي ؛ من بعد ذلك هـ // من بعد : ساقطة من هـ . (٨) دلالة : لا دلالة ن . (٨-٩) كقول . . . النفس : ساقطة من سا . (٩) أثر : أمرع . (١٠) فكون : فيكون ن // يخرج : يخرج ن . (١١) نوع : نحو عا . (١٣) فليس : وليس د ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، هـ . // المحض : ساقطة من س . (١٤) ذلك : + اللفظ س // مستعملين : ملتصقين سا // لفهم : لتفهم س ؛ ليفهم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٥) لأنها : ساقطة من ي // يركبها : يركبها عا . (١٥-١٦) من حروف . . . كانت : ساقطة من ي . (١٦) تدلّ : ساقطة من س .

تسلبها من كونها ألفاظاً شيئاً ؛ فإنها ولو لم تدلّ أصلاً ، كانت ألفاظاً ؛ لأنها مؤلفة تأليفاً اختيارياً عن حروف ، وليس دلالتها ، من حيث فيها صوت ، مانعاً عن أن يكون لفظاً .

فإن الشيء إنما هو لفظ لأنه مؤلف من حروف مقطعة عن أصوات ؛ وكونها كذلك ليس يوجب أن تكون مع ذلك دالة أو غير دالة فضلاً عن أن يوجب أن تكون غير دالة دلالة بالطبع ؛ فإن جزءاً منها كالمادة وهو الصوت يلحقه بعض ما يلحق الصوت ، لأنه صوت ، فلا يؤثر ذلك في الجملة كما لا يؤثر كونها دالة على المصوت .

فإن هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب . فإن الدالّ أعم من الدالّ بالتواطؤ والدالّ على وجه آخر ، اللهم إلا أن يجعل الدالّ يقع عليهما باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نفمة الطائر وصياح البهيمة أيضاً باشتراك الاسم .

فإن كان كونه دالاً إنما يقع على ذلك كله بالاشتراك ، وكان ذلك يُغنى عن تمثّل الفصل بين دلالة ودلالة ، فإن الفصول في الحدود والرسوم إنما تُطلب بحسب المعاني ، لا بحسب الألفاظ . والحال قائمة عندما يُجمل بدل اللفظ الصوت ، وإن لم يكن ذلك مغنياً ، فإننا نُحوّج إلى إيراد الفصل بين الدالّتين ، إذ كنا لما أخذنا اللفظ وكان يكون دالاً وغير دالّ ، وقرنا به الدالّ ، لم نقرن دالاً إحدى الدالّتين بعينها ، بل قرنا دالاً عاماً كما فعلنا حين أخذنا الصوت ، فنحتاج أن ندل على إحدى الخاصيتين .

فإن قيل : إنه إذا قيل « لفظ دال » عُلم أنه ليس يُعنى بالدالّ إلا ما اصطلاح عليه الناس ، فنقول : وكذلك الحال إذا قيل صوت دال وأردف بأنه يدل على زمان أو لا يدل وسائر ذلك ؛ فإن الذهن نفسه يسبق إليه أن المراد به هاهنا إنما هو أنه دال

(١) ولو لم : وإن لم س ؛ ولم م . (٣) عن : من م . (٤) غير دالة : دالا غير دال سا . (٥) بالطبع : بالوضع ع . (٦) لا يؤثر : + في ع . (٧) التواطؤ : الدال س . (٩) الاسم : اسم م // أيضاً : ساقطة من سا . (١٠) على : ساقطة من ع . (١٢) والحال : فالحال س ، هـ // وإن : فإن ع . (١٣) الدالّتين : الدالّتين م . (١٤) نقرن . تفرق س ؛ يقترن م // دالا : إلا عا // بعينها : ساقطة من ن . (١٥) فعلنا : فعلناه م . (١٦) لفظ دال : لفظ الدال م . (١٧) وكذلك : ولذلك ع // دال : ساقطة من عا // وأردف : وأردت هـ . (١٨) به : ساقطة من س ، ن // إنما : لما ب .

بالتواطؤ ، وكما يسبق إليه هناك ، ولا يُغنى ذلك في الموضعين جميعاً عن ذكر التواطؤ ؛ إذ ليس ولا في أحد الموضعين مستفاداً من نفس كونه لفظاً أو صوتاً ولا من نفس كونه دالاً مطلقاً أو على زمان ، بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الانتقال وينتبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ . وقد عرفت الفرق بين الدالّتين . فإن ظنَّ ظان أن المَحْجُوجَ إلى إيراد التواطؤ لم يكن إلا مراعاة الفرق بين الألفاظ وأصوات البهائم ، وإذا قيل « لفظ » خرج ما كان يشكك ويشتبه ، فذلك حسنُ ظنٍّ بالأمر وخديعةٌ للنفس ؛ وما الذي أُن من هذا الظان أن الحاجة قد قُضِيَتْ ، فعسى أن يكون قد بقي بعد ذلك أيضاً اشتباه وتشكُّكٌ آخر من جنس ما أوردناه مُحْجُوجٌ إلى مراعاته ؟

وبالجملة لا يجب أن يلتفت في الحدود إلى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتصاراً على ما ينتبه له الذهن ؛ فإن هذا لو كان ملتفتاً إليه لقليل في حد الإنسان ١٠ إنه حيوان ضحّاك واقْتَصِرَ عليه واستُحْسِنَ ، إذ كان الذهن يلتفت إلى أنه يكون ناطقاً ، أو قيل إنه جسم ناطق ، فإن الذهن يلتفت إلى أنه حيوان ولا يجب أن يكون الالتفاتُ في الحدود موجَّهاً إلى التمييز نفسه فقط ، بل إلى ما ستعلمه في موضعه .

فقد بان أن لإدخال التواطؤ هاها معنى ، وإن كان المأخوذ في الحدّ لفظاً لا صوتاً ؛ فإنه ليس شيء من الأسماء اسماً بالطبع ؛ أي ليس شيء منها دالاً دلالة الاسم ، بحيث تكون تلك الدلالة تصدر عنها بالطبع منها أو من الدالّين بها . فلا تلك الدلالة

(١) وكما : كما ع ، ن ؛ فسكاه // ولا : أولاً ع // الموضعين : الموضوعين س // عن : على س . (٣) أو على : وعلى م // له : عليه نج (٤) فإن : وإن س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٥) أن : ساقطة من م // المحوج : المخرج م // إيراد : إدخال نج // مراعاة : + من ع // الفرق بين : ساقطة من ن . (٦) يشكك : يشكك ب ؛ يشككه س // ويشتبه : ويشبه م . (٧) الظان : الظن عا // قضيت : فصات ع . (٨) وتشكك : وتشكك م . (٩) ما يشتمل : مالا يشتمل س ، هـ . (١٠) لقليل : ليقبل م . (١١) ضحّاك : بحال عا . (١٣) ستعلمه : استعمله سا ، ن ، هـ ؛ يستعمله ع ، ي . (١٥) الأسماء : الأشياء ن // أي ليس شيء منها دالاً : لشيء منها أي دالاً عا // الاسم : ساقطة من ي . (١٦) الدالّين : الدالّتين ن // تلك : ساقطة من ن .

أمرٌ طبيعي يلزم الاسم ، ولا الطبعُ منا ينبعث إلى الدلالة على المعنى به في كثير من الأصوات الدالة بالطبع التي تنبعث الطبائع إلى استعمالها في ذلك الشأن ، سواء كانت دلالة بقصد المصوت أن يقع بها شعور بشأن ، كما تفعله البهائم عند دعاء بعضها بعضه أو يكون بغير قصد منه لذلك ، لكن سامعه يستدل به على أمر ، كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض عليه .

فلاسم ليس اسماً في طبع نفسه ، بل إنما يصير اسماً إذا جعل اسماً ؛ وذلك عندما يُراد به الدلالة فيصير دالاً . وذلك جعله اسماً ، أي جعله دالاً على صفة ، لكن لقائل أن يقول : إنك جعلتَ حدَّ الاسم « أنه ولا جزء منه يدل » ، وهاهنا أسماء كقولك « لا إنسان » « ولا بصير » ، ولا شك في أنها أسماء ، وكيف وهي تدل دلالة الأسماء ؛ وكيف وقولنا « لا بصير » يقوم مقام قولنا « الأعمى » ثم نجد لفظة « اللا » ولفظة « الإنسان » . ولفظة « لا » ولفظة « البصير » يدلان على معنى ويتألف من معنيهما معنى الكل ؛ فنقول إنها بالحقيقة ليست أسماء ، ولم يوضع لها ، من حيث هي كذلك ، اسم يدل عليها ، بل هي من جملة الألفاظ المؤلفة التي في قوة الزدة كالحودود ، وكما يقال : راعى الشاة وراعى الحجارة ، وإن لم تكن كذلك على الإطلاق . أقول لأن تركيبها ليس عن ألفاظ مفردة مستقلة بنفسها مثل « لا إنسان » ، فإنه مركب من اسم ومن أداة سلب ؛ ومطابقتها للأسماء لا تدل على أنها أسماء بالحقيقة ؛ فإن الحد والرسم كذلك شأنهما . ومع ذلك فلا يجب أن تغتر بدخول حرف السلب فيها ، فتظن أن فيها سلباً ؛

(١) يلزم : + من عا // على المعنى به : عليها هـ // به : ساقطة من س .

(٢) التي : ساقطة من س // الطبائع : ساقطة من ي // الشأن : البيان ع .

(٣) بقصد : لقصد عا // بها : به ع // بشأن : لشأن ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي .

// تفعله : تفعل س ، هـ . (٤) به : ساقطة من هـ // على أمر : ساقطة من عا .

(٥) القبض : البعض س . (٦) إذا جعل اسماً : ساقطة من م // عندما : عندنا س . (٨) جعلت : قلت في سا . (٩) وكيف : + لا ع . (١٠) لا بصير : ولا بصير عا // يقوم : هو عا .

(١٣) من : ساقطة من عا . (١٦) للأسماء : ساقطة من ن . (١٧) تغتر : يعتبر ب .

كلا ، بل ليس فيها إيجاب ولا سلب ؛ بل تصلح أن توجب وأن تسلب وأن توضع للإيجاب وللـسلب . فإذا كانت قريبة المجانسة للأسماء فلتسم أسماء غير محصلة ؛ ويكون حكمها كحكم المحمول في قولنا : زيد في الدار ، فإن زيدا موضوع « وفي الدار » محمول ، وليس هو بالحقيقة باسم ، بل هو مؤلف لكن تأليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفاً عن اسمين أو عن اسم وكلمة ، لأنه مؤلف من أداة ومن اسم ، وليس اسماً ولا أيضاً قولاً مطلقاً . فهكذا يجب أن تفهم هذا الموضوع ولا تلتفت إلى التأويلات التي يتعاطونها .

وكذلك حال الأسماء التي تسمى مُصَرِّفة فإنها قد اقترن بالاسم منها شيء زائد على الإسمية مشيرٌ إلى معنى غير ما يشير إليه مجرد الاسم ، وذلك حركة من الحركات وإعراب من الأعراب حتى يُسمع هناك مجموعٌ حاصلٌ من جزئين أحدهما الاسم ١٠ والآخر ما يلحقه مما هو جزء من المسموع ، فيوجد هناك جزء يدل على معنى وآخر إما أن يدل على معنى مطلق وإما أن يدل دلالة ما وبالجملة يوجب حكماً لولاه لم يكن ؛ ولذلك ما صار ممنوعاً عن اقتران بعض ما كان يقترن به من الأسماء ، فلو كان المعنى لم يتغير ما تغير حكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم في نفسه ، بل إنما انضمت إليه زيادة ، سواء كان الجزء كبيراً أو كان مقطوعاً أو حركة ، فإن جميع ذلك أجزاء من ١٥ المسموع ، وسواء كان المعنى معنى طويلاً أو إشارة . وبالجملة إذا صار الاسم بما لحقه من

-
- (١) ولا سلب : أو سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٢) للإيجاب وللـسلب : الإيجاب والسلب م ، ي // فإذا د ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ فإن س // ويكون : يكون ع . (٤) المطلق : ساقطة من سا . (٧) يتعاطونها : يتعاطونه سا ، م . (٩) مشير : يشير عا // يشير : أشير س // الاسم : الاسمية عا . (١٠) الأعراب : الإعراب س // حاصل : ساقطة من ي . (١١) مما هو جزء من المسموع : ساقطة من عا // هناك : هناك د ، م ، ن ، ي // وآخر : آخر ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(١٢) وبالجملة : + قدع ، ي . (١٣) ما صار : صار عا // عن : على سا ؛ من هـ // اقتران بعض : الاقتران وبعض عا // يقترن : يقرن م . (١٤) ما تغير : ساقطة من ع // حكم : علم سا . (١٥) سواء : ساقطة من س // أو كان مقطوعاً : أو مقطوع س ، هـ . (١٦) معنى : ساقطة من س ، ع // صار : حار س .

الزيادة ممنوعاً عن أن يلحق به ما من شأنه أن يلحق به ، فقد زيد على معنى الاسم
المجرد شئ؛ صار به بحال أخص من حاله وهو اسم مطلق ، كما إذا شغل الموضوع
ببعض الأعراض ، فحينئذ يكون للجملة معنى غير الذى يكون للموضوع وحده ، وذلك
الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءاً من المجموع ، فالاسم الذى يُنصب
أو يُجرّ أو يُغَيَّر تغيراً يمنعُه عن مقارنة كل واحد مما من شأنه أن يقارنه لا يكون
بالحقيقة اسماً مجرداً ، بل اسماً وقد صُرف بجزء من المسموع قُرْن به . وكما أن حدّ
الموضوع للبياض ، وليسكن إنساناً ما ، هو حدّ واحدٌ كان أبيض أو لم يكن ، فإن حدّ
الإنسان الذى لحقه البياض فى نفسه هو بالحد الذى يكون له ، وإن لم يلحقه البياض ،
إلا أن يُحدّد من حيث هو أبيض ، فكذلك حدّ الاسم الذى هو على فطرته وحدّ
الاسم الذى لحقه التصريف واحد ، من حيث هو اسم إلا أن يُحدّد من حيث هو
مصرف ، فحينئذ يلحق بحدّ الاسم زيادةٌ ، أما بحسب اللغة العربية فهو أنه لا يصلح
أن يقترن به كل ما من شأنه أن يقترن بالأسماء ؛ فإن قولك . زيدٌ بالرفع لا يلحقه
« فى » ، وقولك « زيداً » لا يلحقه « ضرب » أو « كان » أو « حيوان » وكذلك
« زيد » بالجرّ . وأما بحسب اللغة اليونانية ، فإن الاسم للمصرف هو الذى إذا ألحق
به الكلمات الزمانية كقولك « كان » و « يكون » و « كائن الآن » لم يصدق ولم
يكذب . والاسم للغير المصرف هو الذى إذا قرن به أحد هذه صدق أو كذب .
ثم كما أن الخشب المدور خشب قُرْن به التدوير ، فهو خشب فيه عَرْض هو التدوير ،
وهو فى نفسه خشب بلا زيادة ، لكن ليس المجموع خشباً مطلقاً ، أعنى كالصنم

(١) عن : من هـ . (٢) شغل : اشتغل هـ . (٣) وذلك : من ذلك عا . (٤) كل : + واحد ن
// منها : منها عا . (٥) واحد : + منها سا . (٦) بالحقيقة : الحقيقة سا // بجزء من
من المسموع قرن به : ساقطة من عا . (٨) لحقه : بحقه ع // بالحد : الحد ، س ، سا ، ع ، عا ،
م ، ن ، هـ ، ي . (٩) فكذلك : وكذلك سا . (١٠) مصرف : متصرف ع ، ي
// أما : وأما سا ، ع ، ي // المربية : ساقطة من ن . (١٢) يقترن (الأولى) : يقرن ن // من :
ساقطة من ع . (١٣) وقولك : قولك ع . (١٤) المصرف : المتصرف ع // ألحق : لحق هـ .
(١٧) المدور : المذكور سا // التدوير : التدبير س // فيه : فى د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .

المتخذ من خشب ومثال ، فإن الخشب مادته ولا تُحمل عليه ، فإن الجملة لا يُحمل عليها أحدُ الجزئين ، فكذلك إذا أُخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في أحكام المركبات ولم يكن اسماً ، ولكن إذا نظر إليه من حيث هو في التصريف ، كان اسماً مصرفاً ، وإذا نظر إليه مطلقاً كان اسماً مطلقاً . والفرق بين النظر فيه وهو اسم مصرفٌ والنظر إلى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع أنه في السقف والنظر إلى جملة الجذع والسقف وكذلك لك أن تقول إن الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وقد لحقه كذا وكذا ، ولا تقول إن الجملة الحاصلة من الاسم والتصريف لفظ دال لا يدل جزؤه ، وكيف والاسم أحد الجزئين ، وهو يدل .

- وهذا قانون دقيق يجب أن يحفظ لمواضع أخرى . وكثيراً ما يقع من جهة المقارنة نوعٌ من الغلط إذا لم يعلم أن الشيء مأخوذ مقارناً لشيء غير الجملة التي تحصل منه ١٠ ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة ، من حيث هي مع الستة ، غير المجتمع منها ومن الستة التي هي السبعة ولكن على حدِّ الاسم شكوكاً ؛ وذلك لأن الزمان اسم ويدل على الزمان ، والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض ، وكذلك أمس ، وكذلك التّقدم اسمٌ ويدلّ على أنه حاصل في زمان ماض ، فنقول الآن في حل هذه الشكوك :
- أن الشيء يدل على المعنى وعلى الزمان بوجوه ثلاثة أحدها أن يكون الزمان نفساً ١٥

(٢) أخذ : جعل ي . (٤) مصرفاً : ساقطة من س ، سا ، عا ، م // وإذا اسماً : ساقطة من سا . (٥) الجذع : الجرع س // أنه : ساقطة من ع . (٦) وكذلك : ولذلك ب ، س // لك : ساقطة من س ، ع // لفظ . لفظه عا ، م . (٧) ولا نقول : نقول سا . (١٠) إذا لم : إذ لاس ؛ إذا لا ه // لشيء غير : بالشيء وغير س ، ه ؛ لشيء عن م // التي : الذي د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // تحصل : تجعل سا ، م . (١١) التي : ساقطة من سا // من حيث هي مع الستة : ساقطة من م . (١٣) والمتقدم : والمقدم د ، م ، ل ، ي // ويدل : يدل ي // في : ساقطة من س // وكذلك أمس وكذلك التقديم : وكذلك التقديم وأمس عا // أمس : أمر ه .

(١٤) التّقدم : المتقدم سا // اسم : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // أنه : أمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) الشيء : لا شيء ن // المعنى : معنى د ، س ، سا ، ه ، م ، ن ، ه ، ي // ثلاثة : ساقطة من ي // يكون : ساقطة من د ، م .

المعنى، والثانى أن يكون الزمان جزءاً من المعنى المدلول عليه وإن لم يكن نفسه ، والثالث أن يكون الزمان شيئاً خارجاً عن المعنى يلحقه فيقترب به اقترانا يدل عليه التصريف

ومعنى التجريد من الزمان هو أن يبرأ المدلول عليه من زمان يلحقه ، فإن التجريد من البياض هو التبرئة عن بياض لاحق ، أعنى أن التجريد هو تبرئة عن شئ لو لم يبرأ عنه لكان لاحقاً من خارج . وإذا قيل جرّد فلان عن الثوب ، عنى به أنه أبين بينه وبين الثوب الذى لو لم يبرأ لكان ذلك الثوب لاحقاً له ، لا ذاته ولا جزء حدّ له ؛ فإن الشئ لا يقال إنه مجرد عن ذاته أو عن جزء حدّ له ؛ فإن من قال إن الإنسان قد يتجرد عن الإنسانية قال شططاً إلا أن يعنى أن مادة الإنسانية قد جرّدت عن الإنسانية . فحينئذ الإنسانية تكون أمراً خارجاً عنها أيضاً وكذلك إن قال إن الإنسان يتجرد عن الحيوانية كان محالاً ، إلا أن يعنى الوجه المذكور .

١٠

فمعنى قولهم « مجرد عن الزمان » هو أن لا يدل معه على زمان يلحقه من الأزمنة كان لحوقه به صدقاً أو كذباً . فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان وبمجرداً عن زمان تدل اللفظة على أنه كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يوجد فى حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق إياه من خارج حتى إذا قيل تقدم دل حينئذ على متقدم فى زمان لحقه وتعين له وسواء كان هذا حقاً أو كذباً ؛ فإن العبرة لدلالة اللفظ من حيث هى دلالة لفظ لا من حيث هى صدق أو كذب . وكذلك أمس هو نفسه زمان ما وكذلك ما يجرى مجراه . وإذا شئت أن تعلم أن التجريد إنما يقصد به أن يدل على معنى ولا تقترب به الدلالة على الزمان الملحق به فتأمل حد الكلمة .

١٥

(١) حد : ساقطة من س . (٤) تبرئة : التبرئة سا . (٥) أنه : ساقطة من ب ، هـ . (٦) بين : يكن ب // ولا جزء : وجزء عا . (٧) لا يقال : + له هـ // إنه : ساقطة من سا // تجرد : مجرد س ، سا // له : ذاته ب ، ع ، نى . (٨) قد (الأولى) : ساقطة من س ، عا . (٩) يلحقه : + به ع // من : عن س . (١٠) لحوقه : ساقطة من س // به : ساقطة من هـ // وبمجرداً : مجرداً س ، ع . (١١) اللفظة : اللفظ هـ // ولفظ : وأيضا ع // المتقدم : المقدم ط . (١٢) إياه : ساقطة من ن . (١٣) متقدم : تقدم س ؛ مقدم م . (١٤) لدلالة : الدلالة م // لفظ : اللفظ ب ، ع . (١٥) به (الثانية) : ساقطة من س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في الكلمة

- وأما الكلمة فإنها تدل مع ما تدل عليه على زمان ، وليس واحد من أجزائها يدل على انفراده وهو أبداً دليل على ما يقال على غيره . فتكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ
- ٥ يدل مع ما تدل عليه على زمان وسائر ما قيل . فتأمل أن الكلمة جعلت دلالتها على شيء وعلى زمان مقترن به معه ليس هو ولا جزء منه . وإذا كان مالا يدل بالتجريد هكذا صورته ، فما يدل بالتجريد صورته ما ذكرناه . وفسر هذا في التعليم الأول ، فقول : إن معنى هذا هو أن قولنا صح يفارق قولنا صحة ، بأن الصحة تدل على معنى ولا تدل على زمان مقترن به ، وأما صح فيدل على صحة موجودة في زمان . والكلمة هي ما يسميها
- ١٠ أصحاب النظر في لغة العرب فعلاً ، وقد كانت الكلمة في الوضع الأول عند اليونانيين إنما تدل من الزمان على الزمان الحاضر ، ثم إذا أريد أن يدل بهذا على الزمان الماضي أو المستقبل قرن بها زيادة مع حفظ الأصل . وأما العرب فلم تجر لهم العادة بإفراد كلمة للحاضر ، فإن شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة التي للحاضر ، فيقال : إن زيدا يمشي أي في الحال ويمشي أي في الاستقبال ، فإذا حاولوا زيادة البيان
- ١٥

(٣) في الكلمة : في حد الكلمة عا . (٤) وأما : قيل في التعليم الأول أما س ، عا ، هـ ، ي ؛ وقيل في التعليم الأول أما ع // زمان : الزمان س . (٥) انفراده : انفرادها ع // يقال : يدل ع . (٦) مع : على ن // مع ما تدل : ساقطة من س ، م . (٧) معه : + إذ د // وإذا : فإذ د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فإذا سا ؛ فإن هـ ، ي // مالا يدل : لا ما يدل ع . (١٠) ما يسميها : ما يسميه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) النظر : المنطق ن . (١٢) بهذا : بها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٤) التي : ساقطة من سا . (١٥) أي (الأولى والثانية) : ساقطة سا ، م .

قالوا : إن زيدا هو ذا يمشى فاقضى الحال ، أو قالوا سيمشى أو سوف يمشى فاقضى الاستقبال ، ويكون ذلك بإلحاق يلحق به .

وربما استعاروا له من الماضي فقالوا : إن زيدا صح كما يكون قد أتاه البرء ، ويقال : صح أيضاً لما هو فيما سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشى للاستقبال .
 ٥ وليس للحال شكل خاص ، وأما أنه ماش وأنه صحيح فليس كلمة ، بل اسماً مشتقاً .

فها هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة ، فالاسم الموضوع يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع ألبنة ، وأما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له أمر مشتق له منه الاسم ، فيكون دالا على معنى وأمر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما .

مثال ذلك قولك : ماش ، فإنه يدل على المشى وعلى موضوع غير معين وعلى أن المشى له . وأما الكلمة فتدل مع ذلك على زمان ، وهو زمان النسبة ، كقولك : يمشى ، فإنه

يدل على المشى ، وعلى موضوع غير معين ، وعلى وجود المشى له ، وعلى كون ذلك في المستقبل . وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة ، فإن قولهم : أمشى ويمشى فعل عندهم ، وليس كلمة مطلقة ؛ وذلك لأن الهمزة دلت على موضوع خاص ،

وكذلك التاء . فصار قولك : أمشى أو مشيت صدقا أو كذبا ، وكذلك يمشى ومشيت . وكأن ذلك في حكم قولك أنا أمشى ، وأنت تمشى وأنا مشيت ، ومفهومها مفهوم واحد .
 ١٥

وهذا بالحقيقة موضع نظر ، فإن هذه اللفظة لا تخلو إما أن تكون مفردة أو مركبة ،

(١) قالوا : فقالوا س // هو ذا : هو ذى د ، ن // أو قالوا : أو قال د // أو سوف : وسوف س . (٢) بإلحاق : بالحال م // يلحق : يلحقونه عا .

(٣) استعاروا : ساقطة من ع // كما : لما ع ، ه ، ي . (٤) هو : + فيه س ، هو // فيما : ساقطة من د ، ن // للاستقبال : للمستقبل د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه .

(٥) وأنه : وأما أنه ه . (٦) فيها هنا : فهنا س // فالاسم : والاسم ع ، ي .

(٧) على (الأولى) : + ما م // مشتق : يشق ه ، ي . (٨) له : ساقطة من عا .

(٩) المشى : متى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لأن : أن ب .

(١٤) أو كذبا : وكذباً م . (١٥) وأنت : أو انت د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- فإن كانت مفردة فلا ينبغي أن تكون صادقة ، أو كاذبة فقد جزمنا القول على أن
الآلفاظ المفردة لا صدق فيها ولا كذب ، وإن كانت مركبة فيجب أن يكون لها
أجزاء دوال . فهب أن الهمزة من قولنا أمشي دلت على معنى والتاء من تمشى دلت
على معنى ، فالباقي جزء وليس يدل على معنى بوجه من الوجوه ؛ فإن اللفظة المركبة من
ميم ساكنة مبتدأ بها ، ثم شين ، ثم ياء ، إما أن لا يكون لفظا بنفسه البتة إن كان
حقاً ما يقال من أن الساكن لا يبتدأ به أو يكون لفظاً لا يدل على معنى من المعاني
إن أمكن أن يبتدأ به ، كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة . ولا يبعد
أن يظن أنه إن كان أمشي مركباً أو في حكم المركب فسيكون يمشى أيضاً الذي لا صدق
فيه ولا كذب ، مركباً ، فإن الياء تدل على غائب وليس التعين بشرط في أن يكون
الدال دالاً ، فإنك إذا قلت إنسان دلت وإن لم تعين ولا فرق بين قولك يمشى وبين
قولك شيء ما يمشى فستكون الكلمات المستقبلية كلها مركبات ، ولا تكون ألفاظاً
بسيطة . وكذلك لقائل أن يقول : إن الأسماء المشتقة أيضاً مركبة أو في حكم المركبة ،
فإنها محصلة من مادة هي حروف المشي ، ومن صور قرنت بها فصارت دالة به على
موضوع غير معين . فلها جزءان : جزء يدل على معني وهو المادة ، وجزء يدل على
آخر وهو الصورة .

١٥

فالذي يجب أن نقول في ذلك كله أولاً فإنه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون

-
- (١) فقد : وقد س ، سا ، ع ، عا . (٢) كانت : كان د .
(٣) دوال : ودال هـ . (٤) فالباقي : فالباقي س ، هـ // وليس : ليس د ، س ، عا ،
م ، ن ، هـ . (٥) بنفسه : ساقطة من ها . (٦) من (الأولى) : ساقطة من س . عا // أو يكون :
وإن كان ع . (٧) أن : ساقطة من ع // قد يجوز : يمكن ع // ولا يبعد : فلا يبعد سا .
(٧—٨) يبعد أن : ساقطة من سا . (٨) أنه : ساقطة من هـ // إن : ساقطة من س ، ع ، ي
// أمشي : يمشي س ، هـ . (٩) فيه : ساقطة من ع // التعين : التعين د ، سا ، هـ .
(١٠) الدال : الدال م // فإنك : وإنك س // وإن لم : ولم هـ . (١١—١٢) كلها ... يقول :
ساقطة من م . (١٣) محصلة : في حكم المحصلة ي // من : ومن د // هي : وهي ب
// به ، ساقطة من س ، هـ . (١٥) آخر : الآخر ب . (١٦) فالذي : والذي د // كله :
+ أما د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي .

بحسب لغة لغة ووضع وضع ، فربما يتفق في لغة من اللغات أن يجعل للمعنى المؤلف لفظ مفرد لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا . ثم تكون لغة أخرى لم يوضع فيها لذلك المعنى المؤلف اسم مفرد ولا يدل عليه إلا بلفظ مركب ، فإذا ترجم معنى ذلك اللفظ إلى اللغة الأخرى لم يوجد لفظه إلا مركبا ، وذلك مثل الجاهل فإنه لفظ مفرد لا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد ، بل لفظ فيه تركيب من لفظين : أحدهما يدل على العدم ، والآخر على العلم أو العالم . فيقال « نادان » فلا يجب أن يلتفت المنطقي في ذلك وما أشبهه إلى لغة معينة ، بل يعلم أن لهذا المعنى أن يدل عليه بلفظ مفرد . فكذلك حال الكلمات في لغة العرب ، فإن الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل جزء منه على موضوع البتة كقولهم : صح ، وقولهم : مشى ، وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال « بكنند » فإنه ليس فيه دلالة بجزء منه على الموضوع الغير المعين ألبتة وفي بعض المواضع ، فإن لغة الفرس لا تستعمل كلمة مفردة ، بل يقولون مثلا حيث تقول يصح درست شود كما إذا ترجم كان مطابقا لقولنا « يصير صحيحا » ، فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملته قائما مقام الكلمة . فلو كان جميع لغة الفرس على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة إلى الدلالة على الكلمة المستقبلية بلفظ مؤلف فكان قد يسبق إلى بعض الأوهام أن الكلمة المستقبلية مؤلفة وليست كلمة مستقبلية مفردة كما كان قد يسبق إليه في مثله أن الجاهل ليس له اسم مفرد . وإذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة لغة حتى إنه إذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة

(٣) فيها : فيه ب ، د ، س ، ع ، عا ، هـ ، ي // المؤلف : المركب سا ؛ المفرد ع ، عا ، م ، ي // ولا يدل : فلا يدل س ، هـ . (٤) اللغة الأخرى : لغة أخرى ع ، ي // اللغة : لغة ب // الأخرى : الأقوى د // الجاهل : الحاصل س ؛ الحامل ي .
(٥) لفظ : بلفظ س ، هـ ، ي ؛ لفظة ع // لفظين : لفظتين ب . (٦) وما أشبهه : وما أشبهه د ، سا ، ع ، عا ، م . (٨) فكذلك : وكذلك س . (٩) وغيرها : وغيرها م // جزء : بجزء هـ .
(١١) مفردة : مفرد ع . (١٢) نقول : يقولون ع . (١٥) بلفظ . . . المستقبلية : ساقطة من م . (١٦) وليست : + بمعنى س // مفردة : ساقطة من م . (١٧) وإذا : وإذا د ، س ، هـ ، ي ؛ وإن ع // المنطقي : ساقطة من ع // لغة لغة : لغة د ، ع ، ي .

تدل على الحاضر ضر المنطقيين ذلك في الدلالة على أقسام الكلمات الثلاث فكذلك لا يضر المنطقيين تعارف أهل اللغة في أن لا يكون لها كلمة ، بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما تدل عليه الكلمة ، بل يجب أن يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد ، وهو ممكن أن يقع في اللغة . فإنه لا محالة من الممكن أن يكون لفظ دال بتواطؤ على معنى وزمانه وهو مفرد ، فذلك هو الكلمة ، فإن لم يكن في لغة العرب ٥ فلا حرج .

وأما حديث الهيئة التي اقترنت بمادة حروف المشى في مشى أو في ماش فكان جزءا من الجملة يدل على موضوع ، فلا يجب أن يلتفت إلى مثل هذا الجزء ، فإنه إنما يعنى بالجزء ها هنا جزء من جملة أجزاء ترتب فتلتئم منها الجملة فهي أجزاء المسموع ألفاظا أو مقاطع أو حروفا مصوتة أو غير مصوتة . وبعد ذلك ، فإن ما ادعوه من ١٠ وجود الصدق في قولنا « يشى » وأنه في قوة قولنا إن شيئا ما يشى فهو غلط ؛ وذلك لأن قولنا « يشى » وإن كان فيه تركيب بحسب لغة العرب ، وكانت الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين أنه يدل على أى واحد اتفق من أمور هي تحت كل من الكلليات على الوجه الذى ذكر في تمثيل الإنسان بل يعنى به أن الياء تدل على أن له موضوعا متعينا في نفسه دون غيره ، وإن كان لم يتعين ١٥ وهو غائب ، ويحتاج أن يفسر ويدل عليه فيتعين ، فإن النسبة موجهة إليه فهو غير معين من وجه ومعين من وجه . فإن القائل إذا قال « يشى » ليس يريد بهذا أن المشى موجود في واحد من أمور العالم ، أى شيء كان ، حتى يكون كأنه يقول إن شيئا من

(٢) المنطقيين : المنطقي عا // اللغة : افهس ، سا ، عا ، م // كلمة بل يكون لها : ساقطة من د .
(٧) وأما : فأما د ، س ، عا ، م ، ن ه // المشى : المسمى ي // أو في ماش : أو ماش
ي // فكان : وكان عا . (٩) ترتب : ترتب ي // فتلتئم : فالتأم ي . (١٠) ما ادعوه : مما ادعوه .
(١١) وجود : وجوب ع . (١٣) فليس : وليس ع . (١٤) الوجه : ساقطة من س // ذكر :
ذكره م ؛ ذكرنا ه . (١٥) به : ساقطة من س // أن (الأولى) : ساقطة من ع // متعينا :
معينا ب . (١٦) فإن : وإن س . (١٧) ومعين : معين س ، سا . (١٨) حتى : - كان ب .

الأشياء التي في العالم موجود له المسمى أى شيء كان . فإنه إن عني بيمشي هذا للمعنى كان قوله يمشي يكون صادقا إن كان في العالم شيء يمشي ويكون كاذبا إن لم يكن في العالم شيء يمشي إذا أخذ يمشي على أن معناه معنى الحكم بأن شيئا من العالم يمشي ، فحينئذ لا يصلح حمله على زيد . حتى يكون زيد هو شيئا من العالم يمشي . وذلك أن قولك : شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين : أحدهما الشيء من العالم الموصوف بأن له مشيا في زمان كذا ، فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب حمل ولا صدق فيه ولا كذب ، والثاني هو أن شيئا من العالم يحكم عليه بأنه يمشي . وأولهما لا يدخل فيه في لغة العرب إن ، وأما الآخر فقد يدخل فيه . وليس أحدهما مدلولاً عليه بلفظ يمشي وذلك لأن الشيء من العالم الموصوف بأنه يمشي إذا دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم يكن كلمة ، ويصح أن يحمل على زيد حمل الاسم ، وأما الآخر فإنه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد . فقد بان أن معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يدخله الصدق والكذب ، فليس كونه دالا على معنى غير معين من هذا القبيل ، بل دلالة على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز أى معنى كان ، وعلى أنه حاصل له موضوع ما كيف كان ، بل على أنه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يعين بدلالة اللفظ . والأمر موقوف على التصريح به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بأنه متعين عند القائل ، فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق أو يكذب إلى أن يصرح بذلك المضمر ، حتى إن كان ذلك المضمر معنى عاما أو شخصا أو كيف كان جاز ، فإن المعنى العام ، وإن كان لا يتعين

(١) إن : + كان هـ . (٢-٣) يمشي ويكون كاذباً.... يمشي : ساقطة من م . (٣) إذا : وإذا ع ، ي . (٤) زيد (الثانية) ساقطة من ي // قولك : قولنا هـ . (٥) يحتمل : يحمل م // الشيء : شيء م // بأن : فإن عا // له مشياً : لا معنى ن . (٦) في : ساقطة من س // كذا : ما عا // تقييد : تقييد عا . (٧) هو : ساقطة من س // العالم : + لم سا . (٨) في : ساقطة من ع ، هـ // إن : ساقطة من عا ، ن // وأما : ساقطة من ع // الآخر : والآخر عا // فقد يدخل : فيدخل هـ . (٩) بأنه : أنه سا . (١١) الوجه : المعنى ع . (١٢) فليس : وليس د . (١٦) أو يكذب : ويكذب س . (١٧) شخصاً : شخصاً م // العام : العالم س // وإن : إن س // لا يتعين : لا يتغير س ؛ لا يعين ع .

في جزئياته ، فإنه متعين في نفسه من جملة الأمور . فإن الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئاً هو معنى معقول متعين ، وإن كان ما يقع عليه من جزئيات تكون تحته غير متعين ، وهو من حيث يتعين بخالف كل واحد من الجوهر والسكن وأمور أخرى إذا كان ليس في نفسه مقولاً ، وإن كان بعضها يقال عليها ، فمضى صرح بذلك المضمّر المنوى في النفس صار القول حينئذ صدقاً أو كذباً . وقلبه ليس بصدق ولا كذب ، إذ ليس يجوز أن نغنى بقولنا يمشى الوجه الذي كان يتوهم أنه يصدق أو يكذب بانفراده ، وليس كذلك قولنا أمشى أو يمشى . فقد صرح ها هنا بالموضوع وعين ، فليس يحتاج إلى أن يفسر للسامع ذلك الموضوع مرة أخرى ، فإنه دل فيه على شخص ولا أشد تعيناً من الشخص ولو دل فيه على معنى عامي بأنه هو الموضوع من غير التفات إلى جزئياته لكان يكون صدقاً أو كذباً ؛ فكيف إذا كانت دلالة على شخص بعينه ؟ وأما الشبهة ١٠ التي أوردت على أن التركيب غير موجود في قولك « أمشى » بسبب أن الجزء الثاني لا يدل ، فالجواب عن ذلك : أما أولاً فإنه لم يكن قيل في حد الكلمة إنها التي لا تدل جزأوها كل واحد على معنى بنفسه ، بل أن لا يوجد لها جزء من أجزائها يدل على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل وإن لم يدل الآخر انثلم الحد ولم يكن المظنون به أنه كلمة . وأما ثانياً فإنه كما أن اللفظ يدل ، فإذا صار جزءاً لم يدل من ١٥ حيث هو جزء . كذلك قد يجوز أن تكون اللفظة تدل من حيث هي جزء ، ثم إذا

-
- (١) الأمور : أموره ه . (٢) جزئيات تكون : ساقطة من عا // تكون : تكون د .
(٣) تحته : ساقطة من عا // حيث : + هو س // كل واحد : المقولات س ، ه .
(٤) إذا : إذ س ، ي // ليس : ساقطة من ع // مقولاً : مقولة س ؛ ساقطة من عا .
// المضمّر : + الذي د . (٥) وقلبه : وهو قبله ع ، ه ؛ قبله م . (٦) يمشى : المثنى عا .
(٨) إلى : ساقطة من م // تعيناً : تعيننا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩) ولو : فلوس . (١٢) في : ساقطة من ع . (١٣) أجزاؤها : جزاها عا // من أجزائها : ساقطة من س ، سا ، عا ، م ، ه . (١٣—١٤) على شيء من حكمها البتة وإذا وجد لها جزء يدل : ساقطة من س ، سا ، م ، ه ؛ فإذا وجد لها جزء يدل س ، عا . (١٤) ولم يكن : وإن لم يكن ع . (١٥) كلمة : + كلمة ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه : فلائنه س . (١٦) كذلك ... جزء : ساقطة من د .

انفردت لم تدل . وأنت تعلم أنه إذا قيل أمشي دلت الهمزة على الشخص القائل ، ثم باقى اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقى المعنى فينبه النفس على معنى المشى عندما هو مقرون بالهمزة وإن كان لا يدل وحده على ذلك ولا يستعمل ، فيكون هذا الباقى بعد الهمزة يدل إذا استعمل جزءا على ما لا يشك فيه أنه يدل عليه ، وأما مفردا فلا يدل . فليكن هذا كافيا فى حل هذه الشبهة .

وقد بقى الآن أن نبحث عن شىء وهو أن للملحق بما عبرنا به عنه من الزيادة وهو قولنا وهو أبدا دليل على ما يقال على غيره جزءاً من الحد أو خاصة ألحقت بالحد ؛ فنقول : أما من كان عقده فى الحدود أنها تراد لتدل على تمييز ذاتى ، فإذا حصل التمييز تم به الحد ، فلا يبعد أن يقع عنده أن هذه الزيادة خارجة عن الحد . لكن المحصلين من أهل صناعة التحديد لا تنصرف همهم فى الحدود إلى ذلك ، بل وكدهم الدلالة على ماهية الشىء وحقيقته بكاملها . وأنهم إذا وجدوا عبارة ما قدمت الذاتيات لكنها خلفت فصلا صورياً أو مادياً وراءها ، لم يقتصروا بما فعلوا ، ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم وسيأتىكم لهذا فى موضعه شرح بالغ .

فإذا كان كذلك فبالحرى أن تكون هذه الزيادة التى تدل على أحد الشرائط التى تنقوم بها الكلمة ، وهو النسبة إلى موضوع غير معين محتاجاً إليها ومكملة لحال الدلالة على الزمان ، وليس احتياج الكلمة إلى النسبة أقل من احتياجها إلى الزمان . وكيف وهى أولا وما لم تكن نسبة لم تكن زمان نسبة !

-
- (١) أنه : أنا س ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // قيل : قلنا س ، ع ، هـ ، ي .
 (٢) القائل : المتقابل م // اللفظ : ساقطة من س . (٣) عندما : عندنا س // لا يدل :
 + به س ، ع ، هـ ، ي // على ذلك : ساقطة من سا ، عا . (٧) وهو : وهى ب .
 // خاصة : خاصة س ، ع ، م ، ن // بالحد : بهذا الحد سا ، هـ . (٨) أما من : أما ما هـ
 // على : وعلى سا // التمييز : التميز ن . (٩) صناعة : الصناعة هـ . (١٠) ذلك :
 هذه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) ميزت القاتيات : ميزت بالذاتيات د ، س ، سا ، ع
 عا ، ن ، هـ ، ي ؛ مرت بالقاتيات م // فصلا : فصولا م . (١٢) لم : ولم ع // بما فعلوا :
 ساقطة من د // ولم : أو لم س ؛ إذ لم هـ . (١٣) فإذا : وإذا سا // أحد : لإحدى م .
 (١٤) تتقوم : يقوم هـ // لحال : كحال ب ، ع ، ن . (١٥) وليس : فليس ع // احتياج : احتياج هـ .
 (١٦) وهى : وهى عا // أولا وما لم : المحتاج إليها ، ي ؛ أول ما لم هـ // تكن نسبة : تكن نسبته هـ .

الفصل الرابع

(د) فصل

في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلمة

المحصلة وغير المحصلة والمصرف وغير المصرف

- ٥ والمعنى الذي تدل الكلمة على وجوده للموضوع هو أمر قد يدل عليه باسم ، إما اسم مطلق وإما اسم هو مصدر . فإن المصدر قد يجيء على وجهين : أحدهما أن يكون موضوعاً وضعاً أولاً ، كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق ، والثاني هو أن يصرف الاسم المطلق تصريراً يدل على أن معنى الاسم المطلق منسوب إلى موضوع بأنه حادث منه أو فيه كالتحريك ، وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحرك والايضااض والتحريك والتبويض . والسبب في ذلك أنه ربما لم يكن للمصدر ١٥ وضع خاص ، فيوجد الاسم مقامه ، كما تقول : صبح ، يصح ، صحة ، وهو الذي يجيء على الوجه الأول وهذا هو الذي يكون شكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم للمطلق الذي لا يشير إلى موضوع بوجه . فيكون معنى المصدر ليس له اسم خاص ، بل أخذ مكانه الاسم المطلق للشيء . كما ربما اتفق ألا يكون للاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر

(٣) الكلمة : ساقطة من ي . (٦) إما اسم : أى باسم س ؛ ساقطة من عا // وإما اسم : وإما باسم س // فإن المصدر : والمصدر س ، هـ (٨) هو : ساقطة من س // المطلق (الأولى) : ساقطة من س // المطلق (الثانية) : ساقطة من ي . (٩) كالتحريك : ساقطة من د ، س ، عا ، ن . (١٠) كالتحرك : كالتحريك ع ، هـ // والايضااض : والايضااض هـ . (١٤) ألا : أن ن .

مكانه ، كما لو لم يكن لمعنى الافتراق اسم مشهور لا يشير إلى موضوع فيؤخذ المصدر مكانه ، وهو لفظة الافتراق . وربما كان لكل منهما لفظ خاص هو أولى ، كما أن البياض أولى أن يدل على ذات ، والابيضاض على حدوثه في موضوع . واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه من الدلالة على موضوع منه ، أو فيه معنى من المعاني ، فيدل على ذلك المعنى نفسه وعلى نسبة ما . والأكثر في لغة العرب هو أنه حيث يكون للمصدر لفظ خاص فإن الكلمة تكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم ، وإن كان قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق أيضاً ، مثل قولهم ابيض يبيض من الابيضاض ، فإنه قد يدل على الابيضاض الدال على البياض . فالمعاني التي تدل عليها الكلمة وأنها لغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ، ومعاني المصادر كلها في لغتهم أعراض لأنها نسب عارضة في الجواهر إلى أمور تحدث لها ، فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر ، بل يوجد في الجواهر .

فتكون لغة العرب لا تستعمل كلمات تدل على معنى يقال على الجواهر دلالة أولى . فأما دلالة ثانية فقد يكون كما إذا قلنا حي فلان إذا صار ذا حياة ، بل تجوهر فلان أي صار جوهرًا من الجواهر . فإنه وإن كان دلالة الأولى إنما هي على معنى التجوهر لا على معنى الجوهر ، والتجوهر كون ما لا جوهر ، فإن الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا محالة دلالة ثانية ،

(١) مكانه : مقامه ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // معنى : لأثر عا // الافتراق : الإحراق س ، ع // فيؤخذ : فأخذ ه . (١ — ٢) اسم مشهور ... منهما : ساقطة من س . (٢) لفظة : لفظ ن // أولى : ساقطة من سا ، عا . (٣) والابيضاض : والابياض ه . (٥) هو أنه : ساقطة من سا ، ع ، م ، ي . (٦) فإن الكلمة تكون : فإنه تكون الكلمة : ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ذلك : ذاك ع . (٨) فالمعاني : والمعاني سا . (٩ — ١٠) وكذلك المعنى المصادر : ساقطة من ع . (١٠) ومعاني : ومعنى ع ، م ، ي // نسب : ليست س . (١١) الجواهر الأول : الجوهر عا ، م ، ن . (١٢) الجواهر : الجوهر س . (١٤) حي : حي عا // إذا : أي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه . (١٥) كان : كانت ه // معنى (الأولى) : ساقطة من س . (١٥ — ١٦) لا على معنى الجوهر والتجوهر : ساقطة من ع .

ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد اتصاف زيد مثلاً في هذا الموضع بأنه كان جوهرًا حتى يدل على كون الجوهر مقولاً عليه فيما سلف ذكره ، حتى يكون قولهم تجوهر أنه كان الجوهر محمولاً عليه فيما سلف بل معنى أنه تجوهر عندهم هو أن الجوهر المقول عليه حدث فيما سلف. فليس يدل على قوله عليه ، بل على حدوثه فيه ، فيدل عليه من حيث هو حادث حدوث أمر لأمر موضوع له في وجوده له . فلغة العرب مضايقة ٥ في هذا الباب . ولا يمتنع أن يكون في بعض اللغات كلمات لا تضايق في ذلك ، بل تقتصر دلالتها على المبلغ المذكور الذي لا يشير إلى الحدوث حتى يكون معنى نظير تجوهر فيها هو أن الجوهر مقول على زيد فيما سلف لا على أن حدوث الجوهرية موجود لزيد فيها سلف من غير التفات إلى الحمل على البتة . وكما أنه يكون من الاسم اسم محصل واسم غير محصل ، كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة ، كقولنا لا صح . وقد قيل ١٠ في التعليم الأول وذلك أنها غير محصلة لأنها تدل على شيء من الأشياء موجوداً كان أو غير موجود دلالة على مثال واحد . وهذا القول إن عني فيه بالموجود وغير الموجود ما يجعل موضوعاً للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينظم جملة على كل موضوع موجود أو غير موجود ما خلا الصحيح ويصدق عليه ، فيكون إيجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود ، فهذا مما يمنع عنه في مباحث أخرى . وإن عني بذلك لا الموضوع ١٥ ولكن ماهو في قوة المحمول من أمور مخالفة لدلالة لفظة صح حتى يكون ما صح يعني به أنه مرض أو توسط أو فعل فعلاً آخر غير الصحة كله يدخل تحت ما صح كان سديداً ،

(٣) أنه (الأولى): أي ب (٣-٤) بل معنى... فيما سلف: ساقطة من م . (٤) فيما سلف: ساقطة من عا // فيه فبدل: مقول عا . (٥) حدوث أمر: حدوثنا ع // لأمر موضوع: لا موضوع س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // في: ساقطة من س // له (الثانية): ساقطة من س ، ه . (٨) على (الثانية): ساقطة من ع ، ي // الجوهرية: الجوهر عا . (٩) الحمل: حمل // أنه: + قد ، س ، سا ، ه . (١٠) في: من ع ، ي . (١١) وذلك: ولكن ع . (١٣) ما يجعل: ما يحصل س . (١٤) فيكون: ويكون س ، ه // لا صح: الأصح ه . (١٥) وإن: فإن ب . (١٦) لفظة: + كلمة بخ ، س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // ما صح: لا صح س . (١٧) غير: ساقطة من عا // ما صح: ما يصح م ، ه .

بل عدى أن الغرض في هذا أن هذه اللفظة تصدق على المعنى الوجودى المضاد والمتوسط
 وسلى المعنى العدمى الذى لا تحصل له في نفسه . فقولنا ما اسود يصدق على الشيء إذا كان
 قد ابيض وعلى الوسائط عادماً ويصدق إذا كان عاماً للون كيف كان ويكون ، كما يقال
 صار غير أسود . ويشبه أن تكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة ، وأنها
 إذا ألحقت بالكلمة حرف سلب كان السلب فقط . وربما كان لما قيل في التعليم
 الأول تأويل آخر ليس يحضرني الآن .

وأما حال الكلمة المصرفة والقائمة ، فهى أن القائمة في لغة اليونانيين هي ما يدل
 على الحاضر ، والمصرفة ما يدل على أحد الزمانين ، وقد أشرنا إلى الواجب في هذا
 وبيننا أنه لا وجود لذلك في لغة العرب ، والكلمة من حيث أنها تدل دلالة اللفظ
 جارية مجرى الأسماء ، فإن كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه . فإن قائل لو سأل
 ماذا عمل زيد ، فقال مشى ، أفاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقرنه إلى معنى زيد ،
 ويحصل له منهما الدلالة التي للخبر ، كما إذا سئل فقيل من في الدار فقال زيد ، وإن
 كان زيد « ويمشى » كل واحد منهما بانفراده لا يدل على إيجاب وسلب .

وأما الأدوات كقولنا من وعلى ، والكلمات الوجودية فإنها نواقص الدلالات ،
 والكلمات الوجودية هي كقولنا : صار يصير وكان يكون لا الدال على الكون
 مطلقاً ، بل على الكون شيئاً لم يذكر ، بل هي الكلمات التي إنما تدل من المعانى

(١) والمتوسط : والمتوسط ن . (٢) ما اسود : لا اسود سا ؛ عا // إذا : إنما عا .
 (٣) عادماً : ساقطة من م // عاماً : + على ب . (٤) تكون : ساقطة من سا .
 (٥) حرف : حروف هـ // كان الساب : ساقطة من د // لما : كاع . (٦) تأويل : تأليف
 س // ليس : فليس عا ؛ ساقطة من هـ . (٧) وأما : فأما هـ . (٨) والكلمة : والكلم د ،
 س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ي . (٩) فقال : فقيل س . (١٠) له منها : لها منه س ، سا ،
 عا ، م ، هـ // فقال : يقال هـ (١١) ويمشى : ويمشى ع . (١٢) كقولنا : فكقولنا هـ .
 (١٣) فإنها . . . الوجودية هي : ساقطة من م . (١٤) على : ساقطة من م // هي :
 ساقطة من عا .

التي يدل عليها الكلم على نسبة إلى موضوع غير معين وفي زمان معين تكون تلك النسبة غير معينة لمعنى منتظر أن يقال ، ولا يتضمن تضمن الكلمة الحقيقية إياه . والدليل على أن هذه ، أعنى الأدوات والكلمات الوجودية ، نواقص الدلالات أنه إذا قيل ماذا فعل زيد فقيل صار ، أو قيل أين زيد فقيل في ، لم يقف الذهن معها على شيء . وهى أعنى الأدوات والكلمات الوجودية توابع الأسماء والأفعال . فالأدوات ٥ نسبتها إلى الأسماء نسبة الكلمات الوجودية إلى الأفعال ، ويشتركان في أنها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور ، بل إنما تدل على نسب لا تعقل أو تعقل الأمور التي هى نسب بينها .

وكذلك إذا سأل سائل ماذا يفعل زيد فقيل صار ، أو كان ، وأريد كان شيئاً ، ثم سكت ولم يزد عليه أو ابتدئ فقيل إنَّ وسكت بقى الذهن طالباً بعد ، ولم ينتبه ١٠ إلا على نسبة تترتب فلا يصلح أفرادها لأن توضع أو تحمل مبتدأ بها أو بخبر إلا أن يقرن بها لفظ آخر يتم نقصانها . فإذا قرن بها غيرها صح أن يكون مبتدأ أو خبراً . وجميع هذه إما دوال على لا نسبة غير معينة كفى وعلى ، وإما على نسبة غير معينة كغير ولا . فيجب أن تفهم هذا الوضع على هذا الوجه ، ولا تلتفت إلى ما يقولون . فمن القبيح بالمعلم الأول أن يذكر من بسائط الألفاظ الاسم والكلمة ، ويترك الأداة ١٥ وما يشاكلهما .

-
- (١) موضوع : الموضوع م ، ي // وفي : فى س . (٢) غير معينة : ساقطة من ع ، عا ، ن ، ه // معينة : معين سا ، م // ولا يتضمن : ولا يتضمنه ب ، س ، ه ، ي // الحقيقية : بالحقيقة ع ؛ ساقطة من عا // إياه : ساقطة من ن . (٣) هذه : هذا س .
- (٥) وهى : وهو ب ، ع . (٦) فى أنها : فى أنه ع ؛ فى أنهما ه . (٧) نسب : نسبة عا :
- (٨) بينها : بينهما ه . (٩) وكذلك : فكذلك د ، عا ، م ، ن ، ه ؛ فذلك ص ، سا ، ع ، ه // شيئاً : زيداً ع . (١٠) ثم : ساقطة من عا // ابتدئ : ابتدأ ب ؛ ساقطة من ن .
- (١١) إلا : ساقطة من س // تترتب : قريب ع ؛ ثوب عا // فلا يصلح : ولا يصلح ص ، ع ، م ، ه ، ي ؛ ولا يصح ن // مبتدأ : يبتدأ د ، سا ، عا ، م ، ه // بخبر : بخبر د ، سا ، م .
- (١٢) يقرن : يقرن د ، س ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أو خبراً : وخبراً ع . (١٣) لانسبة : نسبة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // نسبة : لا نسبة د ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي ؛ النسبة س . (١٤) الوضع : الوضع د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه .

الفصل الخامس

(٥) فصل

في القول وتمييز الخبر منه مما ليس بخبر

وأما القول فهو اللفظ المؤلف ؛ وهو اللفظ الذي قد يدلّ جزؤه على الانفراد
٥ دلالة اللفظ ؛ أي اللفظة التامة ، لا كالأداة وما معها ، وإن كان لا يدلّ على إيجاب
وسلب ؛ فإن دلالة الإيجاب والسلب أخص من دلالة اللفظ ، فإن قولنا : الإنسان
كاتبٌ قولٌ ، لأن الإنسان جزء من هذه الجملة ويدلّ ، وليس كالمقطع من لفظة
الإنسان ، فإنه لا يدلّ أصلاً ، من حيث هو جزء منه .

وأما اللفظ للمركّب في المسموع كعبد الله فلا يدلّ جزؤه منه أيضاً بذاته ، من حيث هو
١٠ جزؤه منه ، وإن كانت له دلالة في استعمال آخر ، فليس يدلّ بها الآن بذاته ، بل بالعرض .

والقول أيضاً حكمه حكمُ الألفاظ المفردة في أنه لا يدلّ ، من حيث هو قول ،
إلا بالتواطؤ . وليس لقائل أن يقول : إن الألفاظ المفردة ، وإن كانت لا ضرورة
في تخصيصها بما تدلّ عليه ، ولا تخصّص إلا بالتواطؤ ، فإن التأليف يبيّن لها على هيئة
مخصوصة ليس بتواطؤ ، بل أمر يوجب المعنى نفسه بعد أن صار المفرد دليلاً . وذلك
١٥ لأن المفرد الذي منه التركيب إذا جاز وقوع التواطؤ على غيره ، صار أيضاً للمركّب

(٤) جزؤه : بجزئه ب . (٥) اللفظ : اللفظة ه // أي اللفظة : ساقطة من ي // الانفراد : دلالة
اللفظ أي اللفظة التامة : اللفظ دلالة الانفراد التامة ع . (٦) وسلب : أو سلب سا ، ن .
(٧) الإنسان : لإنسان ع // كالمقطع : كالمقطع سا . (١٠) وإن كانت : ساقطة من عا .
// له : وله عا . (١٣) ولا تخصّص : ولا تخصّص د ، ع ، ن // بالتواطؤ : للتواطؤ س ؛
التواطؤ عا ، م ؛ بتواطؤ ه . (١٤) بتواطؤ : بالتواطؤ ع . (١٥) إذا : إذا ب ، ع
// المركب : المركب ع .

عنه متغيراً بالتواطؤ ؛ وأما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ ، فإن ذلك لا يتغير ألبتة ، وإن كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة لغة ؛ فإن المضاف إليه مثلاً يؤخر في لغة ويقدم في لغة ؛ وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لها في القول ترتيب بعينه في الطبع .

والأقوال قد تتركب على سبيل تركب الحدود والرسوم بأن تأتى بعضها مقيدةً ٥ لبعض ، وهى التى تصلح أن تُورد بين أجزائها لفظة الذى كقولنا : الحيوان الناطق المائت ، فإنه يصلح أن يقال فيه : الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت .

وقد يركب على أنحاء أخرى ، وذلك لأن الحاجة إلى القول هى الدلالة على ما فى النفس ، والدلالة إما أن تراد لذاتها وإما أن تراد لشيء آخر يُتوقع من المخاطب ليكون منه ، وانتهى تراد لذاتها هى الأخبار ، إما على وجهها ، وإما محرفة كتحريف التنى والتعجب وغير ذلك ، فإنها كلها ترجع إلى الأخبار . والتى تراد لشيء يوجد من المخاطب فيما أن يكون ذلك أيضاً دلالة أو فعلاً غير الدلالة . فإن أُريدت الدلالة فتكون المخاطبة استعمالاً واستفهاماً ، وإن أُريد عمل من الأعمال وفعل من الأفعال غير الدلالة ، فيقال إنه من المساوى التماس ومن الأعلى أمرٌ ونهى ، ومن الأدون تضرعٌ ومسألة . ١٥

لكن النافع فى العلوم هو إما التركيب الذى على نحو التقييد ، وذلك فى اكتساب التصورات بالحدود والرسوم وما يجرى مجراها ، والتركيب الذى على سبيل

(٢) كانت : كان س // لغة لغة : لغة ولغة س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .

(٥) تتركب : + الأقوال ع // تركب : ساقطة من ه // بأن : ساقطة من سا . (٦) بعض :

بعض س ، سا ، ه // لفظة : لفظ س ، ن // الذى : التى س . (٧) المائت : المائت

ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) هى : هو ع ، ي . (٩) لذاتها : لنفسها س .

(١٠) كتحريف : بتحريف ع ، عا ، م ، ي . (١١) كلها : كلمة سا ؛ ساقطة من ع

// يوجد : ساقطة من س . (١٣) وإن : فإن سا . (١٤) المساوى ، المتساوى سا

// الأدون : الأدنى ع ، ي . (١٦) فى : من ب ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // هو : ساقطة من د .

(١٧) بالحدود والرسوم : بالحدود أو رسوم س ، ه .

الخبر ، وذلك في اكتساب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها . وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من القول يسمى جازماً .

والقول الجازم يقال لجميع ما هو صادق أو كاذب . وأما الأقاويل الأخرى فلا يقال لشيء منها إنه جازم ، كما لا يقال إنه صادق أو كاذب ، فالنظر فيها أولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر .

والقول الجازم يُحكم فيه بنسبة معنى إلى معنى إما بإيجاب أو سلب ، وذلك للمعنى إما أن يكون فيه أيضاً هذه النسبة أو لا يكون ، فإن كان ، وكان النظر فيه لا من حيث هو واحد وجملته ، بل من حيث يُعتبر تفصيله ، فإن القول الجازم ليس ببسيط ولا حملي ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعةً فالنهار موجود ، فقد حُكِمَ ١٠ ها هنا بإيجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وقولنا النهار موجود ، فأوجب ثلوثان هما للأول ، وكقولنا إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فقد أوجب ها هنا نسبة عناد بين قولين . وفي أجزاء كل واحد من القولين في المثالين تركيب أيضاً يُحكم فيه بهذه النسبة ، أعني النسبة الجاعلة للقول جازماً ، فإن قولنا : الشمس طالعة ، فقد يشتمل على إيجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس ، وكذلك في سائر الأجزاء ، وإنما استعمل من حيث هو بهذه الصفة . وجميع ١٥ ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطياً ، وما جرى المجرى الأول يسمى منفصلاً ، وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلاً .

وأما إن لم يكن كذلك ؛ بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما أصلاً ، كقولنا : زيد حيوان ، أو بين معنيين فيهما تركيب لا صدق فيه ولا كذب ،

(٤) فالنظر : والنظر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) والشعر : ساقطة من ع .
(٦) يحكم : ساقطة من د . // أو سلب : وإما سلب د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، هـ .
(١٠) وقولنا : وبين قولنا س ، هـ . (١١) للأول : الأول ع . (١٢) وفي : وبين د ، سا ، ن
ومن م . (١٣) أعني جازماً : ساقطة من عا . (١٤) فقد : قد ، د ، سا ، ع ، ن ؛
ساقطة من س ، هـ . (١٨ - ١٩) لا تركيب معنيين : ساقطة من ي .
(١٩) تركيب : ساقطة من عا .

ويمكن أن يقوم بدله مفردٌ ، كقولنا : زيد حيوان ناطق مائت ، فإن تركيب الجزء منه وهو قولنا : حيوان ناطق مائت تركيبٌ بهذه الصفة ويقوم بدله لفظٌ مفرد ، كقولنا : إنسان ، أو تركيب فيه صدقٌ أو كذبٌ ولكن أخذ ، من حيث هي جملة ، يمكن أن يدل عليها لفظٌ مفرد ، واعتُبرت وحدته لا تفصيله ، كقولنا : إن قولنا الإنسان يمشى ، قضية فإنه ليس يُلتفت إلى حال الإنسان وحال حمل المشى عليه ، بل إلى الجملة التي يجوز أن تسمى قضية . وكذلك لو قال : سمعتُ أنه رأى عبد الله زيداً ، وما أشبه هذا ، فجميع هذه التي لا يراد أن يحكم في أجزائها بالنسبة الإيجابية والسلبية ، وإن كان يتفق في بعضها أن يكون في الجزء منها إيجابٌ وسلبٌ ، فيجعل التأليف الإيجابي والسلبي كشيء واحد يلتفت إلى وحدته ، بحيث يمكن أن يدلّ عليه باسم واحد ، إن أريد ، فهو حمليٌّ ، وخاصته أن المنسوب إليه يقال في إيجابه : إنه هو ما جعل منسوباً كما يقال : إن الإنسان هو حيٌّ ، وفي السلب خلافه . وأما في الشرطية فإنما يقال في إيجابه إن هذا لازمٌ لذلك أو معاندٌ له ، ولا يقال لأحد الجزأين إنه الآخر . فلنؤخر القول في الشرطيات ، فإننا سنأتيك فيها بكلام مستقصى .

ولنبداً بالكلام في القول الجازم البسيط ، وهو الحملي ، وأبسطه الموجب ، ثم بعده السالب . وأما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة ، وإنما صارت واحدة برباط الشرط الذي لما لحق المقدم من فصيلتها أو فصولها حرّفه ، فجعله

(٢) الجزء : الخبر عا // مائت : + فيه س // تركيب : ساقطة من عا .

(٣) أو كذب : وكذب د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي .

(٤) وحدته : وحدة ب // لا تفصيله : لا مفصله س ، م ؛ لا تفصله ع ، ه .

(٦) قضية : ساقطة من سا ، م . (٧) وما أشبه : أو ما أشبه ع // لا يراد : يراد ع .

(٩) التأليف : ساقطة من ع // يلتفت : يلتفت سا . (١٠) فهو حملي وخاصته : فهذه جملة

وخاصتها عا . (١١) هو : ساقطة من ع . (١٢) لذلك : كذلك د . (١٣) إنه : + هو س

// القول : الكلام ن . (١٦) لا قضية : قضية ع // وإنما : وإن س .

(١٧) لما لحق : ما ألحق م ؛ ما ألحق ن ، ي .

غير صادق ولا كاذب ، كما لحق « إن كان » بقولنا « الشمس طالعة » ، وكما لحقت لفظة « إما » بالمثل الآخر ، فصار كل مقدم موقوفاً في أن يُتعرَف به صدقٌ وكذبٌ إلى أن يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقاً أو كاذباً ، وإذا ألحق به الآخر قتم الكلام كانت الجملة صادقة أو كاذبة لا المقدم وحده ، وكذلك حال التالي فإنه لا يُعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدقُ أجزائها وكذبها ، كانت واحدة أو كثيرة .

فأول القضايا الخلقية ، وأوله الإيجاب لأنه مؤلف من منسوب إليه يُسمى موضوعاً ومنسوبٍ يسمَّى محمولا على نسبة وجود ، وأما السلب فإنه يحصل من منسوب إليه ومنسوب ورفع وجود النسبة .

- ١٠ وكل عدم فإنه يتحدد. ويتحقق بالوجود . والوجود لا يحتاج في تحققه أن يلتفت إلى العدم ، فالسلب لا يتصور إلا أن يكون عارضاً على الإعجاب رافعاً له ؛ لأنه عدمه ؛ وأما الإيجاب فهو وجودي مستغن عن أن يُعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب . ولست أعني بهذا أن الإيجاب موجود في السلب ، كما قال بعض المفسرين فإن الإيجاب يستحيل أن يوجد مع السلب ، بل الشيء الذي لو انفرد كان إيجاباً هو موجود في حد السلب ، كما لو قال قائل إن البصر موجود في حد العمى ، ليس معناه أن البصر موجود في العمى ، بل معنى هذا أن العمى لا يُحدَّ إلا بأن يذكر أنه عدم البصر ، فيقرن البصر بالعدم ، فيكون البصر أحدَ جزأي البيان ، وإن كان ليس

(١) لحق : + المقدم من فصلها أو فصولها ع // بقولنا : في قولنا ع // وكما : ولما ع ، ع ، م (٢) وكذب : أو كذب ، س . (٣) وإذا : فإذا د ، س ، س ، ع ، ع ، ن ، ه ، ي . (٤) فتم : فيتم س . (٥) وكذبها : + حال بخ . (٧) فأول : فاقول م ، (٨) نسبة : نفسه بخ ، ه . (٩) ومنسوب : ومن منسوب س . (١٠) يتحدد : يحدد م // والوجود لا يحتاج : ولا يحتاج الوجود ن . (١١) فالسلب : والسلب د ، ن // له : ساقطة من ع . (١٣) في السلب : بالسلب م . (١٤) الشيء : الشيء م . (١٥) لو : ساقطة من ن . (١٦) أنه : ساقطة من ع ، ي .

جزءاً من نفس العمى . كذلك نسبة الإيجاب مذكورة في نسبة السلب على أنها مرفوعة لا على أنها جزء من السلب أو داخل في السلب وجوداً ، بل داخل في حد السلب .

- والمعنى الذى يَسلب هو موجود في لفظ السلب وفي معنى السلب ، وإن لم يكن موجوداً في ذوات الأمور . فإن من تسلب عنه شيئاً فلا بد أنك تدخل في السلب ذلك الشيء لا على أن ذلك الشيء يكون في الوجود داخل في المسلوب عنه . وإذا جعل الإيجاب موجوداً
- ٥ في السلب فإنما هو من حيث أن السلب إنما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيب بينه وبين حرف السلب ، كقولك : زيد ليس هو حياً ، فإن « هو حياً » هو الذى لولا حرف النفي كان إيجاباً على زيد ، فجاء السلب فرفع هذه النسبة . فمن وجهٍ يَحَقُّ أن يقال إن الإيجاب ليس يكون مع السلب ، فإن الإيجاب كيف يساعد السلب وكيف يجتمع معه ؟ ومن وجهٍ يَحَقُّ أن يقال إن السلب بالحقيقة أمر يرفع الوجود الذى
- ١٠ هو الإيجاب ، فإن العدم والرفع إنما يتناول الوجود والحصول ولا يتحدد دونه . والاعتبار الذى بسببه ما الإيجاب داخل في حد السلب يجعل الإيجاب داخل في السلب ؛ والاعتبار الذى لا اجتماع معه بينهما يمنع الإيجاب أن يكون داخل في السلب بالقوة وبالفعل وليس كون الإيجاب جزءاً من السلب أو موجوداً فيه هو كون الإيجاب والسلب مجتمعين
- معاً ، فإن الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد ، وليس يوجب ذلك أن يكون قد اجتمعت
- ١٤ الفردية والزوجية اجتماعهما المستحيل حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد ، إذ الزوج جزء الفرد ، لا بعينه ، ولا أن شيئاً واحداً بعينه موصوف بهما . لكن ليس حال الإيجاب

-
- (١-٢) أنها مرفوعة لأعلى : ساقطة من د . (٣) وفي معنى السلب : ساقطة من د ، ن .
- (٤) الأمور : ساقطة من س // تسلب : سلب ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // عنه : عنها ع // شيئاً : + ماد ، عا ، ه // فلا بد : فلا شك سا .
- (٥) المسلوب : المنسوب ي // جعل : + في م (٦) هو : ساقطة من ع . (٨) كان : لكان عا // فرغ : ورفع د ، سا ، عا ، ن ، ه . (١٠) معه : ساقطة من د ، س ، سا ، ه ، ي // أن : بأن ب ، د ، م ، ن ، ه ، ي . (١١) فإن العدم : والعدم عا // ولا يتحدد : ولا يحدد م .
- (١٢) والاعتبار : فالاعتبار د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // ما الإيجاب : الإيجاب ع // يجعل الإيجاب : يجعل الإيجابي ه + أن يكون ع . (١٦) إذ الزوج : أو الزوج د .
- (١٧) لا بعينه : ولا هو بعينه م // ليس : ساقطة من س .

من السلب هذه الحال ، بل هو جزء من حد السلب وليس إذا كان جزءاً من حد السلب صار السلب إيجاباً ، أو المسلوب موجباً ، وصار السلب موجوداً مع إيجاب جزؤه إلا في الذهن .

وأما ما خاضوا فيه من حديث أن الإيجاب أشرف أو السلب حتى قال بعضهم :
• إن الإيجاب أشرف ؛ وقال بعضهم : إن السلب في الأمور الإلهية أشرف من الإيجاب ، فنوع من العلم لا أفهمه ولا أميل أن أفهمه .

(٢) أو المسلوب : والمسلوب م . (٥) إن : ساقطة من ب ، د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي
// الإيجاب : ساقطة من ع ؛ + إن ع ، عا ، ي .
(٦) ولا أميل : وما أميل د .

الفصل السادس

(و) فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الأول
والذي ليس بأول وتعريف الإيجاب والسلب

وإعطاء الشرائط في تقابلها

٥

وكل قول جازم ، كان حلياً أو شرطياً ، فإنه مفتقر في لغة اليونانيين إلى استعمال الكلمات الوجودية ، وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير أن يتحصل فيها المعنى المنسوب إلى الموضوع الغير للمعين ، إلا ما كان الأصل بعينه كلمة .

- أما الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب . أما المتصلات فإنك تقول : إذا كان ، وكلما كان ، ومتى كان ، وإن كان . وأما المنفصلات فإنك تقول : إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فتضطر إلى استعمال الكلمة الوجودية في الأمرين دائماً .
- ١٠

- وأما الحليات فقد كان الحكم فيها كذلك في لغة اليونانيين ، فكانوا يضطرون إلى أن يقولوا : زيد كان كذا ويكون كذا ، وكأنه ليس يجب ذلك في لغة العرب . فأما الذي يجب بحسب الأمر في نفسه فهو أن القضية الحلية تتم بأمر ثلاثة فإنها تتم
- ١٥

(٧) وهي الكلمات : ساقطة من هـ . (٨) إلا ما كان الأصل بعينه كلمة : ساقطة من عا ، ن // الأصل بعينه كلمة : الأصول بعينه كلمة ب ، الأصول نفسه كله س ، سا ، ع ، م ، ي ؛ المحمول نفس كلمة نحو زيد قام هـ . (١٠) كان (الرابعة) : ساقطة من م . (١٣) فكانوا : فكان س ؛ وكانوا هـ . (١٤) كذا (الأولى) : ساقطة من د // ويكون كذا : ساقطة من س // وكأنه : فكانه ع ، ي // يجب ساقطة : من س .

بمعنى الموضوع ومعنى المحمول وبنسبة بينهما . وليس اجتماع المعانى فى الذهن هو كونها موضوعة ومحمولة فيه ، بل يحتاج إلى أن يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التى بين المعنيين بإيجاب أو سلب .

- فاللفظ أيضاً إذا أريد أن يحاذى به مافى الضمير يجب أن يتضمن ثلاث دلالات :
- ٥ دلالة على المعنى الذى للموضوع ، وأخرى على المعنى الذى للمحمول ، وثالثة على العلاقة والارتباط الذى بينهما . فليس يجب من اجتماع الإنسان والحيوان فى الذهن والنظر فيهما ، من حيث هذا إنسان وذلك حيوان ، أن يكون حاصل ذلك أن أحدهما محمول ، أو أنه موضوع ، أو مضاف بالجملة إلى شيء ؛ فإن تركت اللفظة الدالة على هذه العلاقة ، فإنما تترك اعتماداً على الذهن أو تعويلاً على حال من الأحوال اللفظية التى تلتحق أحدهما أو كليهما لحوقاً يدل على هذا المعنى ؛ وحينئذ يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية، وإن لم تكن بلفظة مفردة مخصوصة بها . وأما نفس تلو لفظ للفظ فى زمان قصير فليس بدال على حال أحدهما عند الآخر دلالة تحصل بالاجتماع ، فإن التركيب الذى فى الحدود أيضاً لولا شيء زائد يقترن به لما كان يجب لنفس تلو بعض أجزائه لبعض أن يكون دالا على اجتماع ووحدة ، بل إنما صار قولنا حى مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع ، لأنك تعنى به الحى الذى هو المشاء الذى هو ذو رجلين وتدل عليه هيئة التركيب فتصير الجملة واحدة ، لأنك تعد أوصاف الواحد وتقيّد بعضها ببعض . فلو لا هذه العلة الزائدة على نفس التتالى ما كان التتالى يفعل وحده . كما لو قال قائل : السماء
- ١٠
- ١٥

(١) وبنسبة : وبنسبته د // كونها : + فيه ع ؛ + فيها عا ، م . (٢) فيه : فيها سا ، عا ، م // يحتاج : لا يحتاج عا // إلى : ساقطة من سا . (٣) دلالات : إدراكات س . (٤) دلالة : ساقطة من م // على المعنى : للمعنى ي . (٥) الذى : التى د ، س ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) أن (الأولى) : ساقطة من د . (٧) تركت : نزلت م . (٨) ترك : نزل م . (٩) ترك : نزل م . (١٠) هذا (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١١) بلفظة : لفظ ب // بها : لها د // لفظ : ساقطة من سا // للفظ : اللفظ د ، سا ، م ؛ بلفظ س . (١٢) بدال : يدل س . (١٣) أجزائه : أجزائها س . (١٤) ووحدة : وحدة ه . (١٥) ذو : ساقطة من م // عليه هيئة : على هذاع . (١٦) الجملة : بالجملة ي // وتقيّد : تقيّد ع . (١٧) التتالى : التالى ع .

الأرض العنقاء الدائرة . بل يحتاج أن يقترن بالتتالي أمر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع ، أو ارتباط تقييد بعض ببعض . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع ، فلا تشتغل بالتكلف البعيد الذى يحاولونه .

- فقد ظهر من هذا أن هاهنا معنى غير معنى الأمر الموضوع ، ومعنى الأمر المحمول من حقه أن يدل عليه ، وهو النسبة . فاللفظة الدالة على النسبة تسمى رابطة ، وحكمها حكم الأدوات . فأما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتسكالا على شعور الذهن بمعناها ، وربما ذكرت . والمذكور ربما كان فى قالب الاسم ، وربما كان فى قالب الكلمة . والذى فى قالب الاسم كقولك زيد هو حى ، فإن لفظة هو جاءت لالتدل بنفسها ، بل لتدل على أن زيدا هو أمر لم يذكر بعد مادام إنما يقال هو إلى أن يصرح به ، فقد خرجت عن أن تدل بذاتها دلالة كاملة فلحقت بالأدوات لكونها تشبه الأسماء . وأما الذى فى قالب الكلمة فهى الكلمات الوجودية ، كقولك زيد كان كذا ويكون كذا . وقد غلب هذا أيضا فى لغة العرب حتى إنهم يستعملون الألفاظ الزمانية فى الدلالة على إيجاب لحل غير زمانى أصلا كقوله تعالى وكان الله غفورا رحيما ، أو غير مختص بزمان بعينه بل ذائع فى أى زمان كان كقولهم كل ثلاثة فإنها تكون فردا . وأما لغة الفرس فلا تستعمل القضايا خالية عن دلالة على هذه النسبة إما بلفظ مفرد كقولهم فلان جنين هست أو هى أو هو ، وإما بحركة كقولهم فلان جنين ويفتحون النون من جنين

(١) بالتتالى : بالتالى س ، ع . (٢) المقترنات : المقدمات س ، المقترنين عا // أو ارتباط : ارتباط د ، ن . (٣) فلا تشتغل : ولا تشتغل س ، ه // بالتكلف : بالتكليف ه // البعيد : الذى ع // يحاولونه : + نم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٥) حقه : حقا عا . (٦) فأما : وأما د ، ن . (٩) أن (الأولى) : أمر ع // إنما : لم ع // يقال : قال س . (١٠) عن : من د // تشبه : نسبة م . (١١) الذى : التى // الكلمة : الكلم س ، عا ، ه . (١١-١٢) ويكون كذا : ويكون هذان . (١٢) غلب : علت ن // لغة : + من ع . (١٣) تعالى : عز وجل س ؛ ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي ، (١٤) ذائع : واقع ب ، ن // ثلاثة : ثلاثية ب ، سا ، عا ، م ، ه ، ي // فردا : عددا س . (١٥) عن : من سا // دلالة : الدلالة ع // هذه : هذان . (١٦) أو هو : هوى // بحركة : حركة س // كقولهم : فكقولهم ع ، ي .

ف تكون الفتحه دالة على أن جنين محمول على فلان . ولما كان الرابط المصرح به أو المضرر هو الذى يحدث من الكثرة وحده ، فإذن إنما يكون القول الجازم واحدا ، أما فى الحمل فأن يكون الرابط المصرح به أو المضرر يدل على ربط واحد ، والربط فى الحمل هو أن تقول إن الموضوع هو المحمول .

٥ فإذن إنما يكون واحدا إذا كان المحمول واحداً والموضوع واحداً لافى الاسم وحده ، بل وفى المعنى ، لا كقولك العين جسم وتشتمل نيتك على عين البصر وعين الماء وعين الدينار ، فإن هذه القضية وإن كانت حقاً فإنها ليست واحدة . وذلك لأنك لا يمكنك أن تجعل للعين مفهوماً واحداً يشتمل على الثلاثة ثم يحمل عليه الجسم . فإن نويت واحداً من المعانى ودلت عليه باللفظ المشترك لم يكن الاشتراك الواقع فى اسم الموضوع أو المحمول مكثر المعانى القضية ، وإلا فمن يجد اسماً غير مشترك ويستعمله إنما يكون الاسم مدلولاً به على كثيرين ، إذ دل به المتكلم على كلها . وأما إذا نحا واحداً منها فدل عليه لم يكن اللفظ دالاً فى استعماله إلا على ذلك الواحد ، وإن كان ربما اشتبه على السامع .

١٥ وليس كل ما يكون موضوعه أو محموله اسماً مشتركاً لمعانى يستمر الصدق فى الحكم المحكوم به على جميعها ، بل كثيراً ما يختلف فيغلط . كما يقال إن العين بصيرة ، فإن أريد عين الإنسان وعين الشمس كان مختلفاً فى الصدق والكذب ، فالحملة الواحدة هى بهذه الصفة وليست مركبة بالحقيقة من القضايا . وأما الشرطية فهى عند التفريق قضايا

(٢) أو المضرر : والمضرر ع . (٣) أما : إنما هـ ، فأما ي // الحمل : الحمل د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإن : بأن سا ، م // المضرر : + إنما د ، ن ، + هو ع // ربط : رابط ع . (٣ - ٥) أما فى الحمل ... يكون واحداً : ساقطة من سا . (٤) الحمل : الحمل د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) لا فى : فى ي . (٦) العين : للعين ع . (٧) وعين الدينار : والدينار د ، س ، م ، هـ // حقا : حقة س ، عا ، هـ . (٨) للعين : العين ن // على الثلاثة ثم يحمل : ساقطة من م . (٩) ودلت : دلت س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // اسم : الاسم ع . (١٦) عين : بجزء م ، ي // فالحملة : والحملة ب . (١٧) مركبة : مشتركة ع .

مختلفة إنما يوجد بين اثنين منها الرباط بأن يقرن بأحدهما أو كليهما حرف أو لفظ فيسلبه خاصية القضية من كونه لصورته جائزاً أن يقال فيه إنه صادق أو كاذب . فإنك إذا قلت إن كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد أزلت قولك الشمس طالعة عن أن أن يلحقه تصديق ، فإن هذا القول وحده لا صادق ألبتة ولا كاذب . وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الشمس طالعة وسكت ولم تزد ، بل تحتاج في الأول أن تذكر تاليه وفي الثاني أن تذكر معانده ، فحينئذ يحدث قول واحد من قولين في أنفسهما قضيتان ، بطل عن كل واحد منهما كونه قولاً جازماً . فإن قولك أيضاً : فالتهار موجود ملحقاً به الفاء معتداً بدلالاتها من غير أن تلغى لا يكون صادقاً وحده ، بل بالجملة قول جازم واحد بالرباط ، وليس قولاً جازماً واحداً بسيطاً على الإطلاق . وكيف وفيه قولان جازمان ، لكن الرباط سلبيهما ذلك وأحدث منهما قولاً جازماً واحداً ١٠ فبالرباط صار واحداً . وإذا علمت القول الجازم الواحد ، فقد علمت الكثير ، فإن الكثير إما أن يكون واحداً في المسموع ، فذلك لاشتراك اسم فيه ، وإما أن يكون كثيراً أيضاً في المسموع كثرة لم يربط بعضها ببعض ربطاً موحداً . وها هنا يعلم أن الألفاظ كيف تدل من حيث هي ألفاظ فقط ومن غير دلالة إيجاب وسلب ، وأن التركيب الأول الجازم منها هو تأليف بين اثنين منها على سبيل إيقاع أحدهما على الآخر ١٥ أو نزعها عن الآخر ، وأن التركيب الثاني هو القول المركب ؛ كذا قيل في التعليم الأول . وهذا الكلام يفهم على وجهين : أحدهما أن يعنى بالإيقاع الإيجاب الذى للحمل فقط فيكون النزع هو السلب الذى للحمل ، كأنه لم يتعرض لغيره ، ويكون القول المركب يصلح أن يعنى به الشرطى ، ويصلح أن يعنى به القياسى ، ويصلح أن يعنى به

(١) منها : منها ع ، ي // بأن : أن س // يقرن : يتترن س ، عا ، ه // كليهما : بكليهما ه .
(٢) كانت : كان ن . (٤) لا صادق : صادق م . (٧) أنفسهما : نفسيهما ي . (٩) بالجملة :
الجملة د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // واحداً : أو واحد عا . (١٦) نزع : نفيه ع
// القول : للقول د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ المقول س ، عا . (١٨) النزع ... للحمل :
ساقطة من سا // كأنه ... لغيره : ساقطة من عا . (١٩) القياسى : القياس ب ، سا ، ع ، عا ، ه ، ي // به : + القياس عا .

كلاهما . والوجه الثانى أن يعنى بالإيقاع الإيجاب بالحمل والنلو ، كقولك فى الإيجاب الحلى
زيد حيوان ، وفى الإيجاب الشرطى المتصل : إذا كان كذا كان كذا ، فقد أوجب فيه
تلو التالى للمقدم وأوقع عليه . ويعنى بالنزع السلب والعناد جميعا . أما العناد فكقولك
إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا ، وذلك فى الشرطى المنفصل . وأما السلب ،
فأما فى الحلى كقولك زيد ليس بحى . وأما المتصل فكقولك ليس كلما طلعت الشمس
كان غيم . يبقى ها هنا سلب العناد كقولك : ليس إما أن يكون الإنسان ناطقا وإما أن
يكون ضاحكا . فإن أريد أن يفهم وجهه يحتمل دخول هذا أيضا . مما ذكر أمكن على
أحد سبيلين إما أن يجعل هذا الإيقاع إيقاعا بالفعل أو بالقوة ، فيكون السالب المنفصل
داخلا فى الإيقاع بالقوة لأنه كما تبين لك بعد فى قوة حمل ما موجب ، وأنت تعلم هذا
فى موضعه ، فهذا وجه ، أو يفهم من الإيقاع كل إيقاع بحمل أو اتصال أو انفصال ويجعل
النزع كل سلب لهذا الإيقاع . ونحن لا نبالى أى المعانى يكون قد عنى بهذا القول ،
لكنه إن كان المراد هو ما يطابق الاعتبار الثانى لزم منه أن يكون المراد بقوله .
والمؤلف من هذه هو القياس ، لكن أظهر الوجوه هو الوجه الأول ، فيكون الحكم
البسيط هو الذى يدل على أن شيئا موجودا لشيء أو ليس بموجود له . وأما فى اللغة
اليونانية فلا بد من أن يقترن بذلك لفظ يدل على زمان . والإيجاب من ذلك هو الحكم
بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما يرجم

(٣) التالى : الثانى س ، ي // وأوقع : أو وقع عا . (٤) كذا (الثانية) :
ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // الشرطى : الشرط ع . (٤-هـ) وأما السلب ... المتصل : ساقطة
من د ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٥) زيد : ساقطة من ب // العناد : العيارع ، والعناد
عا . (٧) دخول : بدخول عا // مما : فيها د ، ع ، ن . هـ ، ي . (٨) هذا : هذه ب // الإيقاع :
ساقطة من عا . (٩) بعد : + فهذا وجه عا // ما : ساقطة من ب . (١٠) كل إيقاع :
اتباع سا ، م ، هـ ، ي ، بل اتباع عا // بحمل : حمل د ، سا . (١١) النزع : النوع د ، سا ، ع ،
عا ، م ، ن ، هـ ، ي // الإيقاع : الاتباع سا ، ع ، عا ، م // أى : + هذه ع . (١٢) لزم :
لزمه س . (١٤) أوليس : إذليس م // له : ساقطة من ع (١٥-١٥) اللفظة اليونانية : لفظ اليونانيين ع .
(١٥) من أن : وأن ع // يقترن : يقرن د ، س ، عا ، هـ . (١٦) لشيء : ليس ع // آخر :
ساقطة من عا // والسلب هو الحكم بلا وجود : ساقطة من هـ // لشيء آخر : ساقطة من
هـ // وليس : فليس ع ، ي // ما يرجم : ما ترجم س ، ما يترجم ع .

به التعليم الأول فليل إن السلب حكم بنفى شئ عن شئ بشئ فإن النفي والسلب واحد فيكون كأنه قال : إن السلب حكم لسلب شئ عن شئ ، أو يعنى بالنفي ما هو أعم من السلب ، حتى إذا قيل لا إنسان ، يكون قد نفى الإنسانية من غير نسبة إلى منفى عنه . لكن التوقيف لم يدل على أن السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه ولا هو الاصطلاح العامى بل يجب أن يقال كما قلنا : وهو الحكم بلا وجود شئ لشئ .

- ولما كان كل ما يوجبه موجب فغير متعذر أن يسلبه سالب ، وما سلبه سالب فغير متعذر أن يوجبه موجب ، سواء كان زمانيا أو غير زمانى ، فبين أن لكل إيجاب سلبا يقابله ، ولكل سلب إيجابا يقابله . وهذا هو التناقض ، أعنى أن يكون إيجاب وسلب متقابلين بالتحقيقة . وإنما يكون هذا التقابل متقرا إذا كان المعنى فى الإيجاب محصلا من كل جهة ، فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه . أعنى أن يكون الموضوع معني واحداً وكذلك المحمول وأن يكون الجزء الذى يتوجه إليه القصد فى الموضوع أو المحمول محفوظاً بعينه ، لا كما إذا قيل الإنسان يبصر أى بعينه ، ثم قيل بعده أى الإنسان لا يبصر أى بيده ، ظن ذلك مقابلا له . أو قيل إن الحبشى أسود أى فى بشرته ، ثم قيل ليس بأسود أى فى لحمه ، ظن أن هناك تقابلا . وإن أخذ أحد المعنيين فى أحدهما بالقوة فيجب أن يؤخذ فى الآخر بالقوة ، كقول القائل : إن المسكر محرم ويعنى ما يسكر بالفعل ، وكقول الآخر : إن المسكر ليس بمحرم ويعنى مافى طبعه أن يسكر ولم يسكر بعد ، ظن أن هناك تقابلا وأن يكون المسكان إن كان مكان ،

(١) بنفى : ببقاء م // بشئ : شيئا س ، ي ؛ ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، هـ // والسلب : والإثبات سا . (٢) فيكون : ساقطة من ع // كأنه : فكأنه ع // لسلب : سلب ع ، عا ؛ بسلب ن ، هـ . (٣) نسبة : كنسبته هـ . (٥) وهو الحكم ... لشيء : ساقطة من د ، عا ، ن ، ي . (٦) وما سلبه : وكما سلبه ع ؛ وما يسلبه هـ ، ي . (١٠) تناول : يتناول ب . (١١) وأن يكون : وإن كان د ؛ وإن كان يكون ع ، م ، هـ ، ي // الجزء : الخبر عا . (١٢) إذا : ساقطة من س . (١٣) أى (الأولى) : ساقطة من ع ، ي . (١٤) فى (الأولى) : ساقطة من د . هـ // هناك تقابلا : هذا تقابل بنخ // وإن ، فإن ع ، ي . (١٥) كقول : كقولك م . (١٦) وكقول : ويقول د ، سا ، عا ، م ، هـ ، ي . (٧) ظن : فيظن س ، هـ .

أو الزمان إن كان زمان ، أو الجهة والاعتبار والإضافة إن كانت جهة واعتبار وإضافة واحدا. مثال الجهة أن يقال إن الجسم مكيف أى بلونه ليس بمكيف أى بمقداره . ومثال الإضافة أن يقال إن الثلاثة نصف أى للسته ، وليس بنصف أى للعشرة . بل القضية لاتكون صادقة أو كاذبة البتة فى المعنى الذى يقصد بها ولا مسلمة ولا منكورة بل • ولا متصورة فضلا عن أن تكون متقابلة إذا لم تحصل جميع الأمور المتعلقة بمعناها مما ذكرناه . فإذا كان إيجاب على وجه من هذه الوجوه فيجب أن يكون سلبه على ذلك الوجه ، ثم إن لحقه سور وجهة مما سنذكره اقتضى أن يكون السلب يقابله فى ذلك ، وسنؤخر الحكم فيه إلى مابعد . وهذه الأشياء إذا أهملت فى القضايا عرض منها مغالطات كثيرة فى القياسات على نحو ماسنذكر فى تعليمنا تبكيت المغالطين .

(١) أو الزمان : والزمان س . (٢) إن : ساقطة من ع // بلونه عا ، م ، إن ، ي // بمكيف : غير مكيف س . (٣) أن يقال : ساقطة من سا . (٥) إذا : إذس // بمعناها : بمعناه سا ، ع ، ي ؛ ساقطة من م . (٦) سلبه : ساليه ب . (٧) يقابله : يقابل ع ، ي . (٨) مابعد : مابعد س . (٩) على : وعلى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // ماسنذكر : ماسنذكر ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

الفصل السابع

(ز) فصل

في تعريف أصناف القضايا المحصورة والمهمة والمخصوصة

وتعريف التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل

الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل

وإيراد أحكام للقضايا من جهة ذلك

- ولما كان موضوع القضية لا يخلو إما أن يكون كلياً أو جزئياً فالحكم إما على الكلي وإما على الجزئي . فإذا كان الموضوع جزئياً كقولك : زيد كاتب ، فإن مناقضه سالب اجتماع فيه من مراعاة الشرائط ما ذكرناه ، وأما إن كان الموضوع كلياً فإما أن يكون الحكم عليه كلياً أي يكون قد بين أن الإيجاب على كل واحد مما تحته ١٠ أو أن السلب عن كل واحد منه فلا إيجاب على شيء البتة مما تحته ، أو بين أن الإيجاب أو السلب في بعضه ، أو يكون قد ترك ذلك تركاً ولم يتعرض له ، وإنما تعرض للكيف دون الكم ، أعني الإيجاب والسلب دون التعميم والتخصيص . مثال الحكم بالإيجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الحملات : كل إنسان حيوان ، فقد

(٤-٥) والتقابل الذي: والذي س. (٥) سبيل: ساقطة من ع، م، ي. (٦) للقضايا: والقضايا ع، هـ. (٧) موضوع: ساقطة من س. (٨) ولما: أوع، ن، ي // كقولك: فكقولك س. (١٠) بين: + فيه س، ع، هـ. (١١) أو أن: وأن د، سا، ع، عا، م، ن، ي // واحد: + واحد س // منه: ممامنه د، س، ع، ي // ألبتة بما: ألبتة سا، عا، م، هـ. (١٢) ذلك: ساقطة من س، م. (١٣) الإيجاب: للإيجاب س، ع، عا، ن // التعميم: + به د، س، سا، عا، م، ن، هـ.

أوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بأنه إنسان . وأما تنعيم القول في تفهيم هذا فليؤخر إلى الفن الذى يذكر فيه القياس، فقد جرت العادة بذلك ، وإن كان هذا الموضوع أحق به . ومثال السلب الكلى على الموضوع الكلى قولك : ليس ولا واحد من الناس بحجر وأما بحسب لغة العرب فإذا قيل : ليس أحد من الناس بحجر كان السلب يقتضى العموم ، ولم يفهم منه أنه يعنى أحدا من الناس بعينه واحدا خاصياً . وأما بحسب دلالة اللفظ فالواجب هو الذى قلنا أولاً أنه ليس ولا واحد البتة من الناس بحجر فكأنه قال لا يوجد إنسان بحجر ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حجرا . وفى اللغة الفارسية يحتاج أن يقرن لفظة هيچ بالسلب حتى يدل على العموم .

على أن تحقيق القول فى هذا إلى أصحاب صناعة اللغة . وهذان الحكمان ليسا ١٠
بمتناقضين ، وكيف وقد يكذبان معاً إذا كان المحمول من المعانى التى إذا قيست إلى شخص لم يجب أن يكون لها ولم يجب أن لا يكون وإذا قيست إلى طبيعة الإنسانية وجدت الإنسانية لا توجبها ولا تمتنع عليها . ومثاله كقولك كل إنسان كاتب أى بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب ، فإن كليهما كاذبان . ولو كان قولنا كل إنسان كاتب سلبه الذى يبقى صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب أن لا يكذب قولنا : ولا واحد من الناس بكاتب . فإذا نـ ليس هذا مقابله بالتناقض ، ١٥
بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة أخرى . فلنسم هذه المقابلة تضاداً

(١) كل : ساقطة من د // وأما : فأما س ، عا . (٢) بذلك : ساقطة من ن // الموضوع : الموضوع د ، المقول عا . (٣) على : عن د ، سا // على الموضوع الكلى : ساقطة من عا // ليس : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٤) السلب : الشيء س . (٥) يعنى د ، عا ، م ، ن ، هـ // واحدا : أو واحدا س // خاصيا : خاصا سا ، عا . (٦) ألبتة : ساقطة من سا . // بحجر : بحى د ، عا ، م . (٧) بحجر : حجرا س ، ن ، هـ ، ي ، بحى م . (٧) حجرا : حيا م // وفى : فى ب ، أو فى هـ . (٨) اللغة : لغة ب ، د ، سا ، عا ، ن ، هـ // يحتاج : + إلى س // لفظة : ساقطة من م . (٩) يكذبان : يكون س . (١٠) وإذا : فإذا س . (١٢) كقولك : قولك سا . (١٣) الناس : الإنسان س // كاتب : ساقطة من س . (١٤) بكاتب : كاتب ع .

- إذا كان المتقابلان بها لا يجتمعان ألبتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالأضداد في أعيان الأمور ، فإن الأضداد لا تجتمع معاً ولكن قد ترتفع معاً ، على ما علمت .
- واعلم أن حال المحمول في نفسه عند الموضوع لا التي بحسب بياننا وتصريحنا به بالفعل أنه كيف هي له ولا التي تكون في كل نسبة إلى المحمول ، بل الحال التي للمحمول عند الموضوع بالنسبة الإيجابية من دوام صدق أو كذب أو لادوامهما تسمى مادة .
- فأما أن يكون الحال هو أن المحمول يدوم ويجب صدق إيجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الإنسان ، أو يدوم ويجب كذب إيجابه ويسمى مادة الامتناع كحال الحجر عند الإنسان ، أو لا يدوم ولا يجب أحدهما ويسمى مادة الإمكان كحال الكتابة عند الإنسان . وهذه الحال لا تختلف في الإيجاب والسلب ، فإن القضية السالبة توجد لمحمولها هذه الحال بعينها فإن محمولها يكون مستحقاً عند الإيجاب أحد الأمور المذكورة ،
- وإن لم يكن أوجب ، والسلبية الموجبة حالها عند الكلية السالبة إذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط المعدودة أن السالب منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب ، وأما في الممتنع فإن الموجب هو الكاذب دون السالب ، وفي الممكن فكلاهما كاذبان . وأما الجزئيان فحكمهما في الواجب والممتنع حكم الكلين . وأما في الممكن فالمشهور هو أنه يجب أن تصدقا جميعاً ، لكن البين من أمرهما أنهما قد يصدقان في مادة
- الممكن كقولنا . بعض الناس كاتب وليس كل الناس بكاتب . وأما أن ذلك يجب وجوباً فهو أمر لا يبين بنفسه للمبتدئ ، فإنه لا يجب عنده أن يكون المحمول الذي

(٢) ترتفع : ترفع ع ، ي . (٣) عند : غير س . (٤) في كل : لكل ن . (٥) بالنسبة :
 + إلى ع // تسمى : فيسمى سا . (٦) فيسمى : ويسمى د . (١٠) مستحقاً : مستحقه د ،
 سا ، عا ، م ، ن ، هـ // الأمور : ساقطة من سا . (١٢) منهما : منها س
 // وحده : ساقطة من عا . (١٣) في : ساقطة من ع // الموجب : الواجب ب ، د ، سا ، عا ،
 م ، ن ، ي // وفي : وأما س // فكلاماً : وكلاماً د . (١٤) الجزئيان : الجزئيان سا ،
 الجزئيات ع // حكمهما : حكمهما د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // الكلين : الكليتين س .
 (١٥) تصدقا : + معا سا . (١٦) كل : بعض س . (١٧) وجوباً : وجوديان // لا يبين :
 لا يبين د ، س ، ن ، هـ .

من مادة الممكن موجوداً لا محالة في بعض الموضوع معدوماً في بعضه ، فإن المبتدئ لا يستنكر أن يكون شيء هو من جملة الممكنات البعيدة الغريبة ، ثم يتفق أن لا يوجد البتة لشيء من أشخاص النوع في زمن من الأزمنة .

- والذى يتكلف أن يوجب هذا ويبينه فإنما يبينه بمقدمات غير معلومة للمنطقى
- ٥ ثم عساه إنما يمكنه إثبات ذلك إن أمكنه في الصنائع والحرف الداخلة في منفعة الإنسان . وأما في أمور خارجة عن ذلك فما أرى أن البرهان اليقيني يقوم للمتعلم المنطقى عليه . وعلى أن المنطقى لا يحتاج في صناعته أن يعتقد وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بأن الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد تصدقان جميعاً في مواد إمكانية مستقرئاً في ذلك مواد إمكانية ظاهراً من أكثرها أنها لا تعم سلباً ولا إيجاباً . وأما المختلفان في السك دون الكيف ولتسميا متداخلتين فنجد المتداخلتين منهما بالإيجاب تصدقان في الواجب
- ١٠ والمتداخلتين في السلب تصدقان في الممتنع وكلاهما يقسم الصدق والكذب في الممكن ، لكن الجزئية تكون صادقة على الاعتبار المذكور ، وتأمل ذلك بنفسك . وليس إذا كان موضوعك كلياً فقد صار حكمك بذلك كلياً عليه مالم تحكم بأنه موجود في كله أو غير موجود ، فإذا لم تحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعية للعموم فقط .
- ١٥ وهذه الطبيعة في نفسها معنى ، وأنها مأخوذة عامة معنى ، وأنها مأخوذة خاصة معنى . وهى في نفسها تصلح لاعتبار جميع ذلك ، ولو كانت لا تصلح للخصوص لم تكن تصلح أن تكون مثلاً إنسانية واحدة بها زيد إنسان واحد ، ولو لم تكن تصلح عامة في العقل ما كانت بحيث يشترك فيها كثيرون . ثم الأمور التى تلحق الإنسانية إن ألحقت بها

(١) الممكن : ممكن ع ؛ ممكن الوجودى // الموضوع : المدوم سا // معدوما : ساقطة من عا // فى بعضه : ساقطة من عا . (٣) زمن : زمان ن ، ه . (٤) يوجب : يوجد ع . (٦) فا : د ، ع ، عا ، م ، ن ؛ فلا ه . (١٠) الواجب : الإيجاب نج (١٢) بنفسك : حينئذ م . (١٣) كلياً : ساقطة من س . (١٦) وهى : وهو س ، ن // فى : من عا // للخصوص : + لكن سا // تكن : ساقطة من س . (١٧) ولو لم : ولم د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٨) بها : به س ، ع ، عا ، م ، ه ، ي ؛ ساقطة من سا .

وهي إنسانية بلا زيادة شرط كان ذلك الإلحاق إلحاقا ليس لنا معه أن نقول إنها تلحق بها في عمومها أو خصوصها ، بل إنها صالحة للأمرين جميعاً ، لكنها كانت ملحقة به خصوصها فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها . فلا يجب أن تكون صادقة على عمومها وإن ألحقت بها فقط . فلا يخلو إما أن يكون تصحبها مع العموم ملحقة بها فتكون حينئذ صاحبة إياها في خصوصها فما لحق العام لحق الخاص ، وإما أن لا يصحبها هناك ، بل يتبرأ عنها .
ويكذب عليها فيصدق لاحتمال في خصوصها فإنها إن كانت تكذب أيضاً في خصوصها فهي مما لا يصدق عليها ألبتة ، وأعني بقولي يصدق عليها في عمومها أي يصدق على جميع ما يعمها ليس أنها يصدق عليها من حيث هي معنى عام فإنها حينئذ كشء واحد يصدق

(١) ذلك الإلحاق : إلحاق ذلك بها ، د ، س ، ن ، ي ، إلحاق ذلك ع ؛ إلحاق ذلك به عا ، م ، هـ // إلحاقا : ساقطة من س // إنها تلحق بها : إنه يلحق به س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي . (٢) عمومها : عمومها سا ، عا ، م // خصوصها : خصوصها سا ، عا ، م // إنها صالحة : هو صالح د ، سا ، عا ، م // جميعاً : جميعها ع // لكنها : لكنه سا ، عا ، م // كانت ملحقة : كانت يلحقها ع ؛ كان ملحقة عا ، م .
(٣) خصوصها (الأولى) : عمومها ع ، هـ ، ي ؛ عمومها عا ؛ خصوصهم م // فقد ألحقت بها في خصوصها دون عمومها : صدقت على خصوصها وإن كانت ملحقة في خصوصها فقد ألحقت في خصوصها دون عمومها ع ، ي [وتضيف هذه النسخة كلمة بها] ؛ صدق على خصوصها وإن كان ملحقاً به في خصوصها فقد ألحق به في خصوصها دون عمومها عا // صادقة : صادق د ، سا ، ع ، ها ، م ، ي // عمومها (الثانية) : عمومها د ، سا ، ع ، عا ، م (٤) ألحقت بها : ألحق به د ، سا ، ع ، عا ، م ؛ ألحق بها س ، ن ، هـ // تصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // ملحقة بها : ملحقة بها س ؛ ملحقة به سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (٥) صاحبة إياها : صاحباً إياه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // خصوصها : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م // فلما لحق ي : // يصحبها : يصحبها د ، سا ، ع ، عا ، م // عنها : عنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، م ، ي .
(٦) عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م // خصوصها (الأولى) : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ // فإنها : فإنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // كانت : كان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ // خصوصها (الثانية) : خصوصها د ، سا ، ع ، عا ، م // فهي : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٧) عليها (الأولى) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي // بقولي : بقوله سا ، ع ، عا ، م ، ي ؛ بقولنا // عليها (الثانية) : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن .
(٨) ما يعمها : ما يعمها سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // عليها : عليه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن // هي : هو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // فإنها : فإنه د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي .

عليه ما لا يتعدى إلى مخصصاته . فإنه من حيث هو عام هو كلّ ونوع وغير ذلك ، وهذه أمور تلحقه دون ما تحته .

ولسنا نشير بما نقوله إلى ما يلحقه من حيث هو عام ، بل إلى ما يصاحبه في عمومه حملا على موضوعاته . وغرضنا ما بيناه من أن الحكم على الكلّ من غير اشتراط التعميم والتخصيص ليس يوجب التعميم بوجه ، ولا أيضاً فيه دلالة لفظية على التخصيص .
 ٥ ولكن الدلالة على التخصيص لازمة لدلالته من خارج لا أنها نفس دلالة الحكم فيه ، كما أن الكل قضية لوازم من العكس وغير ذلك مما ستعلمه ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية .

فبين أن كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان المهملتان المتخالفتان بالسلب والإيجاب ليستا بمتضادتين . وأعني بالمهمل ما موضوعه كلّ قد بين كيفية الحمل فيه ولم تبين كميته ، فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق أن الإنسان كاتب على ما بينا ، ويصدق أن يقال ليس بكاتب ، فيجتمعان على الصدق . إلا أن ذلك ليس بمنع أن يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة ، وإن لم يصرح به .
 ١٠ فحينئذ تكون قوة الإيجاب والسلب قوة المتضادتين إذ نحن لم نوجب أن هذا الحكم يتناول المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة ، بل قلنا إن معنى الإنسان يصدق على العام وعلى الخاص . فإذا كان يصح أن يحمل المحمول بالإيجاب والسلب على الإنسان وهو عام ، ويصحبه في عمومه ، فيصح أن يكون الإيجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين

(٣) ما يصاحبه : يصاحبه د . (٤) ما بيناه : بما بيناه ن // من (الأولى) : ساقطة من د ، ن .
 (٥) ليس : وليس د ، ساقطة من سا . (٦) لا أنها : لأنها د ، سا ، ع ، م ، هـ ، ي // فيه : فيها س . (٧) ستعلمه : ستعلمه ي . (١٠) المتخالفتان : المتخالفتان ع // ليستا :
 إيساع // ما : بما ي ، هـ ، هو د . (١١) كيفية : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، ي .
 (١٠ — ١١) وأعني بمتضادتين : ساقطة من ع . (١١) فيه : ساقطة من عا .
 (١٤) قوة (الأولى) : ساقطة من س // والسلب : من السلب ع // المتضادتين : للمتضادتين
 د ، سا ، م ، ن ، هـ // لم : ساقطة من ي // هذا الحكم : ساقطة من ي . (١٥) بل :
 ساقطة من ع // معنى الإنسان : المعنى كالإنسان س ، عا . (١٧) في (الثانية) : ساقطة من ع // للمتضادتين :
 المتضادتين م ، ي .

لكن ليس ذلك واجباً في نفس الأمر ، حتى إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة ، كما إذا حمل عليه وجب أن يحمل على الخاص لا محالة . والإنسان لا يمتنع أن يكون عاماً وأن يكون خاصاً ، لكن نفس اللفظ لا يكون دل على ذلك ، وهو كما يقول قائل : إن بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب ، فلا يبعد أن يكون البعض من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في حكم المتناقضين ، وإن كان اللفظ لا يوجبها . والأمور الممكنة في اللفظ هي التي تصلح أن تنفق ، ولا يوجبها اللفظ .

فهذا وجه تأويل لما قيل في هذا الموضع إن المعنيين اللذين يستدل عليهما بهما قد يمكن أحياناً أن يكونا متضادين . والذي قيل إنه إنما عني بهذا القول أنا إذا قلنا الإنسان ليس بصحيح كانت قوته قوة قولنا الإنسان صحيح والإنسان مريض ، إذ الإنسان الذي ليس بصحيح هو المريض ، إذ هما من الأضداد التي لا متوسط بينهما ، فهو أيضاً وجه . ١٠
لكن الأولى هو الوجه الأول فلا يبعد عندي أن يقال في هذا الموضع إن القضيتين ليستا بمتضادتين . ويعني بالتضاد فيما سلف وفيما يبنى عليه ويلحق به معنيين مختلفين إلا أنه مع ذلك محتمل ومتكاف ، فيتضح من هذا أن المهمة في قوة الجزئية .

والذي قال إن الألف واللام في المهملات تدل على الحصر السكلي ، فإذن لا مهمل إلا وهو كل ، فقد غلط من وجهين : أحدهما أنه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة ، ١٥
فعسى أن لا يكون في لغة العرب مهمل ألبته . والثاني أن الألف واللام في لغة العرب

(١) نفس : بمعنى ع . (٢) كما إذا حمل لا محالة : ساقطة من سا
// الخامس : العام ع // والإنسان : وأن الإنسان ه . (٣) لا يمتنع : لا يمنع ع ،
ع ، ه . (٤) المتناقضين : المتناقضين ع . (٥) المعنيين اللذين : للمعنى الذي س ، سا ، ع ،
ع ، م ، ن ، ه // عليهما : عليهما س . (٦) يكونان : يكون د // متضادين : متضادتين
س ، م ، ن // بهذا : هذا سا . (٧) والإنسان : الإنسان س // إذ الإنسان :
إذا الإنسان د ، سا . (٨) بصحيح : ساقطة من ع // من : في س // بينهما : بينهما
// فهو : فهذا س . (٩) فلا يبعد : فإنه يبعد د ، سا ، ع ، ها ، م ، ن ، ه ، ي .
(١٠) ذلك : ساقطة من د // ومتكاف : أو متكاف ع . (١١) دون : ساقطة من سا
// لغة (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) العرب لغة : ساقطة من د .

أيضا لا توجب الحصر ، فإنك تقول إن الإنسان نوع ولا تقول ألبنة كل واحد من الناس نوع ، وتقول إن الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد . فليس ما ظنه هذا المتحدث بقصحيح .

واعلم أن أخذ الألف واللام مكان السور مما يغلط في كثير من المواضع حتى إن القضية تكون صادقة مع الألف واللام ، فإن لحقها السور بان كذبها . كما أنك تقول إن الأبيض أبيض بالضرورة فتقبله قبولا ، فإن قلت كل ما يوصف به بأنه أبيض فهو أبيض بالضرورة ، لاح لك كذبه . وأما البحث عن مشاركة الألف واللام والسور فهو أولى بصناعة النحويين . فبين من جملة هذا أن كلية الموضوع غير كلية الحكم ، وأن كلية الحكم تدل عليه . أما في الإيجاب فبلفظ كل ، وأما في السلب فبلفظة ليس ولا واحد ، وهذان يدلان على عموم الحكم . وأما الموضوع فعموم ليس من جهة لفظ يدل عليه ، بل لأنه في طبعه كلي . والسور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول ، فإن المحمول وإن كان كليا فليس السور يدل على أن النسبة لـكليته بل على أن نسبته إلى كلية الموضوع . وإذا قلت كل إنسان حيوان لم تعن أن الحيوان بكليته للإنسان ، بل إن الحيوان لـكلية الإنسان . فإن احتجت أن تدل على ذلك

-
- (٢) إن : ساقطة من م ، هـ ، ي . (٣) بصحيح : يصح ع . (٦) قبولا : قولام
 // به : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
 (٦ — ٧) فتقبله بالضرورة . ساقطة من ع .
 (٧) فهو : فإنه د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // كذبه : كذب س .
 (٨) جملة : ساقطة من ي // الحكم : الحمل س .
 (٩) وأن كلية الحكم تدل عليه : ساقطة من س و تدل ع // فلفظ : فلفظة س ، هـ .
 (١٠) جهة : ساقطة من ع .
 (١١) الحكم بحسب : ساقطة من ع ، ي . (١١ — ١٢) بحسب الموضوع لا : ساقطة من د
 (١٢) فإن : وأن ي // لكليته : والكليته ع .
 (١٣) كلية : كليته ب // وإذا : فإذا د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي . فإن س .

لم تدل عليه بهذا السور ، بل تحتاج أن تورّد لفظاً آخر يدل على الكم ، كما تقول كل إنسان هو كل حيوان . وإن حذفنا هذا السور فقلت الإنسان كل حيوان لم يفن هذا اللفظ المذكور شيئاً في الدلالة على كلية الحكم . وأمثال هذه القضايا منحرفات ، وليس في إحصائها واستقصائها كبير جدوى ، لكن المادة جرت بذكرها فلتتأملها ونعرف أحوالها .

(١) عليه : على ذلك ع . (٢) الإنسان : ساقطة من ع .

(٤) فلتتأملها : فلتتأملوا م ؛ ساقطة من ع ، ي .

الفصل الثامن

(ح) فصل

في المنحرفات الشخصية

- لنعتبر هذه مخصوصة أى جزئية الموضوع ، ومهملة ومحصورة أى مذكورة السور ،
وهذا اللفظ الذى يدل على السمية إما بإيجاب كلّى أو سلب كلّى أو إيجاب فى البعض ٥
كقولك : بعض الناس كاتب ، أو سلب عن البعض كقولك ليس كل الناس بكتاب
أو ليس بعض الناس بكتاب . فإن سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع
إيجابك فى البعض كقولك : ليس كل إنسان كاتباً بل بعضهم لا كقولك ليس
ولا واحد من الناس بكتاب الذى يمنع البعض . فقولك : ليس كل ، إنما يوجب أن
العموم ليس ، وأما أن الخصوص ليس أيضاً فليس فيه ، فنقول : إذا قلنا : زيد ، ١٠
ثم قرنا لفظة التقدير بمحموله فإما أن تكون لفظة كل أو ولا شئ أو بعض أو لا كل ،
والمحمول إما أن يكون معنى كلياً أو معنى شخصياً فإن كان معنى شخصياً فن البين
أن إدخال الكل أو البعض فيه فى الإيجاب هذر ، إلا أن يعنى بالكل الجملة وبالبعض
الجزء فيقال مثلاً : إن هذه اليد كل هذه الأصابع والساعد والعضد ، أو يقال هذه اليد

-
- (٣) المنحرفات : المتحركات م . (٥) وهذا : وهو د ، س ، سا ، عا // سلب : سلب د ،
سا ، عا ، م ، ن . (٦) الناس (الثانية) : الإنسان ب // بكتاب : كاتب : كاتب ب ، ع ، ي .
(٨) إيجابك : ساقطة من ع . (٩) ليس ولا واحد فقولك : ساقطة من م .
(١٠) فنقول : + أناع ، ي . (١١) بمحموله : + لمحموله س // لفظة : لفظ ع
// كل : + شئ ع ، ي . (١٢) إما : ساقطة من م // فإن كان معنى شخصياً : ساقطة من م .
(١٣) أو البعض : والبعض د ، س ، سا ، ن ، ه ، ي // فى الإيجاب : والإيجاب سا .
(١٤) فيقال : فنقول سا .

هى بعض البدن ؛ وليس الكل أو البعض الذى هو السور . وفى مثله كلامنا على هذا الوجه .

- فإننا لا نذهب فى استعمال لفظ الكل والبعض السورين إلى ذلك ألْبَتة بوجه من الوجوه ، بل نغنى بكل لا الجملة بل كل واحد ، ونغنى بالبعض لا الجزء بل بعض ما يوصف بالموضوع ويشاركه فى الحد فقولنا بعض الإنسان إنما نغنى به بعضا من جملة الناس الذى مع أنه بعض هو أيضا إنسان فهو واحد من جميع ما يسمى بإنسان ويحد بحده .
- فإذا استعملنا الكل والبعض السورين فى محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص ، أى كل واحد من ذلك الشخص ، فهو كاذب . فإنه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص ، وإذا لا معنى لذلك . ولا يصح حمله بالإيجاب ، فنقيضه وهو زيد ليس كل هذا الشخص صادق . وإذا قلنا : زيد بعض هذا الشخص ١٠ فكاذب ، فنقيضه أن زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق . وإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من هذا الشخص ، فإنه بالحقيقة صدق ويوم كذبا . أما إيهامه الكذب فلأنه يوم أن هذا الشخص عام وله موضوعات وليس هذا واحدا منها . لكن القضايا لا يلتفت إلى إيهاماتها بل إلى المفهومات من أنفسها ، ولذلك لا يصير قولنا ليس كل إنسان حجرا كاذبا لإيهامه أن بعض الناس حجر . وكذلك إذا جعل الخاص جزئيا ١٥
- سالباً حتى قيل إن زيدا ليس كل هذا الشخص أى ليس كل واحد مما يحمل عليه هذا

(١) بعض : + هـ س ، هـ // البدن : البدن ع . (٢) فإننا لا نذهب : ولا نذهب س ؛ وإفلا نذهب هـ . (٦) بإنسان : لإنسان ع . (٧) استعملنا : استعمال ع // والبعض : أو البعض ع // السورين : السورين س ، ي // هذا : ذلك س ، ع // هذا الشخص : + الآخر س ، هـ . (٨) ذلك الشخص : + الآخر س ، ع ، هـ . (٩) وإذا : فإذا ع // ولا يصح : فلا يصح ع ، م . (١٠) زيد (الأو) : أن زيداً س ، هـ // كل : بعض س ، هـ . (١٠ - ١١) بعض هذا زيد : ساقطة من س ، هـ . (١١) فنقيضه : نقيضه د ، سا ، م ، ن ، هـ ؛ + هو ع . (١٣) فلانه : لأنه ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٤) لا يلتفت : لا يجب أن يلتفت س ، هـ // ولذلك : ولكن ب . (١٥) إذا : إن س // الخاص : الحاضر عا ، هـ . (١٦) ليس : ساقطة من م .

الشخص ، فإنه حق وإن أُوهم كذبا ، أى أُوهم أن لهذا الشخص موضوعات كثيرة .
وإنما هو حق لأن هذا الشخص إذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر أن
زيدا لا يكون كل واحد منها التى ليست ، فإن المعلوم يسلب عن كل موجود فلا يكون
الموجود شيئا أو أشياء معدومة . وإذا كان لا يمكن أن يكون زيد كل واحد مما هو
عمرو ومما ليس ، فصحيح أن زيدا ليس كل واحد مما هو عمرو . فأما إن كان المحمول
كلها فقلنا : إن زيدا كل إنسان أو كل حيوان أو كل كاتب فهو كاذب لا محالة .
فإذا قلنا زيد ليس ولا واحد من كذا ، فإن كانت المادة ممتنعة كان حقا ، وإن كانت
المادة واجبة كان كذبا ، وإن كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق بعينه ،
بل أمكن أن يكون زيد مثلاً كاتباً فيكذب هنالك أن زيدا ليس ولا واحد من
الكتاب ، وأمكن أن لا يكون كذلك فيصدق هنالك أن زيدا أو لا واحداً من
الكتاب . فأما نفس القضية وصورتها فلا توجب شيئا . وبالجمله فإن حمل الممكنات
على الأشخاص لا يوجب فى قضايها تعيين صدق ولا كذب . وأما إن كان السور
جزئيا موجبا فذلك فى مادة الواجب حق ، كقولنا : زيد هو بعض الناس ، وفى مادة
المتنع كاذب ، وفى مادة الممكن موقوف . وأما إن كان السور جزئيا سالبا كقولك زيد
ليس كل كذا فهو يصدق فى كل مادة ، فحق أن نقول : زيد ليس كل حيوان وليس
كل حجر وليس كل كاتب ، فكيف يكون الشخص كل شيء من المعانى الكلية .

-
- (١) فإنه : وإنه ع // وإن : فإن ع // كذبا أى أُوهم : ساقطة من د .
(٢) وإنما . . . له : ساقطة من س // موضوعات كثيرة : ساقطة من س .
(٣) كل واحد . . . فلا يكون : ساقطة من م . (٤) أو أشياء : ساقطة من م //
لا يمكن : ليس يمكن ع . (٥) فصحيح : بصحيح سا ، ع ، ه // فأما : وأما س .
(٨) كذبا : كاذبا ع // يجب : يكن ع ، ي . (٩) فيكذب : ويكذب ع ، ي //
ليس ولا واحد : ولا واحد وليس بخ . (١٠) هنالك : ساقطة من ع // زيدا أو لا واحداً :
زيدا ولا واحداً د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ زيدا ليس ولا واحد س ، ه . (١١) فأما : وأما
ع ، م ، ي // فإن : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) قضايها : قضايها م
// وأما : فأما س // إن : إذا س . (١٣) الناس : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما د .
(١٥) كل كذا . . . زيد ليس : ساقطة من د ، م ، ن // كذا : كون س // فهو :
فإنه ع .

- وأما المهملات فالمقرون فيها سور الإيجاب الكلى بمحموله قد يظن أنه يصدق في بعض المواضع كقول القائل : إن الإنسان كل ضحاك . وهذا ظن خطأ لأن قولنا : الإنسان نعني به طبيعة الإنسان ، وكل ضحاك نعني به كل واحد مما هو ضحاك ، وطبيعة الإنسان لا توصف بأنها كل واحد من الضحاكين وإلا لكان إنسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك أيضاً إن أخذ الإنسان من حيث هو عام فإنه ليس ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد واحد منها . فإن عني بكل ضحاك كل الضحاكين أى جملةهم جميعاً ، فهذا ما لسننا نذهب إليه في استعمال الأسوار ، لكننا مع ذلك نعتبره فنقول : إن الإنسان العام ليس عمومه هو أنه جملة الضحاكين وكل الضحاكين . ولناخذ هذا أخذاً فـ كان بيانه موضع آخر ، ولا طبيعة الإنسان من غير زيادة شرط عموم أو خصوص ذلك ، وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الإنسان يوصف بها واحد واحد فإن عني بكل ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو أيضاً غير ما نريده ونذهب إليه في استعمال قولنا كل ضحاك ، لكنه قد يصدق أن يقال إن الإنسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الإنسان ذلك فإن طبيعة الإنسان ليس هو الضحاك العام وإلا لكان كل إنسان ضحاكاً عاماً ، فإن طبيعة الإنسان موجودة لكل شخص ، فهذا في المادة الواجبة . ١٥
- وأما في الممتنع والممكن فالكذب ظاهر كقولك الإنسان كل حجر ، أو الإنسان كل كاتب كيف أخذت . فإن كان السور الكلى سالباً كذب في الواجب الذى هو أعم . فإنك إذا قلت الإنسان هو لا شيء ولا واحد من الحيوان كذب القول .

(٢) للمواضع : للواطن سا . (٤) إنسان : الإنسان د ، هـ . (٤ - ٥) وإلا لكان ... الضحاكين : ساقطة من سا ، م . (٦) ضحاك : كذا ع ، ي . (٩) ولناخذ : بل نأخذ هـ // فكان : ومكان س ، هـ . (١٠) شرط : بشرط ب . (١٢) استعمال : استعمالنا س // لكنه : ولكنه د . (١٤ - ١٥) فإن : لعل : ساقطة من عا . (١٦) في : ساقطة من م // أو الإنسان : والإنسان ع ، عا ، ي . (١٧) هو : ساقطة من د . (١٨) الإنسان : للإنسان ع ، ن // ولا واحد : أو لا واحد د ، س ، سا .

وأما في الواجب المساوى فإنك إذا قلت إن الإنسان هو ولا واحد من الضحاك ، كان لك أن تعنى بالإنسان الإنسان العام ، وبقولك ولا واحد من الضحاك سلباً عن واحد واحد من أشخاص الضحاك . وإذا عنيت ذلك فلم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك هو الإنسان العام وبالعكس وصدقت القضية . فإن لم يوجد كذلك كذب ، وذلك أن يعنى بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصاً شخصياً أو كلياً . وهذا أول ما يجب أن يفهم من لفظة هذه القضية . وأما في الممتنع فيصدق كقولك الإنسان هو لاشيء من الحجر ، وأما في الممكن فيصدق إن أردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الإنسان العام من حيث هو عام هو ولا واحد واحد من السكتاب . وإن عنيت الطبيعة كذب ، كقولك الإنسان ولا واحد من السكتاب .

وأما إن أخذ السور جزئياً موجباً صدق في الواجب العام كقولك الإنسان هو بعض الحيوان ، ولم يجب صدقه في الواجب المساوى كقولك الإنسان هو بعض الضحاك . لأنك إن أخذت طبيعة الإنسان أو عمومها لم يجب صدقه ، وإن عنيت إنساناً ما إذ هو إنسان أيضاً صدق . وأما في الممتنع فهو كاذب إذ تقول الإنسان بعض الحجارة . وأما إن أخذ السور جزئياً سلباً في الواجب صدق كقولنا الإنسان ليس هو كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ماسلف ذكره ، وصدق أيضاً في الممتنع فإن الإنسان ليس هو كل حجر ، وصدق أيضاً في الممكن فإن الإنسان ليس هو كل كاتب ، كما كذب أن الإنسان هو كل كاتب . فلنتكلم الآن في المحصورات فإن العادة جرت فيها دون غيرها .

(١) فإنك إذا : فإذا س // إن : ساقطة من ع ، ي . (٢) وبقولك : وتقول ع . (٣) فلم : لم عا . (٤) الآحاد : الأجساد ي // الضحاك : ألبتة س ، ع ، ه ، ي // وصدقت : وحذفت م . (٥) فإن : وإن سا ، ه ، ي // كذب : كذبت س ؛ ساقطة من م // وذلك : ساقطة من د . (٦) شخصياً : شخصاً د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // كان شخصاً لفظة : ساقطة من ي . (٧) (الأولى) في : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٨) الإنسان : + أى د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي // هو ولا واحد : لا واحد ع . (٩) جزئياً : ساقطة من ع // موجباً : ساقطة من ي . (١٠) (١٣) إذ هو : أو هو ع // أيضاً : إيمان . (١٤) الواجب : الموجب سا // كقولنا : كقولك ب ، ع ؛ قولنا ه . (١٥) هو (الأولى) : ساقطة من ع ، ي // على اعتبار ماسلف ذكره : ساقطة من عا . (١٦) فإن : بأن د ، عا ، م ، ن ، ه // كذب : ذكر سا . (١٧) هو : ساقطة من سا .

الفصل التاسع

(ط) فصل

في صدق المحصورات وكذبها

- أما إذا كان الموضوع مسوراً بسور كلّي والمحمول كذلك فلا يصدق موجبهُ في مادة من المواد ، كقولك : كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان أو هو كل واحد من الضحاك ، أو كل واحد من الناس هو كل واحد من الحجارة أو هو كل واحد من السكّاتين . لكن بعض الناس حسب أن قولنا كل الناس كل الضحاكين حق ، أى جملة الناس جملة الضحاكين . وقد علمت مافى هذا من الخطأ والزلل ، فإن كان سور المحمول كلياً سالباً كقولك كل إنسان لا واحد من كذا كذب في الواجب ، كقولك كل إنسان لا واحد من الحيوان أو الضحاك .
- ١٠
- وأما في الممكن فعلى ظاهر ما يحكم به على الممكن فيما سلف هو أنه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل إنسان لا واحد من السكّاتين قولاً كاذباً أيضاً ، فإنه ليس كل إنسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا بكاتّبين أولئك هم الذين هم ولا شيء من السكّاتين ، وأما البعض السكّاتون فليسوا ولا واحد من السكّاتين والإنسان يعم ذلك اللهم إلا أن يتفق أن تكون مادة القضية على نحو ما أومأنا إليه فيما سلف إن
- ١٥

(٣) في صدق المحصورات وكذبها : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .
(٤) أما : وأما هـ . (هـ) أو هو : وهو ن . (٦) الضحاك : الضحاكين هـ // أو كل واحد من الناس هو : ساقطة من ع // هو : ساقطة من د ، سا . (٧) قولنا : قولك ن // الضحاكين : الضحاكين هـ .
(٨) أى : أن ع // الضحاكين : الضحاكين هـ ، ي . (٩) لا واحد من كذا : ولا واحد من الناس ع . (١٠) أو الضحاك : والضحاك س ، هـ . (١٣) م : ساقطة من س .
(١٥) يتفق أن : ساقطة من عا // القضية : للقضية س // فيما سلف : ساقطة من عا .

كان جائزاً . فحينئذ يكون للواقف أن يقف فلا يحكم بصدق ولا كذب إلا في مواد بأعيانها . وأما تحقيق القول في ذلك فإلى صناعة غير المنطق .

ويصدق في الممتنع كقولنا كل إنسان ولا واحد من الحجارة . وأما إن جعل سور المحمول جزئياً موجباً كقولنا كل كذا هو بعض كذا ، فإن هذا يصدق في الواجب العام المساوى كقولنا كل إنسان بعض الحيوان أو بعض الضحاك ، ويكذب في الممكن والممتنع كقولنا كل إنسان بعض الكتاب وكل إنسان بعض الحجارة . وأما إن جعل السور جزئياً سالباً كقولنا كل إنسان لا كل كذا صدق في الواجب كقولنا كل إنسان لا كل حيوان ولا كل ضحاك ، وفي الممتنع كقولنا كل إنسان لا كل حجر ، وفي الممكن كقولنا كل إنسان لا كل كاتب . وأما إذا كان الموضوع مسوراً بسالب ١٠ كلى ثم قرن بالمحمول سور كلى موجب كقولنا ولا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب كقولنا ولا واحد من الناس هو كل حيوان وكل ضحاك ، وفي الممتنع كقولنا ولا واحد من الناس هو كل حجر ، وفي الممكن كقولنا لا واحد من الناس هو كل كاتب . فإن جعل السور المقرون بالمحمول سالباً كلياً كقولنا لا واحد من الناس لا واحد من كذا ، صدق في الواجب ، فإنه ليس واحد من الناس ليس واحد من الحيوان أو من الضحاك ، وكذب في الممكن فإنه يكذب أنه وليس ولا واحد من الناس ليس ١٥

(١) فلا يحكم : ولا يحكم بـ ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
(٢) ولا واحد : لا واحد . (٤) كذا (الأولى) : هذا هـ // هو : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // الواجب : + في ع . (٥) المساوى : والمساوى د ، س ، ع ، ن ، ي . (٦) بعض ... إنسان : ساقطة من د . (٧) كقولنا : كقولنا ع ، ي // لا كل ... كقولنا : ساقطة من ع . (٨) ضحاك : ضحاك س // لا كل حجر : لا حجر ع ، ي . (٩) كل إنسان .. إنسان : ساقطة من ع . (٩) كقولنا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ // لا كل كاتب : لا كاتب ع ، ي . (١٠) صدق : ساقطة من ن . (١١-١٠) من الناس ... ولا واحد : ساقطة من ع . (١٢-١١) حيوان وكل ضحاك وفي الممتنع كقولنا ولا واحد من الناس هو كل : ساقطة من م . (١٢) كقولنا : كقولنا س . (١٣-١٤) فإن جعل ... من كذا : ساقطة من سا . (١٤) ليس (الثانية) : ساقطة من عا ، م ، ن ، ي . (١٥) وليس ولا واحد من الناس ليس : ساقطة من ن . .

- ولا واحد من الكتاب . فإن معنى هذا أن أى واحد من الناس أخذته كان موجباً عليه أنه واحد من الكتاب . إذ ليس فيهم واحد يصدق عليه أنه ليس واحد من الكتاب ، وهذا كاذب ظاهر الكذب . لكن المفسر المتأخر الذى يعول عليه هؤلاء ذكر أن هذا صادق . وأما فى مادة الامتناع فهو كاذب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحجارة ، فإن هذا كذب . فإن جعل السور ٥ المقرون بالمحمول جزئياً موجباً كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا ، كذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان أو الضحاك ، وكذب فى الممكن كقولك : ليس ولا واحد من الناس هو بعض الكتاب ، إلا على الاعتبار الذى علمت ، وصدق فى الممتنع كقولك : ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة . فإن جعل السور المقرون بالمحمول جزئياً سالباً كقولك : ليس ولا واحد ١٠ من الناس ليس كل كذا فإنه يكذب فى الواجب كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان أو ضحاك وفى الممكن أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل كاتب ، ويكذب فى الممتنع أيضاً كقولك : ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر . فأما إذا كان السور المقرون بالمحمول موجباً جزئياً فيصدق حيث كذب الذى كان السور المقرون بموضوعه سوراً جزئياً موجبا ، ويكذب حيث صدق ١٥ إذا تساوى فى غير ذلك . وجرب أنت بنفسك .

وقد ظن المفسر المذكور أن قولهم : واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب

(٢) عليه (الثانية) : ساقطة من سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٢-٣) ليس واحد : ليس ولا واحداً س .
(٣) كاذب : صادق سا ، م ، ي . (٥) الحجارة : الحجر س ، ع ، ن ؛ الحيوان د ، سا ، م ، هـ ، ي // كذب : صادق سا ، ع ، م ، هـ ، ي . (٨) هو : ساقطة من س . (٩) وصدق : وصدقت هـ // كقولك : ساقطة من د // واحد : ولا واحد س ، ع ، هـ . (١١) كل : ساقطة من ع ، (١٢) كل ... ليس : ساقطة من د // أو ضحاك : أو كل ضحاك س .
(١٢-١٣) ولا واحد ... كل : ساقطة من د . (١٤) ليس : ساقطة من د ، سا ، ع ، ع ، م ، ي // كل : ساقطة من ع . (١٥) صدق : يصدق هـ . (١٦) إذا : وإذا س .

كاذب . وهذا أيضاً من غفلاته . فإن هذا صادق ، فإن الأمل ليس ولا واحد من
الكتاب ، وهو بعض الناس . فإن كان السور المقرون بالموضوع جزئياً ، كذب حيث
يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي إذا واقفه في جميع الأحوال ، ويصدق حيث
كذب . وجرب أنت بنفسك . وأما إذا كان السور المقرون بالموضوع جزئياً سالباً
فإنه يصدق حيث تكذب القضية التي سورها المقرون بالموضوع كلي موجب إذا
ساواها في جانب المحمول . وجرب أنت بنفسك . ثم لا تلتفت إلى ما يقال من أن
هذه كلها مردولة ، فلا تستعمل ألبتة . نعم الكاذبات منها بهذه الصفة ، وأما الصواب
فإن السور فيها جزء من المحمول ، والسور فيها وما معه كشيء واحد محل على الموضوع
بإيجاب أو سلب ، فإن انتفعت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر
القضايا التي ليس في محمولها سور ألبتة . والذي قال إن هذه ليست صادقة لأجل المعاني
لأن بعضها يصدق في المواد الثلاث وبعضها يصدق في الواجب والممتنع وأنها ليست موجبات
خوالب أو ليست سوابب خوالب ، فإنه قال هذراً من القول . أما أولاً فإن المحمولات
إذا جزئت أجزاءً كان لبعضها مع بعض نسب غير النسبة التي للقضية نفسها . وهناك
تكون القضايا باعتبار أجزائها على أحوال تخالف الأحوال التي تكون للمحمول
بكليته عند الموضوع ، حتى يكون فيها سالب وتكون القضية موجبة ، فلا تغير هي
شيئاً من الأحكام التي للقضية من حيث هي فيها محمولة وموضوعة ، وإن أوجبت أحكاماً
أخص ومتأخرة عن ذلك . وليس الالتفات إلى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق ،

-
- (١) فإن (الأولى) : فإذا ب // الأمل : الأمرع . (٢) جزئياً : + موجباً د ، سا ، ع ، عا ، هـ ،
ي . (٣) ويصدق : وصدق : عا . (٤) كذب : يكذب س . (٦) ساواها : ساوتها ن .
(٦) أن : ساقطة من س . (٧) كلها : كله هـ // الكاذبات : الكاذب من .
(٩) بشيء : + منها د ، ن . (١٠) والذي : فالذي ي . (١١) وأنها : أو أنها سا ، عا .
(١٢) خوالب : خالصة من هـ // أو ليست : أو أنها ليست س . (١٣) النسبة :
النسب د ، من ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) القضايا : القضاء من ؛ القضية عا .
(١٥) فلا : ولا ع ، عا ، م ، ن ، ي // هي : ساقطة من ي . (١٦) وإن : فإن من ، هـ ، ي .
(١٧) ومتأخرة عن : ومناجزة غير م // وليس : فليس س ، ن // لشيء : شيء ع ؛ الشيء ن .

فإن كانت صادقة فاستعملها حيث يدخل فيه ، ولا تلتفت إلى أن صدقها كان بسبب كذا ، فإن الصادق من أى سبب كان يؤدبك إلى الغرض المقصود إذا كان لك أن تستعمله . وأما قول هذا الإنسان إن هذه ليست صادقة لأجل المعانى ، فإن عنى بالمعنى المعقول من الإيجاب والسلب الذى فى القضية فقد كذب ، فإن الإيجاب فى الصادق منها صادق وفى الكاذب كاذب ، وإن عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب . فإن الصدق الذى يقع فيها يتبع صورتها دائماً . وأما احتجاجه بقياس ألفه على تصديق هذه الدعوى فهو هكذا : إن هذه تصدق فى المواد الثلاثة أو فى مادتين متضادتين ، وما يصدق كذلك فليس صادقاً فى المعنى ، فإن المقدمة الثانية غير مسلمة ، فإن الصادق لا يكون صادقاً ألبتة إلا لصدق المعنى ، وليس الصادق إنما يكون صادقاً أو الكاذب إنما يكون كاذباً لأجل أنه يعم صدقه فى المواد أو لا يعم ، بل لأن له موافقة للوجود ومطابقة أو خلافاً فى مادة كانت أو أكثر وقوله إنها ليست موجبات خواص ولا سواب خواص فهو قول باطل ، فإن الإيجاب والسلب لا يقبل الغش والخلوص ، فإن أى معنى جعلته محمولا فحكمت بوجوده للموضوع فهو إيجاب بالسواء وأى معنى جعلته محمولا فحكمت بـ لا وجوده للموضوع فهو سلب بالسواء . فإذا أخذنا قولنا : كل حيوان ، أو بعض حيوان ، أو لا شئ من الحيوان ، أو لا كل حيوان كعنى واحد أمكن أن يجعل محمولا بجملته ، ليس على أن المحمول جزء منه الذى هو الحيوان ولا الذى هو السور بل الجملة . ثم إن أوجبناه كان إيجاباً بالحقيقة ، وإن سلبناه كان

(١) فإن : وإن م ، ي // إلى : ساقطة من ب ، سا . عا ، م ، ن . (٢) إذا : وإذا م .

(٣) تستعمله : + فيه س ، ع ، ي // قول : ساقطة من ع // المعانى : المعنى س ، ه // بالمعنى : + المعنى س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) فقد كذب : ساقطة من س . (٩) لا يكون . . . الصادق : ساقطة من م . (١٠) للوجود : فى الوجود ه . (١١) خلافاً : كلاماً عا // وقوله : + أيضاً ع // إنها : ساقطة من ع . (١٢) سواب : سالبات س // لا يقبل : يقبل س . (١٣) جعلته : جماناه عا // بوجوده للموضوع : بلا وجوده للموضوع ع ؛ بوجود الموضوع عا // إيجاب : سلب ع . (١٤) بلا وجوده : لوجوده ع // سلب : إيجاب ع . (١٦) أمكن : ويمكن ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ؛ لا يمكن ه // بجملته : بجملته ع . (١٧) بالحقيقة : بالحقيقة عا .

سلباً بالحقيقة ، وكان لنا مع ذلك أن نجعل الإيجاب والسلب كلياً أو جزئياً .
 ومع ذلك فلا يظن أن هذه المواد مواد القضايا ، بل هي مواد أجزاء المحمولات ،
 فإن قولنا : كل إنسان هو لاشيء من الحيوان ، مادة هذا المحمول هو الممتنع وإن كان
 مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب ، وليس الحيوان هو المحمول حتى يكون
 لمادته اعتبار حتى يكون الشيء لما صدق في مواد مثلاً ليست مواد القضية بل مواد
 أجزائها فقد أذنب هذا الصدق واستحق أن يرذل . فأمثال هذه الأشياء لا يجب أن يقع
 إليها التفات .

وأما الذى قال إن السور الكلى إذا قرن بالمحمول كان أيضاً صادقاً ، كقولك :
 كل إنسان قابل كل صناعة ، فهذا أيضاً غلط ، وذلك لأن قولنا السور قرن بالمحمول
 ١٠ فى المنحرفات ليس قولاً حقيقياً ، فإن القول الحق فيها هو أن يجعل السور مع شيء آخر
 محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم ، أو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور . وأما إذا
 دخل السور وقرن به ذلك الأمر وجعل الجميع شيئاً واحداً ، فلك الجملة هي المحمول .
 فليس ذلك الأمر المفرد وحده هو المحمول فى هذه القضايا ، بل إنما قيل لهذا
 الجزء إنه محمول بسبب أن البحث الأول كان عن كلية موضوع ، ومحمول فقيل
 ١٥ إنه لا ينبغي أن يشتغل ببيان كذبة المحمول ، فإن الغرض ليس أن يدل على أن
 المحمول بخصوصه أو بعمومه موجود فى شيء ، بل إن طبيعته كيف كانت
 موجودة فى شيء . فن حاولت أن تقرن هناك سوراً فقد انحرفت القضية وصار
 المحمول ليس بمحمول ، بل جزءاً من المحمول ، فانتقل اعتبار الصدق إلى النسبة

(٦) أجزائها : أجزاء لها د ، س ، عا ، م ، ن // فأمثال : وأمثال ن .

(٩) غلط : ساقطة من د // وذلك : ساقطة من ى . (١٠) السور : السوء س

// آخر : + فيها عا . (١١) أو جعل : لو جعل د ، س ، سا ، عا // ولم : ولو لم يكن عا

// وأما : فأما ب . (١٢) دخل . أدخل ع // وقرن : قرن س . (١٣) هو : هي ع //

لهذا : لهذه س . (١٤) الجزء : الحبرم . (١٥) كلية : الكلية م .

(١٧) شيء : + ما س ، ه .

التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع . فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الأول . بل الواردون من بعد ، المحبون للتكثير ، الموجبون على غيرهم الشرع فيما لا يعنى اضطراراً إلى الموافقة بما يحيطون فيه أيضاً في ذلك التكثير . وأما : قولك : كل إنسان قابل كل صناعة ، فإن السور ها هنا مقرون بالصناعة ، والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولاً ، بل جزء من ذلك المحمول . وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة ، فلو قال كل إنسان كل قابل صناعة أو كل صناعة لكان يكون منحرفاً . وأما قوله : الإنسان قابل كل صناعة ، فليس من المنحرفات ، إذ ليس السور مقروناً بما كان يكون محمولاً لولا السور قرناً من غير زيادة مضافة إليه .

(١-٣) ولم ... التكثير : ساقطة من عا . (٢) بل : ساقطة من د // للتكثير : للتكثر د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي ، للتكثر ه . (٣) لا يعنى : لم يعد س // يحيطون : يخطئون د ، سا ، ن ، ه ، ي // في : أي ب // التكثير : التكثر د ، سا . (٤) والصناعة : ساقطة من د . (٥) كان يكون : لا يكون عا // وذلك : وتلك عا . (٦) الصناعة : للصناعة س ، ي // أو كل : وكل س . (٧) يكون ساقطة من سا .

الفصل العاشر

(٥) فصل

في تحقيق حال التناقض ومراتب أصنافها

في أقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

٥ إن وقوعنا إلى المنحرفات كان بسبب بياننا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع ، فبان فيما بين ذلك أن المهملات ليست في حكم المحصورات الكلية وأنها في حكم المحصورات الجزئية ، وهي الأولى بها أن تسمى داخلة تحت المتضادة ، وأنها تصدق في الممكنة معاً ولا تكذب ألبنة في موضع معاً . وتأمل ذلك في المواد الثلاث .
١٠ فلما تبادى بنا الكلام في بيان ذلك احتجنا إلى أن نعرف أن الحصر يجب أن يقع في الحكم من غير تناول للمحمول أيضاً ، واحتجنا أن نبين أن تناوله للمحمول كيف يكون ، ووقعنا إلى المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيها .

فلنرجع الآن إلى غرضنا فنقول : إن أول ما يجب أن يعرف من حال الإيجاب والسلب حال التناقض الذي يوجب لصورته أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأخرى كاذبة بعينها أو بغير عينها لأجل مادة دون مادة . وهذا لا يكون بين المتفقين في الكم ، فقد تكذب الكليتان منهما وتصدق الجزئيتان فلا تتناقضان ،

(٤) وغير المتعين : ساقطة من د . (٦) فبان : + لك س . (٧) وهي : + التي د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // المتضادة : المضادة سا ، ع ، عا ، م . (٨) موضع : موضوع ن ، ي . (٩) فلما : فـبـكـا د ، ن . (١٠) للمحمول (الثانية) : ساقطة من ع ، عا ، م . (١٤) بين : ساقطة من د . (١٥) منهما : بهما هـ // الجزئيتان : الجزئيات س // فلا تتناقضان : ولا تتناقضان ع .

إذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والإيجاب اختلافا يلزم عنه لذاته أن يكون أحدهما صادقا والآخر كاذبا بعينه أو بغير عينه ، فيجب إذن أن يكون المختلفان بالإيجاب والسلب اختلافا تاماً محصلا يختلفان أيضاً في السكينة إن كان موضوعهما كلياً . وأما ذات الموضوع الشخصي فيكفي فيها الاختلاف التام بالإيجاب والسلب لتعين الموضوع .

وأما المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قد علمت . فإذن المهمل ٥ لاتناقض فيه . وكيف والإهمال إما أن يقتضى السكينة فتكون القضيتان كلتاهما كليتين ، أو لا يقتضى إلا الجزئية كما علمت فتكونان جزئيتين . وقد علم الحال في جميع ذلك ، فإذن لاتناقض بين المهملتين . فيبقى أن يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات ، وأن يكون المحصور المخالف بالسلب والكيف هو التناقض فقولنا : كل كذا ، يناقضه لا كل أو لـ بعض ، إذ هما واحد في القوة ، وقولنا : لـ شيء ، يناقضه ١٠ بعض . فإن كانت السكينة موجبة صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والممتنع ، ومقابلها يكذب في الواجب ويصدق فيهما . وإن كانت السكينة سالبة صدقت في الممتنع وكذبت في الممكن والواجب ، ومقابلها يكذب في الممتنع ويصدق فيهما .

وعليك أن تجرب . فلا بد في كل مناقضة من أن يكون في أحد طرفيها سور كلي ، فكل ١٥ مقابلة محصورة كلية الموضوع وأحد طرفيها وحده مسور بسور كلي ، فإنها تقسم الصدق والكذب في كل موضع . وكذلك الشخصيات وما عداها فلا تناقض فيها ، فيحق أن نقول : إن الإنسان لـ في خسر وإن الإنسان ليس في خسر ، وإن الإنسان جميل وإن الإنسان ليس بجميل ، وذلك لأنه قد يصير الجميل قبيحاً فلا يكون جميلاً ، وكذلك عندما

-
- (١) إذ : إذا عا // هو : + من ع . (٢) أو : ساقطة من د // إذن : ساقطة من سا .
(٣) وأما : فأما س عا ، ه . (٤) فيها : فيه ع . (٥) قد : ساقطة من سا .
(٦) لا تناقض : لا تضاد سا // والإهمال : والمهمل س . (٧) فتكونان : فتكون ع .
(٨) فيبقى : فيبقى ب . (١٠) لا كل : + كذا س // لا بعض : بعض سا .
(١١-١٢) موجبة السكينة : ساقطة من . (١٤) سور : صور ه // فكل : وكلن .
(١٦) موضع : مواضع عا ؛ موضوع ه ، ي . (١٧) لـ في عا // في : لـ في س // جميل : يصير : ساقطة من د ، سا ، م . (١٨) فلا يكون : يكون عا // عندما : + يكون ع .

هو في التكون جميل فليس بجميل ؛ والإنسان يكون جميلاً ثم يكون لا جميلاً عندما هو قبيح وعندما هو في التكون قبيحاً . أو قيل إن كان جميلاً فالموضوع الواحد بعينه يشير إلى صدق القولين : إن الإنسان جميل وإنه ليس بجميل ، فكيف موضوعان مختلفان . وليس كون ذلك في شيئين أو وقتين مما يزيل حقيقة مايقوله ، فإن كل واحد منهما إذا صدق في وقت ، صدق من غير اعتبار وقت ولا وقت . فما لم يحصل للإنسان صفة أنه جميل لم يكن جميلاً في وقت من الأوقات فصدق أنه جميل في وقت كذا يتقدمه ، صدق أنه جميل أى مطلقاً . لست أعني بالمطلق الدائم ، فإن ذلك بالحقيقة ليس بمطلق بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام ، إنما المطلق مالا شرط فيه بوجه ؛ وكذلك الحال في السلب ؛ وهذا أمر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد .

١٠ لكن لقائل أن يقول : إن القولين كليهما كاذبان ، فإن قولنا : الإنسان جميل ، معناه كل إنسان جميل ، وقولنا : الإنسان ليس بجميل ، معناه كل إنسان . ونحن قد أتينا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره . فإن قولنا : الإنسان ، يقتضى معنى الإنسان بلا شرط ، فيصلح أن يتناول كل ما هو إنسان ، وإن كان واحداً بعينه . وليس بنا حاجة إلى تطويل الكلام بذكر ما أورده مخالفو الحق من الاستدلالات بأقوال الشعراء ، استعملوا فيها مهملات على أنها محصورات ، فأجاب المتكلفون للجواب عن ذلك بأن ذلك في مادة ضرورية ، ولو قالوا : إننا لا نمنع أن نستعمل المهملات منوياً بها الحصر . لكن ذلك شيء يعرف لا من نفس القضية ، بل من عادة جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافياً ، فإننا في أكثر الأمور نتجاوز

(١) يكون : لا يكون ع ، ي // لا جميلاً : جميل ع ، ي . (٢) أو قيل : وقبل سا // بعينه : ساقطة من سا . (٣) موضوعان : موضوعات ع . (٤) مختلفان : مختلفات ع ؛ يختلفان عا . (٥) صدق (الثانية) : ساقطة من سا // ولا وقت : لا وقت س // فما : فيما ع . (٨) الدوام : + فإن ذلك بالحقيقة ع // ما لا شرط : لا شرط ع . (١١) جميل (الثانية) : جميع س . (١٢) قد : ساقطة من د . (١٣) كان : ساقطة من ع . (١٥) الشعراء : للشعراء ع ، ي // استعملوا : واستعملوا ن . (١٦) في : ساقطة من س // ضرورية : ضرورة ع . (١٨) واختصار : في اختصار ع // الأمور : الأمر د ، سا .

فنحذف الأسوار ونستعمل المهملات واثقين بأن المخاطبين يقفون على الغرض ،
والشاعر أيضاً لم يكن يلتفت إلا إلى العادة وما كان يشعر من أمر المادة المذكورة
وضرورتها شيئاً ، ولو كانت المادة تبجل ما بالقوة بالفعل لكان يجب أن نقول إن
المهملتين في الواجب والممتنع متضادتان . وليس كذلك ، بل يجب أن نعتبر حال
المهمل من حيث هو قضية وأمر أعم من ذوات المواد الثلاثة لا من حيث في مادة مادة .
فإن المهمة في مادة الواجب من حيث هي مهمة جزئية الحكم ، وإن كانت المادة
يصدق فيها الكلى . وفرق بين حكم يصدق لو حكم به ، وبين حكم قد حكم به
بالفعل ، وبين حكم توجبه صورة القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب
صورته . والذي ذكر بعضهم أنكم كيف تجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد ، وذلك قول خطأ ، وذلك لأنه إن عني شيئاً واحداً بالعدد وفي زمان
واحد فقد كذب ، فإن القائلين إن الإنسان لفي خسر ، ليس الإنسان لفي خسر ،
لا يشيرون في ذلك إلى إنسان واحد معين بعينه ، بل إما أن لا يعينوا أو يعينوا
مختلفين تعييناً كأنه خارج عن مفهوم القضية ، بل مقرون في الذهن إلى مفهومها .
وإن عني شيئاً واحداً بالحد فليس هذا أول ما يعلمه في الواحد بالحد ، بل لا يبالى
بأن يحمل الأضداد على شيء واحد بالحد ، وتوحيدها فيه كالفردية والزوجية معا
في العدد الذي هو واحد في الحد . والاشتغال بتطويل القول في هذه الأشياء
مما لا يجدي ، لكن يجب أن يتحقق أن غرضنا المقدم ها هنا هو في تحقيق التناقض ،
وأن حال التناقض هو على ما وصفناه .

(٥) هو : ساقطة من عا // وأمر : + هو سا // حيث : + ع . (٨) بالفعل :
الفعل ي // تريده : تريد س . (٩) تجعلون : + القضيتين د ، ن . (١٠) وذلك (الأولى) :
فذلك س ، عا // وذلك قول خطأ : ساقطة من ي . (١١) ليس الإنسان لفي خسر : ساقطة
من ع ، ي // لفي : في س . (١٢) لا يشيرون : ولا يشيرون د // في ذلك : بذلك س ، ع .
(١٣) تعييننا : تعيينا ، م ، ه . (١٤) أول : أولى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
// ما يعلمه : ما يعتمد س . (١٥) بالحد : ساقطة من د ، ن . (١٦) في الحد : بالحد س .
(١٧) هو : ساقطة من ع ، عا ، م ، ه . (١٨) هو : ساقطة من ع ، ي .

لكن لمتشكك أن يتشكك فيقول : ما يمنع أن يكون للإيجاب الواحد
مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما له في حكم المناقضة ؟ فنقول إن هذا أمر ممتنع ،
فإن المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن أن
يسلب مرتين إلا أن يكون إما المسلوب مختلفاً أو المسلوب عنه مختلفاً . فللإيجاب
الواحد سلب واحد ، فيكون إذن للإيجاب الذي هو أن كل إنسان حيوان سلب
واحد . فإن دل بالموضوع أو المحمول على معنيين لم يكن الإيجاب واحداً فلم يكن
سلبه واحداً . فإننا إذا سمينا الفرس ثوباً وسمينا به الإنسان أيضاً ، فقلنا : إن الثوب
أبيض كان معناه أن الفرس أبيض والإنسان أبيض ، إلا أن يكون الثوب دالا على
معنى واحد جامع للإنسان والفرس والثوب ، فحينئذ لا يكون اسماً للإنسان ولا للفرس
بل يكون اسماً لمعنى يحمل عليهما . لكنه قد يجب علينا أن نتحقق أصلاً لا نسع
إغفاله ، وهو أنه ليس يجب أن تكون أحوال المتناقضات في اقتسامها الصدق
والكذب حالا واحدة فإن المحصورات يتعين فيها الصدق والكذب لذات القضية
ولطبيعة الأمر . وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي أزمنتها ماضية أو حاضرة ،
فإن الزمان الذي حصل جعل أحد الأمرين لاحقاً لطبع الآخر بالضرورة . وأما القضايا
المتناقضة الشخصية في الأمور المستقبلية ، فإنها ليس يجب فيها من جهة طبائع الأمور
أن يتعين فيها صدق ولا كذب ، ولا أيضاً يكون قد تعين أحدهما فيه بمحصول
السبب المعين . فإن التعيين إما بموجب الأمر في نفسه ، وإما لوجود السبب المعين
لما ليس يجب بذاته أن يتعين . فإن كل شيء واجب ، فإما أن يجب لذاته أو يجب

(١) لمتشكك : لتشكك ع // أن يتشكك : ساقطة من د ، س // للإيجاب :
الإيجاب ع . (١ — ٢) ما يمنع فنقول : ساقطة من د . (٢) مقابلان :
مقابلان ه // أمر : ساقطة من عا // ممتنع : ممتنع ع . (٥) حيوان : + إن ع .
(٧) وسمينا : سميان . (٨) كان معناه أن الفرس أبيض : ساقطة من د ، م ، ي .
(٩) والفرس : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // والثوب : ساقطة من س ، ع .
(١٣) حاضرة : حاضر س . (١٤) لاحقاً : لاحقاً س . (١٥) الأمور : + من ع // المستقبلية :
+ فيها ع . (١٦) أن : ساقطة من س . (١٧) التمين : المتعين ع . (١٨) لما : بما ع .

- بمحصل السبب الذى يوجبه ، ولو كان فى القضايا التى نحن فى ذكرها تعيين لصدق أو كذب حتى كان كل إيجاب أو سلب ، إما صادقاً بعينه وإما كاذباً لكان كل أمر فى المستقبل إما أن يوجد لا محالة وإما أن لا يوجد . فإنه إذا قال قائل : إن كذا يوجد ، وكان يتعين فيه الصدق أو الكذب ، وقال الآخر : إنه لا يوجد ويتعين أنه صادق أو كاذب ، وليكن الأول صادقاً متعين الصدق حتى لا يمكن أن لا يوجد الأمر أو ليكن الآخر صادقاً متعين الصدق ، فحينئذ لا يمكن أن يوجد الأمر إذ كان لا يمكن أن يوجد الشيء مع صدق القول بأنه لا يوجد . وبالعكس فإن القول إن كان صادقاً فالأمر موجود ، وإن كان الأمر موجوداً فالقول صدق . فإنه إن كان الشيء فى نفسه يكون إما أبيض بعينه أو غير أبيض بعينه فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ، حتى يكون الوجود واللا وجود مع الصدق ١٠ والكذب . وحتى إن كان القول فى ذلك صادقاً فالأمر يكون لا محالة ، وإن كان كاذباً فالأمر لا يكون ألبتة ، فيلزم تالياً بما قدمناه من المقدمات الشرطية أن لا يكون كل شيء من الأشياء واجباً أن يكون أو واجباً أن لا يكون ، وأن لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق ، بل تكون الأشياء كلها بالضرورة . وهذا سنشير قريباً إلى إحالته ، أعنى التالى من قولنا : إنه إن كان كل إيجاب أو سلب يجب أن يصدق ١٥ بعينه أو يكذب بعينه فليس شيء من الأشياء يكون على سبيل الاتفاق جائزاً فيه

(١) بمحصل : لمحصله د ، سا ، لمحصل س ، ع ، هـ . (٢) كذب : لكذب س / / وإما كاذباً : أو كاذباً ي // لكان : لكان ع . (٣) وكان : كان ع . (٤) حتى : حينئذ ع . (٥) لا يوجد : يوجد ع ، م ، ن ، ي // حينئذ : حتى عا ، هـ . (٦—٧) أو ليكن . . . الأمر : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (٧) إذ : ساقطة من عا // القول : + فيه سا // فان : لأن عا . (٨) إن : إذا س . (٩—١٠) أو غير . . . غير أبيض : فالقول يصدق فيه إما أنه أبيض بعينه أو غير أبيض فالقول يصدق فيه إما أنه بالاتفاق أبيض بعينه وإما أنه غير أبيض ع . (١١) وحتى إن : وإن س ؛ ومتى وإن عا // كان : ساقطة من ب . (١٢) بما : لما ب ، س ؛ كما ع ، هـ . (١٣) لا يكون : يكون د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٤) من : فى د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // إن : ساقطة من م . (١٥) جائزاً : وجائزاً ع ، ي .

الكون واللاكون ، بل الأمور كلها ضرورية . والذي أوجب هذا التلو هو أن كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق أو كذب ، فيكون بياض زيد الذي وجد الآن ، لقد كان قبل الآن واجباً ضرورة أن يوجد في الآن إذ عسى كان بعض الناس قال إنه يوجد ، ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا المصدق به ضرورياً ، وكذلك فيما يستقبل أيضاً مما يقال فيه الآن أنه يوجد ، ويصدق القول الآن صدقاً متعيناً ، وليس الأمر إنما يصير موجوداً بأنه قد صدق به ، بل إنما يكون القول صدقاً لأن الأمر في نفسه كذلك . فإذن هذه الضرورة تكون في نفس الأمور وإن لم يُقل شيء .

فقد بان من هذا أن الصدق والكذب إذا تعين واحد منهما عرض هذا الذي سنشير إلى أنه محال ، وإن لم يتعين فلذلك وجوه ثلاثة: أحدها أنها يشتركان في الصدق، والثاني ١٠ أنها يشتركان في الكذب ، والثالث أنها ليس أحدهما الآن واجباً أن يكون صادقاً أو كاذباً ، بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه وإن كان لا يمكن أن يكون ذلك في غيرها ، وأنه يفوتهما معاً فيخرج عنهما الصدق أو الكذب . لكن الوجه الأول محال ، فإنه إن كانا حقيين وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما أيضاً كاذباً فكانا حقيين وكاذبين معاً ، وهذا محال ؛ وكيف يكونان حقيين والحق ١٥ هو ما يطابق الوجود فسيكون الأمران جميعاً موجودين معاً ، فيكون زيد يبيض ولا يبيض ، بل يسود معاً في زمان واحد . وكذلك القسم الثاني وهو أنها جميعاً يكذبان فإنه يلزم أن يصدقا جميعاً أيضاً وأن يوجد الأمر ولا يوجد معاً ومع ذلك فيكون المحال الأول ثابتاً ، فإنه يكون الأمران معاً ضروريين ، ولا يكون في العالم

(٢) فيه : فيها ب . (٤) فكان : وكان س // المصدق : المصدق س ، عا . (٦) صدق : يصدق ، ي . (٩) والكذب : أو الكذب عا . (١٣) وأنه : وأن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو الكذب : والكذب ع ، ن ، ي . (١٤) كانا : كان ب // صار : + أيضا ي . (١٥) فكانا : فصار عا . (١٦) مما : ساقطة من ع ، م ، ن ، ي . (١٧) وهو : وماد ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

- شئ هو من قبيل ما يكون اتفاقاً لا بالضرورة فيكون المحال الذي هرب منه قديماً
ثابتاً الآن أيضاً ، فإذا ثبت الصدق موجوداً في أحدهما بعينه يوجب أن لا يكون
اتفاق وإثبات الصدق والكذب مشتركاً فيهما يوجب هذه المحالات وأن لا يكون
شئ يحدث بالاتفاق لكن ذاك الذي لزم أولاً وهذا الذي لزم الآن محال .
- أما استحالة الذي لزم الآن فظاهرة ، وأما استحالة الذي لزم أولاً فلأننا نعلم أن هاهنا
أموراً تحدث بالاتفاق وأموراً تحدث وكونها ولا كونها بالسواء ، ولولا ذلك لما كان
بناحاجة أن نروى أو نفكر أو نستعد معتقدين أنا إن فعلنا ما يجب كان أمراً لا يكون إن
قصرنا ، ولو كان الأمر الذي نروى فيه ونستعدله مما يكون بالضرورة أو لا يكون
بالضرورة ، كأن قائلًا قال فيه أمراً فصدق أو كذب فيعين حكمه لقوله ما كان
لاستعدادنا ورويتنا فائدة بوجه من الوجوه ، لكن عقولنا تشهد بفائدة الاستعداد ١٠
فلا نشك فيها ، فإذا ما يرفعها ويبطلها محال . فإذا كان بعض الأمور بالصفة المذكورة
وكان الاستعداد والأهمية بغير حاله لم يكن ضرورياً بنفسه ولا يتعين فإذا هذا
التعين عن الصدق والكذب محال ، وليس هذا في الأمور التي تكون بالاختيار
فقط ، بل الأمور التي في الطبع أيضاً كالخشب فإنه يمكن في طباعه أن يبقى إلى أن
يبلى ويمكن أن تصادمه نار فيحترق ولا يجب له من حيث هو خشب أحد الأمرين . ١٥
فهكذا يجب أن يفهم ما قيل في التعليم الأول ولا يلتفت إلى التكلف الذي يتكلفه
بعض المفسرين حتى يظن أن هذا الكلام المورّد في التعليم الأول إنما يراد به إثبات

(٢) الصدق : الصدق س . (٣) اتفاق : اتفاق // وإثبات : إثبات : ع ؛ ساقطة من ي .
(٤) لكن ذاك : ذاك ب // لزم : يلزم ع . (٤ - ٥) محال الآن : ساقطة من س .
(٥) فظاهرة : فظاهر عا . (٦) وكونها : كونها عا . (٧) نفكر : نقدر ي // أو نستعد :
نستعد س ؛ فنستعد ي // إن (الثانية) : إذا س ؛ ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن ، ه //
أمراً : أم سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) كان : لأن ع . (١١) فلا نشك : ولا نشك د ، س ،
سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ ولا شك عا // فإذا : فإذا ي . (١٢) لم يكن : وما يكون ب ؛ ولم
يكن ؛ س د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // ولا يتعين : يتعين ب ، س ؛ لا يتغير ب ، عا ؛
ولا معين ع // فإذا : فإذا ع . (١٣) التعين : التغير عا .

الضرورة ونفى الإمكان ثم يُرجع عنه إلى إثبات الإمكان ونفى الضرورة على سبيل
المراوضات فإنه إذا تأمل النسق الذى عبرنا عنه ونسق التعليم الأول علم أن هذا هو
أولى به فإن قيل فى تفاسيرهم تكلف مع أنه محال، فإن النظر فى طبيعة الضرورى
والممكن وإثبات الإمكان ليس مما يبنى به المنطقى من حيث هو منطقى، بل ذلك
لصناعة أخرى. إنما غرض المنطقى أن يعلم حال الصدق والكذب، وأنه كيف
يتعين وكيف لا يتعين وأن التعيين فى بعض الأمور يوجب محالاً معانداً لما كان ظاهراً
مشهوراً. فبين أن من الأمور ما ليس ضرورياً فى الوجود واللاوجود فإنه من المشهور
الظاهر أن كثيراً من الأشياء ليس وجوده بضرورى، لست أعنى مادام موجوداً وبشرط أنه
موجود، فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التى تشبهه مما ستعلمه فى مواضع آخر من
الشرائط التى تطرأ على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضرورياً،
بل إنما ليس وجوده ضرورياً من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء
إثبات الشرط وحذفه فليس سواء أن تقول زيد ماش بالضرورة، وقولك زيد ماش
بالضرورة، مادام ماشياً، وكذلك تقول: زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً إذا
أخذناه مطلقاً ولم نعن وقت مشيه ولا نقول: زيد الماشى يمكن أن لا يكون ماشياً
مادام ماشياً، وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق لازماً
فى وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسة نار قاهرة إياه فى مدة تفعل
فى مثلها صار واجباً، وكذلك الحال فى الأقوال فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب

-
- (١) ثم يرجع: فترجع ه // ونفى الضرورة: وهى الضرورة س؛ وهى بالضرورة م.
(٢) النسق: السابق م // هلم: على م. (٣) فإن: وإن د، س، سا، عا، ه؛ + ما
س، ع، عا، ن، ه، سى. (٦) معانداً لما كان: فإنه لما كان عا. (٧) فبين أن: من أن د،
سا، عا، ه، أن سى. (٨) وجوده: ساقطة من ع // وبشرط: وبشرط س، أو بشرط
سا، سى. (٩) ستعلمه: ستعلم عا. (١٠) الشرائط التى: شرائط س // بها: به ب.
(١١) وجوده: وجود ن. (١٢) وقولك: ساقطة من ن // زيد: وزيد ن.
(١٣) يمكن أن: ساقطة من ن. (١٤-١٣) إذا أخذناه... ماشياً: ساقطة من د، ن.
(١٤) أخذناه: عيننا، ه. (١٦) اشترط: بشرط د؛ اشترطت س، عا، ه؛ اشترط ع
// محترق: محترق ع. (١٧) الأقوال: + فى ذلك ع.

- بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يفيد صدقاً ولا كذباً إلا أن يلحق به شرط ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئاً غيره وغير نقيضه، بل كما أن الأمر ليس واجباً أن يكون موجوداً، كذلك ليس القول واجباً أن يصدق، وكما أن الأمر واجب أن يكون ما دام كائناً وأن لا يكون ما دام غير كائن . وكذلك القول الذي لم يكن واجباً أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلاً : إن زيداً يوجد ،
 ٥ فانه يصدق اذا قيل : إن زيداً يوجد مادام موجوداً . وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل إذا قيل : ان زيداً لا يوجد فانه يصدق بالفعل إذا قيل . إن زيداً لا يوجد ما دام لا يوجد . وتفهمك هذا يغنيك عن اشتغالي بنقض ما قاله بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيداً ماش بالضرورة ما دام ماشياً وأنه ليس ماشياً بالضرورة كالمتناقض ليجتمع من جميع ما قيل إن هذه القضايا ليس
 ١٠ يتعين فيها صدق بالضرورة بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها ولا كونها . فإن كونها مع ذلك أولى من لا كونها كموافاة الخارج إلى دكانه دكانه في أكثر الأمر .

(١) يفيد : يمدد ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي . (١-٢) صدقا ولا كذبا : صادقا ولا كاذبا .
 (٣-٤) كذلك . . . كائن : ساقطة من س . (٥) وكذلك : فكذلك س ، ع ، عا ، ي .
 (٧) إذا قيل (الأولى) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فإنه :
 وإذا عا . (١٠) ماشيا : ماش سا // ليجتمع : فيجتمع س ، سا ، عا ، ه ، ي . (١١) في بعضها
 أولى : أولى في بعضها س . (١٢) ولا كونها : ساقطة من سا . (١٣) كموافاة : لموافاة ع //
 دكانه دكانه : دكانه يلزم العرض س ؛ دكانه ع // الأمر : + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث
 من المجلة الأولى من المنطق س ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث ع ؛ + تمت
 المقالة الأولى من الفن الثالث من المجلة الأولى من المنطق وهو بارير مينياس ولواهب العقل أحمد
 بلا نهاية ه ؛ + تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من المجلة الأولى من المنطق ي .

المقالة الثانية

من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق

الفصل الأول

(١) فصل

في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة

والعدمية والنسب التي تقع بين مناقضات هذه

الثلاثة في المخصوصات والمهملات

القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابط المذكور زمانيا كان أو غير زمانى ، وإما أن لا يكون، فإن صرح به فإنها تسمى ثلاثية ، وإن لم يصرح به فإنها تسمى ثنائية . والثنائيات فإنها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن تكون محمولاتها كلاً ، فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها . لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها ، والرابطة إنما يُحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع إذا كان اسماً هو في نفسه منفرد . وإذا وجدت الدلالة على الموضوع حاصلة في الكلم ، لم تكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء

(٢) من الجملة الأولى في المنطق : ساقطة من عا // المنطق : + من كتاب بارير مينياس
وهي خمسة فصول هـ [ثم تذكر هذه النسخة عناوين الفصول الخمسة] . (٦) مناقضات :
متناقضات عا . (٨) مصرحا : قد صرح ع // بالرابط : بالربط ن // أو غير زمانى : أو غيره ع .
(٩) فإن صرح : قد صرح ع // به (الأولى والثانية) : بهاس ، سا ، ع ، عا ، م ؛
هـ ، ي . (١٠) إلا أن : أن لا ع // كلاً : كلياً سا ؛ كلها ع ، ها ، م ، ن ، هـ ، ي .
(١٢) وإذا : فإذا د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ؛ أو إذا ع .

الأصلية ، والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك . على أن هذا ليس حكماً جزماً في الكلم أيضاً ، إذ كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين ، والحاجة إنما هي إلى ما يربط بالمعين ربطاً يشير إليه . ولغة العرب لا تفقد هذه الرابطة أداة تشبه الاسم وتفقد أداة تشبه الكلمة ، فإنهم إذا قالوا : زيد هو حي فإن هو يرجع إلى زيد ويتناولها مشاراً إليه فقط ، وأما إذا قيل زيد كان حياً ، لم يكن في كان دلالة على تعيين زيد ؛ فلذلك ما يقول علماء لغتهم إن ها هنا إضماراً ، ومعناه كان هو حياً . ثم سائر اللغات تختلف في ذلك .

فمراتب القضايا إذن ثلاث : مرتبة ما دل فيه على تعيين النسبة ، ومرتبة ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ، ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلاً . وهذا القسم الأخير هو الشئ التام ، والقسمان الآخران ثلاثيان ، لكن أولهما ثلاثي تام ، والثاني ثلاثي لم تتم ثلاثيته . وبالجملـة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا : الإنسان يوجد عدلاً ، أو قولنا : إن الإنسان هو عدل . فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست داخلة على أنها بنفسها محمول ، بل لتدل على أن المحمول موجود للموضوع . وأما لفظة يوجد فلتدل على وجود المحمول للموضوع في زمان مستقبل . وأما لفظة هو فلتدل على وجود المحمول للموضوع مطلقاً . فالرابطة تدل على نسبة المحمول ، والسور يدل على كمية الموضوع ، فلذلك ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور

(١) الكلم : الكلمة ب . (٢) إذ : إذا س // وإن : إن عا // فلا تدل : فإنها لا تدل ع . (٣) ما يربط : زمان يربط عا // ولغة : لفظة د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // لا تفقد : لا تعقد س . (٤) وتفقد : وتفقد س . (٥) إضماراً : اختياراً عا ؛ ضميراً . (٦-٩) تعيين النسبة ومرتبة ما دل فيه على : ساقطة من م . (١٠) الأخير : الآخر ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // الآخران : الأخيران ه // ثلاثيان : ثلاثيات ع ، م ، ن ، ي . (١٢) لفظة (الأولى) : لفظ د . (١٣) ليست : ساقطة من عا // محمول : محمول س ، ه . (١٤) وأما (الأولى) : أماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وأما ... للموضوع : ساقطة من سا . (١٦) المحمول وكان السور : ساقطة من سا // وكان : فكان سا ، ع ، م ، ن .

معدوداً في جانب الموضوع . فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب لم يخل
إما أن يدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب . مثال
الأول قولنا : زيد ليس يوجد عادلاً ، ومثال الثاني : قولنا زيد زيد يوجد لا عادلاً . فإن
دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلباً بالحقيقة ، وإن دخلت
الرابطة على حرف السلب صيرت حرف السلب جزءاً من المحمول فلم يكن العادل بانفراده
محمولاً ، بل جملة اللاعادل ، فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللاعادل محمولة على زيد بالإيجاب
كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى إنه يصلح أن يسلب هذا بحرف
سلب يدخل كره أخرى على الرابطة فيقال : زيد ليس يوجد غير عادل . فيفترض
هاهنا موجبتان وسالبتان ، فإن قولنا زيد يوجد عادلاً يقابل قولنا : زيد ليس يوجد
عادلاً ، وهما الموجبة والسالبة البسيطتان ، وقولنا : زيد يوجد لا عادلاً يقابله
قولنا : زيد ليس يوجد لا عادلاً ، وهما الموجبة المعدولية والسالبة المعدولية . فإن القضية
التي محمولها اسم غير محصل أو كلمة غير محصلة تسمى معدولية ومتغيرة ، فإن أوجب ذلك
المحمول كانت القضية موجبة معدولية ، وإن سلب كانت سالبة معدولية . وإذا لم تكن
رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن بمحمولها حرف السلب لم يكن هناك دليل على أن حرف
السلب داخل على أنه رافع المحمول ولا على أنه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة . لكن

(١) معدوداً في جانب . ساقطة من سا // لم يخل : فلا يخلوع . (٣) ومثال : مثال
د ، س ، عا ، م ، ن ، ي // زيد زيد : زيد عا // لا عادلاً : لا عادلاً ب ؛ عادلاً ع .
(٤) وربطها : رابطها د // وكان : فكان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي
// دخلت : دخل سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٧) يصلح : يصلح س // بحرف : الحرف د .
(٨) كره : كره د ، ن ، ي // يوجد : موجود ع // غير عادل : لا عادل د ، ن //
فيفترض : فيفرض د ، س ، سا ، ه ، ي ؛ فيعرض ع . (٩) زيد (الأولى) : ساقطة من ب ،
د ، ع ، م ، ن ، ي // يقابل : يقابله عا . (٩ — ١) عادلاً يوجد : ساقطة من ع .
(١٠) البسيطتان : البسيطة ن // لا عادلاً : عادلاً م ، ن . (١١) قولنا : ساقطة من ي
// المعدولية (الأولى) : المعدولة ع // والسالبة المعدولية : ساقطة من ع . (١٢) معدولية : معدولة ي .
(١٤) وكانت : فكانت ع // ثنائية فقرن : ثلاثية وقرن ع . (١٥) من : ساقطة من س //
والمحمول : ساقطة من م // لكن : ساقطة من د ، س ، م ، ن ، ه .

بعض حروف السلب الداخلة وخصوصاً إذا كان المحمول كلمة بحسب لغاتنا فإن ذلك يغلب
الظن على أن حرف السلب رافع النسبة . ثم لا ندرى حكمه في لغات أخرى موجودة
أو في القوة ، فمضى أن يكون التصريف في ألفاظ السلب الداخلة على كلماتها أو نحو آخر
من أنحاء الإشارة يدل على ذلك . والمحمول هو الجملة الداخلة على الأسماء ، كما أن بعض
حروف السلب الداخلة على الأسماء في لغة العرب أدل على السلب وبعضها على العدول
فبشبهه أن يكون لفظ « ليس » أولى بالسلب ولفظ « غير » أولى بالعدول ، وإذا دخل
على أيها كان لفظة ما صار موجباً كقول القائل إن آ ليس بب . فإن هذا القول
قد يشعر الذهن قريباً معه أن المعنى هو أن آ هو ما ليس بب ، فتقدم الرابطة التي هي
لفظة هو على السلب في الذهن وإن لم يصرح به فيشعر بأنه موجب . وأما إذا لم يكن
هناك دليل كان حكم الظاهر أن القضية ثنائية خالية عن الرابطة .

ونحتاج الآن أن نقدم لتحقيق ما يجب من التحقيق من هذا الباب أصولاً . فنقول :
إن حقيقة الإيجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ، ومستحيل أن يحكم على غير
الموجود بأن شيئاً موجوداً له ، فكل موضوع للإيجاب فهو موجود إما في الأعيان
وإما في الذهن . فإنه إذا قل قائل : إن كل ذى عشرين قاعدة كذا ، فإنه يعني بذلك أن
كل ذى عشرين قاعدة يوجد كيف كان ، فهو كذا ؛ ليس معنى ذلك أن كل ذى

-
- (١) بعض ... الداخلة : ساقطة ، من د ، س ، م ، ن ، ه .
(١ — ٤) بعض حروف السلب كما أن : ساقطة من عا .
(٤) والمحمول الأسماء : ساقطة من د ، ن // الداخلة : الداخل عا . (٦) لفظ :
لفظة د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه // ولفظ : ولفظة د ، سا ، ه // بالسلب ولفظ غير :
ساقطة من ع // وإذا : فإذا ع ، ه . (٧) على : في ع // آ : + ماد ، س ، سا ،
عا ، ه . (٨) هو (الثانية) : ساقطة من ع // فتقدم : فتقدم س .
(١٠) حكم : يحكم عا // الظاهر : + حكما د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (١١) الآن : + إلى
س // لتحقيق : لتحقيق س ، عا ، ه ، ي // من التحقيق : أن نتحقق د ، س ، سا ، عا ، ه ،
ي // من : في ع . (١٢) ومستحيل : ويستحيل ع . (١٤) بذلك : به د ، س ، سا ، ع ، ن //
بذلك أن : بيان عا ، م . (١٥) كان : كانت ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهو : فهي ب ،
د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // كل ذى : ذاب ، د ، سا ، ع ، ن ، ي ؛ ذو عا ، م .

عشرين قاهدة من المعدوم يوجد له في حال عدمه أنه كذا فإنه إذا كان معدوماً
فصفاته معدومة ، إذ ليس يجوز أن يكون معدوماً وصفاته موجودة ، وإذا كان معدوماً
فكيف يحكم بأنه يوجد إلا عند قوم يوشون أنفسهم فيجوزن أن يكون للمعدوم صفات
حاصلة ولا تكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود . وكلامنا في المفهوم من
الحاصل ولا نريد بالمفهوم من الموجود غيره ، ولهم أن يريدوا بالموجود ما شاءوا ،
بل الذهن يحكم على الأشياء بالإيجاب على أنها في أنفسها ووجودها يوجد لها المحمول
أو أنها تعقل في الذهن موجوداً لها المحمول ، لامن حيث هي في الذهن فقط بل على أنها
إذا وجدت وجد لها هذا المحمول . فإن كان لا وجود للشيء وقت الحكم إلا في الذهن ،
فحينئذ من المحال أن نقول إن بـ منه مثلاً موجوداً له أنه آليس في الذهن ، بل في نفس
الامر ، وليس هو في نفس الامر موجوداً ، فكيف يوجد له شيء . ومفهوم الإيجاب
والإثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده له ، كما أن مفهوم السلب هو لا ثبوت حكم
لشيء ، وهذا هو عدمه لا محالة . فبين من هذا أنه لا إيجاب ألبتة إلا على موضوع حاله
ما ذكرنا . فأما الأشياء التي لا وجود لها بوجه ، فإن الإثبات الذي ربما استعمل عليها
حين يرى أن الذهن يحكم عليها بأنها كذا ، معناه أنها لو كانت موجودة وجودها

(١) من : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ // له : لها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ،
ن ، ي // عدمه : عدمها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // أنه : أنها ، د ، سا ، ع ، عا ، م ،
ن ، ي // كذا : كذلك // فإنه : فإنها ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // لأنه : لأنه ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // إذا : إذا ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // إذى :
كان : كانت ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // معدوماً : معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن . (٢) صفاته : فصفاتها
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛ صفاته : صفاته // معدوماً وصفاته : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ،
ن . هـ // كان معدوماً : كانت معدومة ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (٣) بأنه : بأنها ، د ،
سا ، عا ، م ، ن ، ي . (٤) الموجود : الوجود ، د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي // وكلامنا : ساقطة
من ع ، ي . (٥-٤) في المفهوم من الحاصل : ساقطة من ع ، ي . (٥) بالمفهوم : المفهوم ع ؛ بالمفهوم
عا . (٦) أو أنها ... المحمول : ساقطة من سا . (٨) وقت : ومن ع . (٩) منه : منها ،
سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من س ، هـ // بل : ساقطة من ب // في : ساقطة من عا ، م ، ن .
(١١) وهذا : هذا . (١٢) عدمه : + له هـ // لا محالة : ساقطة من عا .
(١٣) ما ذكرنا : كما ذكرنا عا // بوجه : + من الوجوه ع // فإن : ساقطة من ع .
(١٤) حين : من حيث ع ؛ حيث عا ، ن ، هـ // أن : ساقطة من عا // بانها : أنها ، د ، س ،
سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي .

- في الذهن لـ كان كذا ؛ وهذا كما يقال إن الخلاء أبعاد . فأما السلب فقد يحق على الوجود والمعدوم ، فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولية أن موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجوداً وقد يكون معدوماً ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم ، وأما موضوع الموجبة المعدولية فلا يصح أن يوجب عليه وهو معدوم . ثم إن قوماً حاولوا بعد هذا أن يفرقوا بين الموجبة المعدولية وبين السالبة البسيطة بأن جعلوا المعدولية تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون موجوداً في الجنس القريب أو البعيد أو في النوع ، حتى قالوا : إن قولنا : لا عادل ، إنما يصح على عدم العدل وفي طبيعته أن يكون عادلاً أو في طبيعة جنسه كقولهم للبهيمة إنها غير ناطقة أو للنفس الناطقة إنها غير جسم ، والمعنيان موجودان في جنسهما . وقوم قالوا : إن غير العادل هو بإزاء الجائر والمتوسط ، وإن غير البصير إنما هو بإزاء الأعمى ، فسواء قلت غير بصير ١٠ أو قلت أعمى ، حتى لا يصح أن يقال لا تخلدُ عندهم إنه غير بصير ؛ فهذا ما يقولونه .

- فأما القول الحق فبين من مثال نمثله . فنقول : إنا إذا قلنا كل جسم فإنه غير موجود في موضوع ، وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر ، فكل جسم جوهر ؛ كان ما أنتجناه لازماً . ومعلوم أن القضيةين موجبتان ، ولفظة غير مأخوذة جزءاً من المحمول ، ولذلك تكررت جزءاً للموضوع ، ونتج ما نتج . ومع ذلك فإن ١٥

(١) لكان : لكانت عا // يحق : يحقق ن // على : عن ب . (٢) فالفرق : والفرق د ، ع م ، ن // والموجبة : والواجبة ي // المعدولية : المعدولة ع . (٣) ويصح : ويصلح سا . (٤) المعدولية : المعدولة ع . (٤ — ٥) فلا يصح . . . المعدولية : ساقطة من ن . (٥) المعدولية : + فلا يصح أن يوجب عليه ع // بأن : فإن ع . (٦) تدل : + عليه ع ، ي . (٧) عادم : عدم عا . (٨) أو للنفس : وللنفس م ، ع ، ه ، ي . (٩) موجودان : الموجودان سا // غير (الثانية) الغير د ، م ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٠) إنما : ساقطة من ب . (١١) أعمى : عمى س . // لا يصح : يصلح س // للخلد : للخلو س ؛ [والخلد والخلد ضرب من الفرة وقيل الخلد الفارة العمياء (لسان العرب)] // فهذا : هذا ع' ي . (١٢) فأما : أما ي // فبين : فبين د ، ع . (١٣) وكل ما هو غير موجود في موضوع : ساقطة من سا // جسم : + هو س ، ه ، ا . (١٤) للموضوع : من الموضوع س .

غير الموجود في موضوع ليس يشير إلى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه إذ لا جنس للجوهر اللهم إلا أن يوجد الموجود كالجنس . فإن فعل هذا وجعل دلالة المعدول على عدم ما من شأنه أن يوجد في جملة الوجود كان هذا أقرب إلى الحق بل المعدول هو الذي حرف السلب جزء من محوله كيف كان . فإذا أخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده أخذنا كشيء واحد ، ثم أثبتناه على الموضوع برابطة الإثبات ، كانت القضية موجبة من حيث تأليفها ، فأما المادة وكيفيتها فهو أمر آخر .

وقد سمعوا في تعليم المقولات وبعده أن لفظ اللا إنسان ليس يختص بشيء دون شيء ، وليس يختص بما وجد دون ما عدم ، أو أنه يصلح أن يحمل محمولا . فما كان يجب أن يشكل هذا الأمر فيه ، وإنما أوجبنا أن يكون الموضوع في القضايا الإيجابية المعدولية موجودا ، لا لأن نفس قولنا غير عادل يقتضى ذلك ، ولكن لأن الإيجاب يقتضى ذلك في أن يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم أو لا يقع إلا على الموجود . فيجب أن يعلم أن الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ، أن السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولية ، في أنها تصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ، ولا تصدق الموجبة المعدولية على ذلك . فإنه يصدق أن يقال : إن العنقاء ليس هو بصيرا ، ولا يصدق أن يقال : إن العنقاء يوجد غير بصير . هذا على أن العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ، ولا وجود له في الأعيان .

-
- (٢) لا جنس : ليس جنس س // اللهم : ساقطة من ن . (٣) الوجود : الموجود عا .
(٤) فإذا : وإذا ب . (٥) انفرد : افرد ب // أخذنا كشيء : أحدا لشيء س .
(٦) برابطة : ساقطة من ع ، م // فأما : وأما ن // فهو : هو ع . (٨) لفظ : اللفظ عا // اللا إنسان : الإنسان ع . (٩) أو أنه : وأنه س ، ع ، ن ، ه . (١١) المعدولية : ساقطة من ها . (١٢) نفس : ساقطة من س . (١٣ — ١٤) والمعدوم... الموجود : ساقطة من ها . (١٣) إلا : ساقطة من م // يعلم : ساقطة من س . (١٤ — ١٥) المعدولية : الموجبة : ساقطة من سا . (١٦) فإنه : كأنه د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // أن يقال : ساقطة من ع .

- وبعد هذا فنقول : إن كل محمول بسيط محصل ، فإما أن يكون له ضد ،
أولا يكون . فإن كان له ضد ، فإما أن يكون بينهما متوسط ، أو لا يكون .
والموضوع لا يخلو إما أن يكون موجودا ، أو معدوما مأخوذا من حيث هو معدوم .
فإن كان موجودا وفرض بإزائه شيء كالمحمول فإما أن يكون ذلك موجودا فيه ،
أو ضده ، أو واسطة إن كانت أو تكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الجرو الذي لم يفتح
فإن العمى والبصر كليهما فيه بالقوة ، أو يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس
للبياض والسواد والوسائط . فإذا قلنا : زيد ليس يوجد عادلا ، فإنه يكذب إذا كان
عادلا فقط ويصدق في البواق . وأما إذا قلنا : زيد يوجد لا عادلا ، فإنه يصدق إذا
كان جائرا أو متوسطا أو كليهما بالقوة أو غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ،
ويكذب إذا كان عادلا أو معدوما . وقد جرت عادتهم بأن يسموا أحسن المتقابلين
عند الجمهور وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عدما ، سواء كان بالحقيقة عدما
كالعمى والظلمة ، أو كان ضدا كالجور . فالموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية
والسالبة البسيطة ، فيكون حال العدميتين عند المعدولتين أن الموجبة منهما تشارك
الموجبة المعدولية ، والسالبة تشارك السالبة المعدولية . فإن الموجبة المعدولية تصدق
على الموجبة العدمية ، ولا ينعكس ، لأن الموجبة المعدولية أعم من الموجبة العدمية ؛ لكن
السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ، ولا ينعكس . فإنه إذا صدق قولنا
إن زيدا ليس يوجد لا عادلا ، صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، ولا ينعكس .

(١) فنقول : فإننا نقول س ، هـ . (٥) واسطة : واسطته س ، هـ ، ي // الجرو :
الجزء سا ، م ، ن . (٦) كليهما : كلاما ب ، س ، هـ ، ي كل لهما عا // لواحد : واحد
ب ي الواحد د // منهما : منها س . (٧) إذا : إذ د ، ع ، م ، ي .
(٨) لا عادلا : عادلا د // إذا : وإذا ي . (٩) كليهما : كلاما ب ، س ، سا ، عا .
(١٠) عادتهم : العادة ع // أحسن : أحسن عا . (١١) وفي : في س // ظاهر : + الأمر
س ، ع ، هـ // للمشهور : ساقطة من ع // بالحقيقة : الحقيقة ع . (١٢) كان : ساقطة من
(١٣) العدميتين : العدمين ي . (١٣-١٤) منها تشارك للموجبة : ساقطة من ع . (١٥) التدمية :
للمعدولية س . (١٦) للمعدولية : التدمية س .

فإنه ليس إذا صدق قولنا إن زيدا ليس يوجد جائرا ، صدق أنه ليس يوجد لا عادلا ، فإن هذا يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ، ولا يصدق الأول عليه . فحال العدميتين عند المعدولتين أن الإيجاب يطابق الإيجاب والسلب يطابق السلب وإن اختلفا في العموم والخصوص ، وحال العدميتين عند البسيطتين أن السلب يطابق الإيجاب والإيجاب يطابق السلب . وهذا لوح هذه المخصوصات بأحكامها :

(أ*) زيد يوجد عادلا	(ب) زيد ليس يوجد عادلا
يصدق إذا كان عادلا فقط	يصدق في الجميع إلا في واحد
ويكذب فيما سوى ذلك	فيصدق إذا كان معدوما وجائرا
ويكذب في البواق	ومختلطا وبالقوة ولا بالقوة
(ج) زيد ليس يوجد لا عادلا	(د) زيد يوجد لا عادلا
يصدق إذا كان عادلا أو معدوما	يكذب إذا كان عادلا أو معدوما
ويكذب في البواق	ويصدق في البواق
(هـ) زيد ليس يوجد جائرا	(و) زيد يوجد جائرا
يكذب إذا كان جائرا	يصدق في واحد فقط إذا كان جائرا
ويصدق إذا كان معدوما أو عادلا	ويكذب في البواق
أو مختلطا أو بالقوة أو لا بالقوة	

(٢) هذا : هذه عا . (٣) العدميتين : المقدمتين ع . (٥) بأحكامها : ساقطة من عا . (*) اعتمادنا في ذكر الأحكام على نسخة ب لأنها مسرودة على غير ترتيب القضايا في أكثر من نسخة .

فقد بين لك أن اثنين حالهما عند العدميين كحال الإيجاب والسلب عندهما ،
 واثنين ليس كذلك . وأما أن الموجب في كل واحد منهما صدقه في واحد والسالب
 كذبه في واحد ، فهو مما يتشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتختلف به العدميتان
 والمعدوليتان .

- ٥ واعلم أن ماهو أخص صدقا من شيء فنقيضه أعم صدقا من نقيض ذلك الشيء ،
 وذلك لأن الأخص صدقا هو الأعم كذبا والأعم صدقا هو الأخص كذبا . ويصدق
 النقيضان حيث يكذب الأولان من المتشاركين ، فإن الذي يكذب أكثر مقابله يصدق
 أكثر ؛ فلذلك نقيض أمر لازم الأخص من غير انعكاس هو ملزوم لنقيض الأخص
 من غير انعكاس ؛ وحيث كذب الأعم كذب الأخص من غير انعكاس وحيث
 صدق الأخص صدق الأعم من غير انعكاس . ولنضع المهملات لوحاً أيضاً :
 ١٠

*
 الإنسان يوجد عادلا الإنسان ليس يوجد عادلا
 الإنسان ليس يوجد لا عادلا الإنسان يوجد لا عادلا
 الإنسان ليس يوجد جائراً الإنسان يوجد جائراً

- فقولنا : الإنسان يوجد عادلا يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم عادلين
 والباقيون ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا معدومين . وإذا لم يكن فيهم عادل واحد
 ما كانوا متفقين أو شوبا . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلا ، فيصدق إذا

(١) فقد : فهذا د ، س ، ع ، عا ، م ، هـ // بين : بين د ، م ، ن ، هـ // أن : ساقطة من م .
 (٢) أن : ساقطة من عا // صدقه : ساقطة من د . (٣) مما : ساقطة من ع .
 (٥) من (الأولى) : + نقيض ذلك الشيء ع // صدقا (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) صدقا
 (الأولى) : ساقطة من ع . (٧) فإن الذي : فالذي عا . (٨) الأخص (الأولى) : للأخص د ،
 سا ، عا ، م ، ن // الأخص (الثانية) : الآخر س ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) الأخص :
 الآخر د // أيضاً : آخر س ؛ + آخر ب . (*) اعتمادنا في إثبات الأحكام على نسخة ب .
 (١٤) يصدق : ساقطة من سا . (١٥) ويكذب : ويكذبون سه // واحد : + كائن س ،
 + كائنا هـ . (١٦) شوبا : شوما م // وأما : فأما هـ // فيصدق : يصدق ع ، ي .

كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم لا عادل فيهم ألبتة ما كانوا أو كان بعضهم لا عادل فيه ما كان والآخر فيه عدل أو غيره ما كان إذا وجد بعض منهم معدومين أو جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابل ، ويكذب إذا كانوا كلهم عادلين فقط . فهاتان المضالعتان تنفقان في باب واحد اتفاق ما لا يقتضى عموماً . وأما قولنا : الإنسان يوجد جائراً فيصدق إذا كان كلهم جائرين أو بعضهم جائراً وبعضهم ليس عادلاً ما كان ، فقد يصدق إذن معه قولنا : الإنسان ليس يوجد عادلاً . كيف يصدق ولا ينمكس ، فإنه قد يصدق قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً لأنه إذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا أو شوباً ، وحينئذ لا يصدق أن الإنسان يوجد جائراً . وأما قولهم الإنسان ليس يوجد جائراً فيصدق إذا كانوا معدومين ، أو كان لا جائراً فيهم ألبتة ، أو كان بعضهم جائراً فقط ، وبالجملة إذا كان بعض معدوماً أو عادلاً أو متوسطاً أو غير قابل والآخر ما كانوا ، ويكذب إذا كانوا كلهم جائرين فقط ، فهو أعم من قولنا : الإنسان يوجد عادلاً . وأما قولنا الإنسان يوجد لا عادلاً فيصدق إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة كائناً ما كانوا متفقين وشوباً أو لم يكن في بعضهم كائناً ما كان ، بل كانوا أولئك البعض جائرين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو كان البعض وحده عادلاً ، ويكذب إذا كانوا معدومين أو كان الجميع عادلين . فهو أعم من قولنا الإنسان يوجد جائراً ، وأخص من قولنا الإنسان ليس يوجد عادلاً . وأما قولنا : الإنسان ليس يوجد لا عادلاً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كانوا كلهم عادلين أو كان بعضهم عادلين والباقي ما كانوا ؛ وبالجملة بعد أن يكون بعض معدوماً أو عادلاً ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل ألبتة

(١) فيهم : فيه ن // أو كان : وكان ع . (٥) كان : كانوا ن ، هـ . (٦) يصدق (الأولى) : صدق ع ، عا ، ن ، ي . (٧) لأنه : ساقطة من ع ، عا ، هـ . (٩) كانوا : كانا ب ، س ، ع ، م ، ي . (١٠) إذا : إذ ب // بعض : بعضهم س ، هـ . (١١) أو غير : أو كان غير س . (١٣) وشوباً : أو شوباً د ، س ، ن . (١٤) أو متوسطين : ومتوسطين س . (١٥) ويكذب : ولا يكذب ع . (١٦) فهو : فهم ع ، ي .

كائنًا ما كانوا ؛ فهو أكثر صدقًا من قولنا : الإنسان يوجد عادلا ، لكنه
أخص من قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ، لأن قولنا : الإنسان ليس يوجد جائراً ،
يصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين أو بعضهم عادلين ، ويصدق أيضاً
إذا كانوا كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين ، ويكذب هناك قولنا : الإنسان
ليس يوجد لا عادلا . فالمضالعات كلها تجتمع على الصدق إذا كان بعض
وبعض ليس .

وأما المقاطرات فإن الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان إذا كان بعض عادلا وبعض
جائراً ، والموجبة والبسيطة والموجبة المعدولية تتفقان إذا كان بعض عادلا والآخر
موجودون فقط ما كانوا . وأما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان إذا لم يكن
فيهم عادل ولا جائر ألبتة أو كان بعض عادلا وبعض جائراً . وأما السالبة البسيطة
والسالبة المعدولية فتتفقان على الصدق إذا كانوا معدومين أو بعض عادلا وبعض غير
عادل . وأما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان إذا كان البعض جائراً والبعض
الآخر ما كان . وأما السالبة العدمية والموجبة المعدولية فتتفقان إذا لم يكن فيهم عادل
ولا جائر أو إذا كان بعض وبعض .

(١) ما كانوا : ما كان ن . (٣) كلهم (الأولى) : ساقطة من عا//أو بعضهم عادلين : ساقطة من ع .

(٥) ليس : ساقطة من ن . (٧—٨) وبعض جائراً بعض عادلا : ساقطة من ن ،

أ . (٩) فقط : ساقطة من عا . (١٠) ولا جائر : أو لا جائر س . (١١) المعدولية : للمعدولة ي .

(١٢) البسيطة : للمعدولية ع // البعض : ساقطة من ع . (١٤) أو إذا : وإذا سا ، ع ،

م ، هـ ، ي .

الفصل الثاني

(ب) فصل

في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة

وإتمام القول في العدول والبساطة والإشارة

إلى المواضع الطبيعية للواحق القضايا

فلنفرض الآن كذلك لوحاً للمتناقضات :

* كل إنسان يوجد عادلاً ليس كل إنسان يوجد عادلاً

ليس كل إنسان يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً

ليس كل إنسان يوجد لا عادلاً كل إنسان يوجد لا عادلاً

- ١٠ قولنا : كل إنسان يوجد عادلاً ، يصدق إذا كانوا كلهم عادلين فقط ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عادلاً ، يكذب إذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك . وأما قولنا : كل إنسان يوجد جائراً ، فيصدق إذا كانوا كلهم جائرين ، ويكذب فيما خلا ذلك . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد جائراً ، يكذب إذا كانوا كلهم جائرين ، ويصدق فيما خلا ذلك . فتكون الموجبة العدمية أخص من السالبة البسيطة ، لكن السالبة العدمية أعم من الموجبة البسيطة . ١٥

(٣) هذه : ساقطة من ع // المحصورة : والمحصورة ي . (٦) فلنفرض : فلنعرض د ، هـ // كذلك : لذلك ع ؛ ساقطة من ي . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب . (١١) ليس : ساقطة من هـ // يكذب : لا يصدق ع . (١٢) ويصدق . ويكذب ع .

وأما قولنا : كل إنسان يوجد لا عادلا ، فيكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويصدق فيما خلا ذلك ، فهو أعم صدقا من الموجبة العدمية . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد لا عادلا ، يصدق إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما وراء ذلك ، فهو أخص من السالبة العدمية ، وجرت الأمور ها هنا مجرى الشخصيات .

٥

فأما الموجبات المقاطرة فلا تجتمع ألينة على الصدق ، لكن تجتمع على الكذب إذا كان الكل معدومين وإذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل ما كان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عادلا ، يكذب إذا كان بعضهم عادلا فقط ، وهناك يكذب كل إنسان يوجد جائراً وكذلك كل إنسان يوجد لا عادلا . وأما السوالب فإنها قد تجتمع على الصدق حيث تكذب الموجبات معاً ، ولا تجتمع على الكذب ، وإلا لا اجتماع نقائضها على الصدق .

١٠

فهذه صورة الحال إذا جعلنا الكلية موجبة .

وإن جعلنا الكلية سالبة وضعنا لوحاً على هذه الصفة :

*
بعض الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا
ليس ولا واحد من الناس بجائر بعض الناس يوجد جائراً
ليس ولا واحد من الناس لا عادلا بعض الناس يوجد لا عادلا

١٥

(١ — ٢) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم عادل س . (٣) ليس : ساقطة من س // كانوا : + معدومين ه . (٣ — ٤) أو بعضهم عادلا أو كلهم عادلين : أو كلهم عادلين أو بعضهم س . (٧) وإذا : وإذا ي . (٨) إذا كان بعضهم عادلا فقط : ساقطة من د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // وهناك يكذب : هناك يكذب د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) وكذلك لا عادلا : ساقطة من سا . (١٠) الصدق : + من ع // ولا تجتمع : ولا يجتمعان د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) الكلية سالبة : السالبة كلية س . // سالبة : السالبة ع . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة ب .

فإن السالبة الكلية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو كلهم متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلط ليس فيهم عادل ، وتكذب إذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان . وقولنا بعض الناس يوجد عادلا ، يصدق إذا كان بعض عادلا والآخرين كيف كانوا ، ويكذب إذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا .

٥ وأما قولنا : لا واحد من الناس يوجد جائراً ، فإنه يصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو معدومين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ألبتة ، ويكذب إذا كان بعضهم جائراً ، ومقابله يصدق إذا كان بعضهم جائراً كائناً ما كان الآخرون . فالعدمية الموجبة هاهنا لا تلزم السالبة البسيطة ، ولا تلزمها السالبة البسيطة فإنه إذا كان بعض الناس جائراً أو بعض عادلا والباقيون كيف كانوا من غير أن يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة . وإذا كان كل الناس معدومين أو متوسطين أو بالقوة أو غير قابلين أو خلطاً ليس فيهم جائر ولا عادل ، صدقت السالبة ، ولم تصدق الموجبة الجزئية العدمية . وإذا كان بعض الناس جائراً وبعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية ، وكذبت السالبة البسيطة . فإذا لا تلازم بين هذين فلا تلازم بين نقيضها ، وإلا لكان بينهما عكس ذلك التلازم .

-
- (١) السالبة : ساقطة من سا . (٢) وتكذب : أو تكذب س // بعضهم : بعض ع ، ي .
(٣) يوجد عادلا : ساقطة من سا ، عا ، م ، ن // بعض (الثانية) : ساقطة من عا ، م .
(٧) ويكذب : ويكون ع // ومقابله يصدق إذا كان : ساقطة من ع // بعضهم جائراً : ساقطة من ع // كائناً : كان عا . (٩) إذا : إن ع ، ي . // أو بعض عادلا : ساقطة من ع ، ن . ي // عادلا : ساقطة من ب ، د // كيف : ما هـ . (٩-١٠) والباقيون . . . عادلين : ساقطة من د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن . (١٠) العدمية : الجزئية سا // وكذلك : وكذبت من سا ، وكذا ن // وإذا : فإذا د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي .
(١٠-١٣) وإذا كان . السالبة البسيطة : ساقطة من سا . (١١) قابلين : قابل د ، سا ، م ، ن ، ي // ولا عادل : ساقطة من د ، عا ، م ، ن ، ي // صدقت : صدق د . (١٢) ولم : فلم ع // العدمية : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) الجزئية : العدمية ب ، ع ، عا ، ي // وكذبت : وكذلك عا // فإذا : فإذا سا // لا تلازم : لا تلزم س // بين (الأولى والثانية) : من ع // فلا تلازم : فلا تلزم س . (١٤) نقيضها : نقيضها س ، ع ، عا ، هـ .

وأما قولنا . ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا ، فيصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو كلهم عادلين ، ويكذب فيما خلا ذلك .

وأما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه ، وتصديق إذا كانوا غير قابلين أو متوسطين أو خلطاً ليس فيهم جائر . فهي أعم منها ، أي من السالبة المعدولية . وكيف لا ، وأنت تعلم أن الموجبة العدمية أخص عن الموجبة المعدولية ، فيجب أن تكون السالبة المعدولية أخص من السالبة العدمية .

فقد خالف الأمر هاهنا ما كان عليه في الشخصيات . فإن المقاطرات الموجبة هاهنا قد تصدق معاً إذا كان بعض عادلا وبعض جائراً . فالسوالب تكذب معاً في ذلك ، وتكذب الموجبات معاً إذا كان الكل معدومين ، وتصديق السوالب فيها . لكن البسيطة والعدمية تكذبان معاً إذا كان الكل متوسطين بالقوة أو غير قابلين ، ١٠ فتصدق مقابلتهما حينئذ ، ولنتأمل حال لوح يفرض للمضادات على هذه الصورة .

*
كل إنسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائراً كل إنسان يوجد جائراً
لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل إنسان يوجد لا عادلا

١٥ فلا نجد المضالعات تتفق ألبتة لكنها قد تتفق على الكذب . وكذلك المقاطرات الإيجابية . فإنها لا تتفق ألبتة على الصدق ، لكنها قد تتفق على الكذب إذا كانوا معدومين أو خلطاً .

وأما المقاطرات السلبية فتتفق على الصدق والكذب جميعاً كما قد علمت .

(٣) ونصدق : + أيضاً س ، ه . (٤) فهي : ساقطة من د // أي من : وفي عا .
(١٠) غير : ساقطة من س . (١١) مقابلتهما : مقابلتها د // لوح : + لوح د ، سا ، م ، ن ، ي // للمضادات : للمضادات س ، سا . (*) اعتمدنا في ذكر هذا اللوح على نسخة (١٥) قد : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي // وكذلك : وكذا ب . (١٦) لكنها : ولكنها ه // إذا : إذ س .

وأما الدواخل تحت المضادة فهي في حكم المهملات .

فهذه الأقسام إنما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول ، وقد تتولد أيضاً من جهة اعتبار العدول في جهة الموضوع إذا جعلت الموضوع مثلاً لا إنساناً فأثبت عليه أو سلبت عنه . فانظر الآن وتأمل ما أوجبه التعليم الأول . فإن التعليم الأول جعل اللا إنسان صالحاً لأن يكون موضوعاً غير محصل ، ولم يوجب بهذا أن يكون اللا إنسان يدل على عدم خاص أو جنسى ، فاحكم أن الأمر من جانب المحمول كذلك . واعلم أنه كما أن الرابطة كانت إذا دخلت على حرف السلب جعلته جزءاً من المحمول ، حتى إذا أوجب صارت القضية موجبة ، وإذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصادفت الرابطة المحمول محصلاً فكان سلباً لا إيجاب عدول . فكذا إذا كان في جانب الموضوع سور ، فإن السور إذا دخل على حرف السلب جعله جزءاً من الموضوع ، كقولك كل لا إنسان . وأما إذا دخل حرف السلب على السور واقترن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلاً وصار حرف السلب للسلب كقولك : ليس كل إنسان . فإذا أريد أن يكون الموضوع معدولاً ، فليجعل حرف السلب جزءاً من الموضوع ، فإذا تشاركت القضيتان في انسك واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول ، وكان الموضوع في حكم الوجود ، فهما متلازمان . فإن قولنا : كل إنسان يوجد عدلاً ، يلزم قولنا : لا أحد من الناس يوجد لا عدلاً ،

(٣) مثلاً : ساقطة من ع ، ي . (٤) أو سلبت : إن سلبت م // سلبت : نفيت س ، عا // الأول فإن التعليم الأول : ساقطة من ن // فلمن التعليم الأول : ساقطة من ع ، م .
(٥) يوجب : يوجد س . (٧) كانت : ساقطة من س ، هـ . (٨) أوجب : أوجب ع .
(١٠ - ١١) سور الموضوع : ساقطة من ي . (١١) من : + المحمول س // السور : السورة م // واقترن : فاقترن ع . (١٢) صار : وصادف عا ، م ، ن . (١٤) تشاركت : تشارك ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // واختلفتا : واختلفا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي ؛ أو اختلفا عا ، وأخفا عا . (١٥) متلازمان : متلازمان ع . (١٦) عدلاً : عادلان // لا عدلاً : عدلاً ع ؛ لا عادلان .

إذا كان الموضوع في حكم الموجود . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد لا عدلا ، بعد الشرط المذكور . وقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا ، يلزم قولنا : لا واحد من الناس يوجد عدلا . وقولنا : ليس كل إنسان يوجد عدلا ، يلزم قولنا : بعض الناس يوجد عدلا . وبرهان ذلك ، ولكن على المثال الأول ، أنا إذا قلنا : كل إنسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا : • ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا ، صدق تقيضه وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا ، وكان كل إنسان يوجد عدلا وهذا محال . وأنت تعرف الحال فيما بقي من هذه الصورة . وهذا الشرط الذي نوردته من كون الموضوع في حكم الموجود حتى تكون القضية يصح إيجابها ربما أغفل ، وهو الواجب اعتباره . فإن لم يعتبر ذلك كانت السوالب تلزم الموجبات ، لأن السوالب تصدق على ما هو معدوم من الموضوعات ، ١٠ ولا يمتنع .

واعلم أن الموضوع الشخصي إذا سلمت عليه السالبة من طرفي النقيض ، جاز أن تبقى سالبة بحالها ، وجز أن تجعل موجبة معدولية إن كان ذلك أنفع . كما إذا سئل هل زيد عدل ؟ فقل : لا ، كان للسائل أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل ، وأن يأخذ أن زيدا هو لا عدل . وأما إذا كانت القضية محصورة فسأل مثلا هل كل إنسان حكيم ، فقل : ١٥

(١ — ٦) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من م . (١ — ٣) إذا كان . . . لا عدلا : ساقطة من د . (١) عدلا : لا عدلا هـ ؛ + إذا كان الموضوع ع . (٢) لا عدلا : عدلا عا // بعد : + هذا د ، ن // الشرط : الشرائط ع ، ي . (٣) عدلا : عادلا ع ، هـ ، ي . (٣ — ٤) وقولنا . . . عدلا : ساقطة من ع ، ي . (٤) عدلا : لا عدلا د ، س ، سا ، عا ، ن . (٥) فكذب . يكذب ع . (٦) لا عدلا (الثانية) : عدلان . (٧) إنسان : الناس د ، م // عدلا : لا عدلا سا // وهذا : هذا ع // بقي : ساقطة من س . (١٠) لأن السوالب . . . الموضوعات : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٠) من : بين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، ي . (١٠ — ١١) لأن السوالب . . . ولا يمتنع : ولا ينعكس س ، ع . (١١) ولا يمتنع : ولا يمتنع بنخ ، س ، سا ، ع ، م : ن ، هـ ، ي . (١٢) سلمت : تسلمت بنخ ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٣) معدولية : معدولة ي . (١٤) أن يأخذ أنه ليس : أن يقول فإذن ليس ع . (١٤) أن يأخذ أنه ليس زيد بعدل : أن يقول فإذن ليس زيد بمادل بنخ . (١٥) لا عدل : عدل ن .

لا لم يكن له أن يقول: فكل إنسان إذن لا حكيم . وذلك لأن قوله : لا ، معناه ليس كل إنسان حكيماً . وهذه كما علمت لا يلزمها : فكل إنسان إذن لا حكيم ، وليست في قوة نقيض تلك ، بل في قوة ضدها . وإنما لم يكن قولنا : كل إنسان هو لا حكيم ، نقيضاً ، إذ النقيض إنما يكون نقيضاً إذا سلب عما أوجب ، كما أوجب . فأما إذا سلب من حيث هو محمول ، ولم يسلب من حيث هو محمول بكمية مّا معلومة ، لم يكن السلب سلباً لما أوجب من حيث أوجب . فربما لم يكن المحمول كاذباً في نفسه ، بل بجهة حملة ، فإذا تركت الجهة بمجالها لم تدر ما يكون . فإذا كان الحمل للحكم كذباً بشرط عمومه ، فيجب أن يرفع عموم حملة فيقرن السلب بالسور الموجب فيرفع عموم الإيجاب .

٥

واعلم أنه وإن كانت أجزاء القضايا قد تزال عن أماكنها في بعض الأوقات فلا تؤثر في المعنى على حسب التعارف فإن لكل جزء منها مكاناً طبيعياً . أما السور فقد يبدل مكانه ، فيقال الناس أحياء كلهم أو طراً ، فيؤخر السور ، ويفرق بينه وبين الموضوع ؛ وإنما مكانه الطبيعي هو مجاورة الموضوع . وكذلك الرابطة قد يبدل موضعها الذي لها ، فيقال تارة يوجد الإنسان عادلاً وتارة الإنسان يوجد عادلاً وتارة الإنسان عادلاً يوجد ؛ وإنما مكانها الطبيعي مجاورة المحمول ، بل قد يبدل وضع المحمول والموضوع . ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز . وسيأتي لك في باب الجهات بيان آخر . وقد يكلف إيضاح أن قولنا يوجد الإنسان عادلاً وقولنا

١٠

١٥

-
- (١) فكل : وكل ع . (٢) حكيم : حكيم م . (٣) تلك : ذلك عا .
 (٤) كما أوجب : ساقطة من سا ، ع ، ي // فاما : وأما م // فاما إذا : فإذا ن .
 (٥) لم : ولم م ، هـ . (٦) للحكم : للحكيم ب ، ص ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // كذبا : كاذبا سا .
 (٨) يرفع : ترتفع ي // فيرفع : يرفع ب ؛ فرفع ع ، م ، ن ، ي . (٩) فإن : كان د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٠) يبدل : يبدل ع // فيؤخر السور : ساقطة من سا // فيؤخر : فيؤخذ س . (١١) قد : فقد س ، هـ // موضعها : موضعها س ، ع ، عا ، ي .
 (١٢) الانسان يوجد عادلاً وتارة : ساقطة من م . (١٣) وإنما مكانها : وأما مكانه ب ؛ وإنما مكانه س . (١٤) باب : ساقطة من ع ، ي // يوجد : ساقطة من ع .

- يوجد عدلا الإنسان معناه معنى واحد بأن قيل إن كان سلبهما واحداً فيجب أن يكونا واحداً . لكن سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا هو أنه ليس يوجد الإنسان عدلا ، فإن لم يكن هذا سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، فليكن سلبه ، أما قولنا ليس يوجد عدلا الإنسان أولاً يوجد عدلا الإنسان . لكن الأول سلب قولنا يوجد عدلا الإنسان ، والثاني سلب قولنا يوجد إنسان عدلا ، وهذا البيان لا يغني شيئاً ، وذلك لأنه إما أن لا يشكل الأمر في وحدانية حكم هاتين القضيتين وإما أن يشكل . فإن أشكل وأمكن أن يكون أحد من الناس يرى أن قولنا يوجد الإنسان عدلا غير قولنا يوجد عدلا الإنسان يرى أيضاً أن السلبين متخالفين ، أعني قولنا لا يوجد الإنسان عدلا وقولنا لا يوجد عدلا الإنسان . فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان هو سلب قولنا يوجد الإنسان عدلا . فإن قال إنا نعلم إذا قلنا ليس يوجد عدلا الإنسان أو قلنا ليس يوجد الإنسان عدلا ، إنما تسلب فيهما العدالة عن الإنسان . فيقال إن هذا ليس أظهر من إيجاب العدالة للإنسان في القولين الموجبين . فإن كان ذلك مما يشكل فبالحرى أن يشكل هذا ، بل الحق أن ذلك ظاهر لا يشكل ، وهذا أيضاً ظاهر ليس يشكل ، وليس أحدهما أولى من الآخر بأن يشكل أو بأن يظهر .

(١) الإنسان : إنسان عا // معنى : ساقطة من ع ، ن // يكونا : يكون ع ، عا ، م ، ن . (٢) واحداً : أحدا م // لكن : ولكن ه . (٣) فليكن : فيكون ن . (٤) اللانسان (الأولى) : الإنسان س ، ه // لا يوجد : ويوجد ها // إنسان : الإنسان د ؛ لانسان سا // اللانسان (الثانية) : لانسان د ، سا ، ع ، عا ، م ن ؛ الإنسان س ، ه . (٦) وإما : فإما م . (٧) يوجد (الثانية) : لا يوجد م . (٨) السلبين : السالبين د ، ن . (٩) فلا يرى : ولا يرى م . (٩) فلا يرى أن يوجد عدلا الإنسان : ساقطة من عا // أن يوجد : أن لا يوجد س ، ع ، ه // الإنسان (الثالثة) : ساقطة من سا . (١٠) إذا : ما إذا عا . (١١) عدلا : + إنسان ، ع ، ه ، ي // أظهر : بأظهر ن . (١٢) أن : في س .

الفصل الثالث

(ج) فصل

في تعريف الحال في القضايا المتكررة والمتأحدة

واللائي تختلف حال صدقها وكذبها بحسب

التفريق والجمع واللائي لا تختلف فيها

وبيان ظنون غالبة وقمت للناس

في بعض ذلك

إن القضية الحلية إنما تكون واحدة إذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد ، فإن تكثر للموضوع والمحمول واحد كقولنا : الفرس والإنسان حيوان ، أو تكثر المحمول والموضوع واحد كقولنا : زيد كاتب وطويل ، فإن القضية لانكون واحدة ، بل الأول من المثالين قضيتان إحداهما أن الفرس حيوان والأخرى أن الإنسان حيوان ، والثاني أيضا قضيتان إحداهما زيد كاتب والأخرى زيد طويل . فأما إن اتفق أن كان في الموضوع أو المحمول تكثر باللفظ ، وكان هناك تأليف لفظي لكنه يؤدي بالجملة إلى أن يكون منه معنى واحد ، لم يؤد تكثر اللفظ إلى تكثير المعنى ، مثل قولك : إن

(٣) الحال في : حال س ، ه // القضايا : قضايا ه . (٤) واللائي : والتي ع // حال : ساقطة من ي . (٥) والجمع والجمعي ها . (١٠) كقولنا : كقولك ب . (١١) والأخرى : والآخر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن // أن (الثانية) : ساقطة من ب ، ع ، ي . (١٢) والثاني : والثانية س ، ه // إحداهما : أحدهما عا // والأخرى : والآخر ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٣) لكنه : ولكنه س . (١٤) يكون : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن // تكثير : تكثير س ، سا ، عا ، ن ، ي // إن : ساقطة من س ، ه ، ي .

- الإنسان حي ناطق ميت ، أى إن الإنسان شئ. هو الحى الذى هو الناطق الذى هو الميت ؛ فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة ، وكذلك إذا قلت الحيوان الناطق المائت قابل للكتابة . وأما إذا كانت المعانى متباينة ، لا تجتمع طبيعة واحدة كالإنسان الأبيض المشاء ، فإذا قلت زيد إنسان أبيض مشاء فما حملت عليه معنى واحداً ، فإن هذه الثلاثة أمور لا يتقيد فى الطبع بعضها ببعض حتى تتخذ طبيعة واحدة ، ولذلك فإن القضية لا تكون واحدة . فهذا هو ما يقال ، ولكننى لأضايق فى أمثال هذا مضايقة كثيرة ألبتة ، فإنى أجوز أن يجعل هذا قضية واحدة حتى يكون زيد الشئ الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه ، ولى أن أضع لذلك اسماً واحداً من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم . ولنسكن الجيم مثلاً تدل على مجموع هذه حتى تكون جـ الذى هو الشئ الموصوف بأنه مشاء ، المشاء الذى هو أبيض ، فيكون إذا قلت زيد جـ فهمت أنه مجموع هذه ، ولم يكن بد من أن تقول زيد جـ أو ليس جـ ، وليس هذا كما كنا قلنا من قبل : إنا إذا سمينا الأبيض بالثوب وسمينا الطول بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين ، كأننا قلنا زيد أبيض وزيد طويل ، وذلك لأن الثوب هناك اسم للأبيض ، وأما هاهنا فليس الجيم اسماً لواحد من هذا ، بل للجملة من حيث هى جملة . وأيضاً فإن الحيوان الناطق المائت إذا لم يذكر فى الحمل والوضع على سبيل التقييد ، بل على سبيل التعديد حتى كان كأنه قال الإنسان حيوان وناطق ومائت ، كانت هذه قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى ، كما ستعلمه ، ليس هو كل سؤال فإن السؤال

(١) ميت : مايت ن . (٢) وكذلك : فكذلك د ، م ، (٤) إنسان : ساقطة من سا .
(٥) ولذلك : وكذلك د ، سا ، عا ، م ، ن ؛ فكذلك ع . (٧) أجوز : أجوزه سا
// هذا : + أيضاً سا ، عا ، ي . (٦ — ٨) مضايقة ... من حيث : ساقطة من س .
(٨) ولى : وإلى ع // حمل : جملة سا . (٨ — ١٧) هو جملة ... فإن السؤال : ساقطة
من س . (٩) الذى : ساقطة من سا ، عا . (١٠) أبيض : الأبيض ه // جـ : جيم د ، سا ،
ع ، عا ، م ، ن ، ي // فهمت : ساقطة من عا . (١١) جـ (الأولى) : جيم سا // كما كنا
قلنا من قبل : كما كنا قبل من ب // كنا : ساقطة من ع ، ي // من قبل : قبل من سا ،
ع ن ، ه . (١٢) الطول : الطويل د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // حكم : ساقطة من ع .
(١٤) الجيم : جـ ن // للجملة : الجملة ع . (١٥) التقييد : التقيد سا . (١٦) كان : ساقطة من ن .

عن ماهية الشيء وكيفية سؤال بعلم ليس سؤال طالب الإلزام ، بل السؤال المنطقي هو ليتسلم به
مقدمات تجتمع فتنتج خلاف ما ينصرده المجيب ، فيكون الجواب عنه إما تسليم ما يطلبه
أو تسليم تقيضه ضرورة ولا يكون للمجيب محيص عنهما . وإذا لم تكن المسألة بقضية
واحدة في الحقيقة لم تقتض جوابا واحدا ، فإن من ذلك مالا يمكن أن يجاب فيه
بإيجاب ولا سلب ، كمن سأل فقال هل الإنسان جسم وروح أم ليس فإنه ليس يمكن أن
يجاب بالإيجاب ولا بالسلب ، فإن أحدهما محمول على الإنسان والآخر مسلوب عنه ، بل
يجب أن يفرق الجواب فيقال الإنسان جسم وليس الإنسان بروح . ومن ذلك
ما يمكن أن يجاب فيه وفي تقيضه كليهما بإيجاب أو سلب ، ولكن لا يكون الجواب
واحدا ، كمن سأل أليس الإنسان جسما ومكلفا ؟ فإن هذا وإن أمكن فيه الجواب
بالإيجاب فيهما جميعا فليس جوابا واحدا . وربما كان اللفظ واحداً لكنه مشترك
وذلك على القسمين الممثل بهما جميعا ، فالمجيب إذا حكمه السائل بين طرفي النقيض
وألزمه أن يجيب بأحدهما أن يلزم السائل تحرير المسألة وتقريرها وتوحيدها .

ثم يتصل بهذا المعنى أشياء جرت العادة بذكرها ، وبالحري أن نذكر المشهور
منها ثم نتعقبه . قد قيل إن من الأشياء التي تحمل فرادى ما يصح أن تحمل جملة
واحدة ومنها مالا يصح ، وكذلك من الأشياء التي تحمل جملة ما يصح أن يحمل أفرادها
فرادى ومنها مالا يصح . أما مثال ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد وأجزاؤه .

(١) بعلم : تعلم سا ، ن // هو : ساقطة من ع // به : + من ع . (١ - ١٦) عن
ماهية ... وأجزاؤه : ساقطة من س . (٤) فيه : به د ، ع ، عا ، م . (٥) وروح : روح
ع // أم ليس : أو ليس ه . (٧) يفرق : يعرف عا . (٨) ما يمكن : مما يمكن عا
// فيه وفي تقيضه : في معنييه ع ، عا ، فيه وفي معنييه ن ، ي // سلب : بسلب د ، سا ،
ع ، عا ، م : ه ، ي . (٩) الإنسان : للإنسان عا . (١٠) وربما كان اللفظ : ساقطة من سا
// جميعاً . (١١) الممثل للمثلين عا // بهما : لها سا ، عا ، ه ، ي // فالمجيب : فالمجيب ع // حكمه :
أحكمه ع . (١٢) وألزمه : ويلزمه ب ، ي . (١٤) منها : فيها ب // إن : ساقطة من سا // يصح
أن : ساقطة من ب . (١٦) أما : فأما د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // فهو : هوب ،
د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

وأما مثال ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا إن بعضه يكذب صراحا ،
 مثل أن يكون إنسان من الناس طيباً دون الوسط ويكون فارها في الخياطة أو بصيرا
 بالعين ، فيصح أن يقال : إن زيدا طيب ، ويصح أن يقال : إن زيدا فاره ، ولا يصح
 أن يقال : إن زيدا طيب فاره ، بأن يؤخذ الكل محمولا واحدا . وكذلك لا يصح
 أن يقال : زيد طيب بصير ، فإن هذا يكون نعتا إياه بأنه طيب فاره في الطب ٥
 أو بصير فيه . وقالوا وإن بعضه يكون هذيانا إما بالقوة وإما بالفعل ، أما بالفعل
 فإن القائل إذا قال : زيد إنسان ، فصدق ، ثم قال : هو أبيض ، فصدق ، فإن كان
 يجب أن يصدق جملة ما يصدق فرادى ، وجب أن يصدق أن زيدا إنسان أبيض .
 ولأن هذا يصدق والأبيض يصدق ، وما صدق فرادى صدق جملة من غير هذيان ،
 وجب أن يصدق من غير هذيان ، فيقال : إن زيدا إنسان أبيض أبيض ، وكذلك ١٠
 إلى غير النهاية . وإن كانت التفاريق أكثر من اثنين ، فالشناعة أظهر . وأما الذى
 بالقوة فنل أنه إذا وجب من صدق قولنا : الإنسان حيوان ، وقولنا : الإنسان جسم ،
 أن يصدق جملة فيصدق أن الإنسان حيوان جسم أو حيوان حساس ، وهذا هذيان .
 بل قال بعضهم إن هذا أيضاً كذب ، وذلك لأننا إذا قلنا : إن سقراط إنسان
 ذو رجلين ، فكأننا إنما فصلناه من أناس ليسوا بذى رجلين ، فكأنه قد انطوى ١٥
 فى قولنا هذا أن فى الناس من ليس هو ذا رجلين ، وهذا كذب . ثم طلبوا القانون
 لهذا فقالوا : إن الأشياء التى يعرض لبعضها أن تحمل على بعض لأنها قد تجتمع

-
- (١ — ١٧) وأما مثال . . . قد تجتمع : ساقطة من س .
 (٣) إن زيدا (الأولى) : زيد ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي // ولا يصح : فلا يصح سا .
 (٣ — ٤) إن زيدا فاره ولا يصح أن يقال إن زيدا طيب فاره : وخياط فاره ع . (٤) طيب :
 طبيبك عا . (٦) أما بالفعل . ساقطة من د ، سا ، م ، ن ، هـ ، ي .
 (٧) فصدق : ويصدق ع ، ي . (٨) إنسان أبيض : أبيض إنسان ن .
 (١٠) أبيض أبيض : أبيض ن . (١٤) (الثانية) إن : ساقطة من سا .
 (١٥) إنما : — قد د ، ع ، عا ، م ، ن ، ي . (١٦) وهذا : وهكذا
 م // طلبوا : أطبوا ع .

في موضوع واحد كالبصير والطبيب والأبيض وجميع ما ليس بعضه كالصورة وبعضه
 كالمادة ، أو الأشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين
 في مادة واحدة بل هي عوارض متباينة مثل ما عرض للطبيب في المثال أن صار أبيض
 وللأبيض أن صار طبيبا فإنها لا تصير معنى واحدا وذلك لأن معنى أنه طبيب ليس
 معنى أنه أبيض بل عرض له أنه أبيض ، فمن هذه الجملة قد يكون مالا يجتمع صدقا .
 وكذلك إذا كان بعضه محصورا في بعض ، فإنه لا يحمل جملة كالأبيض في الإنسان
 الأبيض صريحا وذو الرجلين في الإنسان تضمينا . وأما ما يصدق مجتمعا ولا يصدق
 فرادى فمنها ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها ، كقولهم :
 إن الخصى رجل لا رجل ، والقاضي سلطان لا سلطان ، وإن الخفاش طير لا طير ،
 إذ يلد ولا يبيض . ومنها ما تكون تلك المناقضة فيها بالقوة ، كما يقال للسفينة التي تتخذ
 من الحجر فيلعب بها الصبيان أنها سفينة حجر ، ولا يصدق أن يقال إنها سفينة ، لأن
 السفينة آلة للطفو والحجر يرسب ، فحد السفينة يقتضى مناقضة لما كان حجرا .
 وكما يقال لهذا الشخص إنه إنسان ميت ولا تقول : إنه إنسان ، لأن الإنسان حده
 أنه حيوان ناطق . والمائت يقابل الحيوان . وأما الذى لا مقابلة فيه وتكذب أفراد
 مع ذلك ، أنا إذا قلنا الآن ، وقد مات أوميروس ، إن أوميروس موجود شاعر ،
 وإن أوميروس هو شاعر ، فإن ذلك حق ؛ وإذا قيل : إن أوميروس هو أو موجود ،
 كان كذبا وكذلك العنقاء موجود في التوهم ، فإذا قيل موجود كان كذبا . قالوا
 فيجب إذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة ، أى إذا اعتبرت
 الحدود ، فكان الحمل بالذات ، فإن حملها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى .

-
- (١) والطبيب : في الطبيب عا . (١ — ١٩) في موضوع ... فرادى : ساقطة من س .
 (٢) أو الأشياء : والأشياء د ، ع ، م . (٣) هى : + من سا // متباينة : مباينة ع .
 (٩) لا طير : ولا طير ع . (١٠) ومنها : منها عا .
 (١٣) ولا تقول : ولا يقال ع . (١٥) قلنا : قلناه ب .
 (١٦) هو (الأولى) : ساقطة من د ، م // فإن : فإذا ع . (١٨) أى : ساقطة من عا .
 (١٩) فكان : وكان عا ، ه .

- فيجب علينا نحن أن نتأمل هذه الأشياء بالإنصاف ، ونقول فيها ما يوجب الحق .
فنقول : أما إذا تجاوز في الحل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوا ، وبإغفال معرفة
ما قالوا يعرض غلط شديد . وذلك لأن الناس قد اعتادوا ألفاظاً يقولونها وفيها مجاز
قولا كالحقيقة . ففي مثل تلك الألفاظ إذا أوجب أن كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب
أن تصدق جملة ، أو ما يحمل في العادة جملة فيجب أن تصدق تفاريق عرض ما قالوا . والمعلم ٥
الأول إنما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ، ولم يلحظ التحقيق ، إذ كان المبتدئ
يشق عليه الوقوف على ذلك حتى يميز العادة المجازية فيه عن الحقيقة المحضة . ومع ذلك
فيغلطه إهمال ظاهر الحال فيه ، فحذر من ذلك ومن مذهب العادة فيه ، وأما إن
لم يشتغل بالعادة والتفت إلى الأعراض وإلى المفهومات اللفظية بالحقيقة ، لم يلزم شيء
من جميع ما قالوه غير الواحد الذي هو في التكرير والهديان . فأما أمثلة الطبيب والفار ١٠
والبصير فالحق يوجب أن هذا يصدق فرادى ومجتمعة ، وذلك لأنه حين حمل على زيد
الفار لم يحمل عليه الفار كيف اتفق ، بل حمل عليه الفار على أنه فار في شيء محصل
لما كان فارهاً في الخياطة ، وحين حمل البصير عليه أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف
اتفق بل على أنه بصير بالعين . وإذا كان كذلك ، فإذا جمعت المحمولين وعينت عند
الجمع ما عينت في التفريق لم يعرض كذب ، فإن زيدا طبيب فار في الخياطة وطبيب ١٥
بصير بالعين وليس طبيباً فارهاً في الطب ، فلم تكن أردت عند التفريق بالفار الفار
في الطب ولا بالبصير البصير في الطب . فإن قال قائل : إنه إنما حمل عليه الفار بلا شرط

(١ - ١٦) فيجب . . بصير بالعين : ساقطة من س . (٢) وبإغفال : وما غناك ه .
(٤) كالحقيقة : بالحقيقة عا . (٥) تصدق : + تفاريق ع . (٦) هذا : ساقطة
من س // إذ : ساقطة من عا . (٧) يشق : يشق ه // المحضة : المحضة د ، س ، سا ،
عا ، م . (٨) تحذر : ويحذر د ، س ، سا ، م ؛ ساقطة من عا // ومن : من د ، س ،
سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + يذهب ي . (١٠) في : ساقطة من ع // الطبيب :
الطب ي . (١١) حين : ساقطة من ع . (١٣) البصير (الثانية) : بالبصر ع .
(١٧) في الطب : بالطب ع // البصير : للبصير عا .

شيء وكذلك البصير ، فلنفرض أنه إنما حمل عليه الفاره فارهاً من غير شرط والبصير بصيراً من غير شرط ، فيجب عند الجمع أن يحفظ على ما كان قبل الجمع . فإنه إذا لحق به شرط أو غير منه معنى فليس هو المحمول الذي كان أولاً ، فإن كان قد حمل الفاره مطلقاً وعنى أنه فاره أى في شيء ما يحق الآن عند الجمع أنه طيب فاره في شيء ما . وأما فاره في الطب فلم يحمل مفرداً ، ولا إذا قرن بالطيب هذا المعنى وجب أن يكون معناه أنه فاره في الطب وإن أوهمت العادة ذلك . وأما إن كان أريد في التفريق بالفاره الفاره في الخياطة فهذا كان هو المحمول بجملة عند الحقيقة ، وهو الذي يجب أن يورد عند الجمع . وقد يجوز في حذف جزء منه لفظاً من حقه أن يصرح به ، وأما إذا لم يصرح به فإنما لم يصرح اتسكالا على تفهيم العادة ذلك .

وأقول بالجملة إن من حقوق الأمور المنسوبة إذا كانت محمولات أن تراعى جهاتها وشرائطها وأن يكون مصرحاً بها عند الضمير وإن لم يصرح بها في اللفظ ، وعلى ما قيل في شروط النقيض . ولولا أن قولنا فاره معناه فاره في شيء كذا أو فاره في شيء ما لا أنه نفسه فاره في أي شيء اتفق ، لكان كلما قيل إنه ليس بفاره وعنى في أمر آخر ليس هو فيه فارهاً كان تناقض ، فإذا تناقض ، أو نغير ذلك الشيء وثلثت إليه ،

(١) شيء : بين عا // البصير : + وفي حمل البصير أيضاً فلم يحمل عليه البصير كيف اتفق ، بل على أنه بصير بالعين عا // إنما : ساقطة من س. (١-٢) والبصير بصيراً من غير شرط : ساقطة من ع . (٢) أن : وأن ه . (٣) قد حمل : مدخل عا . (٤) وعنى : أو عنى ن // في (الأولى) : ساقطة من د ، عا ، م ، ن // يحق : خق م ، سا ، ع ، عا ، م ، ه // في شيء ما : أي في شيء ما سا . (٥) هذا : بهذا د ، ن . (٦) وأما : فأما ع // إن كان : إذا س // أريد : ساقطة من ع // في التفريق : في التقرير ع ؛ والتفريق عا ؛ بالتفريق ن // بالفاره : الفاره ب // الفاره : ساقطة من س .

(٨) وأما إذا : وإذا د ، ع ، عا ، ن ، ي ؛ وإن لم س ، سا ، ه ؛ وإذا م . (٩) فإنما لم يصرح : ساقطة من سا ؛ + به م . (١٠) بها (الأولى) : ساقطة من ع . (١٢) النقيض : النقوض ع // ولولا : ولولا س // فاره (الأولى) : ساقطة من م // في شيء كذا أو فاره : ساقطة من ن . (١٣) لا أنه : أنه ه // نفسه : ساقطة من ه . (١٤) فيه : في ذلك الأمر ع // نفسير : نعين سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي // ذلك : ساقطة من ع // وثلثت : أو ثلثت ن .

- فذلك الشيء إذن لا محالة داخل في نفس الأمور المحمولة ، وإن حذف تجويزاً ، دخولا معيناً أو مبهماً لا يجب أن يكون مقصوداً فيما تعين جمعه معه . وإذا كان كذلك ، فإذا جمع على واجبه كان أيضاً حقاً . فكان حقاً أن زيدا طيب فاره في الخياطة أو بصير بالعين ، أو فاره في أمر ما وبصير في أمر ما . على أن التمثيل بالبصير رديء جداً ، لأن البصير إذا عني به البصير بالعين مرة وعني به أنه الفاره في صناعة ما ، كان ذلك ٥ باشتراك الاسم . ولكن قد عرض ها هنا شيان مجازيان : أحدهما أن قيل لزيد : إنه فاره ، ولم يزد عليه لفظ آخر اتكالا على معرفة السامع بأنه فاره في كذا ، فلما جمع على حاله فقيل : طيب فاره ، وكانت العادة جرت أنه إذا قيل هذا عني به طيب فاره في الطب ، أو هم اجتماع اللفظين مع جريان العادة أن معنى القول أنه يقول طيب فاره في ١٠ الطب وهذا العارض ليس مما يوجب نفس الأمر ، بل عادات العبارات وما فيها من الإيهامات والاختصارات ، والإيهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الألفاظ . وأما ما قالوه من مصير الكلام إلى الهذيان فهو حق ، لكن ما قاله الرجل المحكي ألفاظه أن الهذيان في قوة الكذب متعلقاً في ذلك بالإيهامات ليس هو من كلام أهل المعرفة بشيء ، فإن الانتفات إلى الإيهامات وأن قائل كذا كأنه قال كذا من غير أن يكون قال كذا بالحقيقة لفظاً ولا معنى ولا لزوماً ، بل قال ما هو كأنه ذاك ١٥

(١) لا محالة : + إماب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي ؛ + هو عا // الأمور المحمولة : الأمور المحمول ب ، سا ، عا ؛ الأمر المحمول س ، ه // حذف : حذفت ن // تجويزاً : تجوزا س ، سا ، ن ، ه . (٢) معينا : متعينا عا ، ن // أو مبهما : ومبهما س // لا يجب : ولا يجب سا ؛ فيجب ع ، ن ، ي // مقصوداً : مقصوداً ع // وإذا : فإذا س . (٤) وبصير : أو بصير س ، عا ، ه . (٥) البصير (الأولى) : ساقطة من سا // البصير (الثانية) : المبصر د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي . (٨) وكانت : فكانت ع ، ي // جرت : ساقطة من س ، ه // به : + إنه س ، ه ، ي . (٩) اللفظين : اللفظتين ب .

(٩-١٠) أو م الطب : ساقطة من ع . (١٠) العبارات : العبادات ه .

(١١) والإيهامات والاختصارات : ساقطة من سا . (١٣) الكذب : الكاذب ب ، د ،

س ، ع ، عا ، م ، ن ، د ، ي . (١٤) وأن : بأن ع . (١٥) كذا : كذلك س ، ه ؛ كذا عا .

وليس هو ذاك ولا لازماً عنه ، أمر غير معتبر في تحقيق معنى الألفاظ ودلالاتها . فإنه إذا قال قائل : إن الإنسان ضحاك بادی البشرة ، لم يلتفت إلى أنه يحاول أن يفصل بذلك ضحاً كاً عن ضحاك أو يحاول أنه من جملة الضحاكين ما هو بادی البشرة وإن كان يومه ذلك فإن هذا اللفظ قد يوم هذا فليس هو مفهوماً عنه ولا لازماً للمفهوم عنه بوجه من الوجوه ، بل إنما يلتفت إلى أن له هذا الوصف مقروناً بذلك الوصف . فإن اتفق أن كان التقرير مخصصاً ماله الوصف الثاني عما له الوصف الأول دون الثاني ، فذلك شيء يعرض من غير أن يكون مقصود القائل . وإن كان مقصوداً له فيكون قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ ، بل ما قد يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة . وها هنا أشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل : بعض الناس حيوان ، فإن هذا حق في نفسه وكذب بالإيهام ، فإن السامع ربما يتوهم أن البعض الآخر ليس بحيوان . لكن لا يقال إن قائل هذا اللفظ كاذب ، وإن كان له أن يقصد في مثله الدلالة على التخصيص فيقول : بعض الناس كاتب ، يريد أن يدل بهذا على أن البعض الآخر ليس بكاتب ، فتكون العادة تعرف غرضه لا نفس لفظه . ولست أمتنع أن يكون الهذيان كاذباً بإيهامه ، لكنه لا يكون في نفسه كاذباً . وأما ما قيل إن الطبيب ليس معناه معنى البصير ، فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه ، حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى ذاك لم يجتمع منه ومن ذلك الآخر محمول ، فالحي أيضاً ليس معناه معنى الناطق .

(١) ذاك : ساقطة من عا // أمر غير : أو غير س . (٢) أن : ساقطة من عا .
(٢-٣) أن يفصل أو يحاول : ساقطة من د ، م ، ن ، ي . (٤) ولا لازماً : ولازماً د ، سا ، م ، ن . (٥) إلى : ساقطة من د ، سا ، عا ، م . (٦) التقرير : التفريق س // الأول : ساقطة من ع . (٧) من : ساقطة من ع . (٨) ما ليس : + له ليس د ، سا ، م ، ه ، ي // ما قد : قد د ، ع ، م ، ن ، ه ، ي ؛ ما س ، عا .
(٩) ربما : ساقطة من سا . (١٠) يقصد : يصدق س . (١٢) بهذا : بها س .
(١٣) غرضه : منه ع . (١٤) بإيهامه لكنه لا يكون في نفسه كاذباً و : ساقطة من سا // لكنه : ولكن س ، ه // لا يكون : ساقطة من عا // قيل : + من س . (١٦) ذاك : ذلك س ، ع ، ه ، ي .

- وليس يجب من هذا أن لا يجتمع منهما محمول واحد ، فهب أنه ليس معناها واحدا
فما الذى يمنع ذلك من اجتماعهما واحداً . فإن لم يفهموا من قولم : إن الطيب ليس
معناه معنى البصير ، هذا الذى ذهبت إليه ، بل معنى أخص منه ، فليس ذاك الذى
فهموه هو مفهوم اللفظ الذى عبروا به ، وليس مفهوم اللفظ الذى عبروا به غير مذهبنا
إليه ، فما كان من حق المفسرين أن يسكتوا عن تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه إلى
وقت أن ذكروا فأخذوا يحترزون . نعم الطيب لا يحتاج فى تقويمه إلى مقارنة البصير ،
ولا البصير إلى مقارنة الطيب ، والحى والناطق ليسا هكذا ، ولكن لفظهم لم يدل على
هذه الزيادة ، بل دل على المقدار الذى لا يعنى فى الغرض وعلى أنه ليس فى أنه لا يتقوم به
ما يوجب أن يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه ما . فإن كثيراً من المحمولات
الوحدانية أسماء لمان مجتمعة بهذه الصفة كما يسمى الذى فى بعض بدنه سواد وفى بعض بياض
أبلىق ، كما يقال الأخيف والأشرج ، وأمور أخرى تسمى من اجتماع صفات ليس يتقوم
بعضها ببعض فيجعل لتلك الجملة منها اسم . ومع ذلك فليكن الطيب والبصير ليس
معناها معنى واحد ، وليكونا مع ذلك أيضاً بحيث ليس يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس
يصدق مجموعهما كأن الأشياء التى يصدق مجموعها هى التى يتحد منها معنى واحد اتحاداً
طبيعياً فقط ، حتى إذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة ، فلم لا يجوز أن يكون الشيء
الذى هو طويل وكاتب محمولاً عليه جملة أنه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذباً عليه

(١) فهب : وهب ن . (٢) فإن : وإن ي . (٣) ذهبت : ذهبنا ع // ذاك : ذلك
س ، ع ، ي . (٤) فهموه هو : مفهومه ع ، عا // اللفظ (الثانية) : ساقطة من ب ، س // غير :
ساقطة من ع . (٥) يسكتوا : يسلبوا ع . (٦) يحترزون : يحترزون ع . (٧) والناطق :
+ منه ع // لم يدل : ساقطة من س . (٨) به : ساقطة من د ، م . (٩) (الثانية) ما : ساقطة من
س ، ه . (١٠) بدنه : يديه ي // بعض (الثانية) : بعضه س // بياض : ساقطة من د ، س ،
م ، ن . (١٢) منها ، فيها د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (١٣) وليكونا معنى
واحد : ساقطة من سا ، ع . (١٤) مجموعهما : مجموعاه د ، سا ، عا ، م // مجموعها :
مجموعاه د ، سا ، عا ، م ، ن // هى : هو د ، سا ، عا ، م ، ن ، ه // التى : التى ب ، م .
(١٥) كذب : ساقطة من ع // يكون : ساقطة من ع . (١٦) طويل : طيب د ، س ،
سا ، عا ، م ، ن ، ه // يكون : يكن د ، سا ، ع ، عا ، م ، ه ، ي .

ذلك ؟ فأمثال هذه المذاهب مما لست أتصوره ولا أقول به ، وعسى أن يكون عند غيري بيان له بحقيقته . وأما ما قيل في الخصى من حمل الرجل واللا رجل عليه ، فإن التفت فيه إلى العبارات العامة صدق قولهم إن الخصى رجل لا رجل ، وكان حينئذ معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل الذي فيه يسلب عنه مفرداً . فإن الرجل إما أن يعني به الذي يستعمل آلة الإيلاد من الناس فيولد في غيره ، أو الذي له في الطبع هذه الآلة وإن غُصِبها قهراً ، أو الذي يشبه الرجل في بعض أحواله وأعضائه . وأى هذه المعاني عني به منها فلا يجتمع مع مقابله ، بالحقيقة ، فإنه إن عني به أنه الإنسان الذي له أن يستعمل آلة الإيلاد في غيره فإن هذا المعنى لا يجتمع أبنته مع لا رجل الذي هو مقابله ، فإنه حينئذ يكون كأنه قيل هو بحيث يستعمل آلة الإيلاد في غيره ولا يستعمل معاً ، وهذا كذب ، اللهم إلا أن يقال إن المراد به أنه يشبه الرجل الذي بهذه الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الذي هو بالصفة المذكورة ، أو أنه الذي فيه بعض معاني الرجولية وليس فيه كمال معاني الرجولية . فهذا الاعتبار يصدق معه الجمع بين الرجل واللا رجل حتى يحمل على الخصى ، وكذلك يصدق متفرقاً ، فإنه يصدق عليه أنه رجل مفرد إذا عني بالرجل ما أريد حين قيل رجل لا رجل ، وذلك أنه يصدق عليه أنه يشبه الرجل أو أن فيه بعض خواص الرجل ، ويصدق أيضاً أنه لا رجل مفرداً إذا عني باللا رجل الذي ليس بالحقيقة رجلاً والذي ليس فيه كمال معاني الرجولية . وإن عني بالرجل من له ذلك في الطبع وباللا رجل مقابله فهو كذب أن يقال إنه كذلك في

(١) ذلك : ساقطة من س ، ي . (٢) بحقيقته : بحقيقة عا // وأما : فأما ب .
(٢ — ٣) عليه لا رجل : ساقطة من عا . (٣) الخصى : رجل س
// وكان : فكان ب // الرجل : ساقطة من س . (٤) الجملة : الخصى د ؛
المحصلة عا ؛ الحصام // فيه : ساقطة من س ، سا ، عا ، هـ . (٥) الناس : الناطق ع //
أو الذي : والذي د ، سا ، ع ، عا ، م ، ي . (٦) وإن : فإن هـ // أو الذي : والذي
سا // وأى : فأى ي . (٧) منها : ساقطة من س عا . (٩) فإنه : فأنت د ، م .
(١٠) به : ساقطة من س ، سا . (١١) وليس بالصفة : ساقطة من م // هو :
بهذه س ، سا . (١٢) الرجولية (الثانية) : الكلمة ي // فهذا : وهذا س // معه : مع ع .
(١٥) أيضاً : عليه س . (١٧) كذب : كاذب عا .

الطبع ليس كذلك في الطبع ، بل اللهم إلا أن يكون المراد بالرجل الذي له ذلك في الطبع ، وباللارجل الذي ليس له أن يستعمل ذلك ، فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقاً إذا حمل بالانفراد . فمن العجز أن يؤخذ الرجل حيث يقال رجل ولا رجل بمعنى ثم يؤخذ حين يفرق بمعنى آخر ، فإذا كذب بهذا المعنى الآخر فيوجب من ذلك أن الوصف من جهة المعنى قد يصدق في حكمه جملة ولا يصدق مفرداً ، بل لو كان إذا قيل رجل في الجملة ومجتمعاً مع غيره قولاً بمعنى فصدق ، ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق ، لكان ما ذهبوا إليه حقاً . وأما إذا كان معنى ما يصدق غير معنى ما يكذب ، لم يجب من ذلك أن الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق ؛ وكذلك حديث القاضي وأنه سلطان ليس بسلطان ، والخفاش أنه طائر ليس بطائر .

- وبالجملة لا تصدق أمثال هذه التركيبات إلا أن نحرف، الألفاظ عن دلالتها المعتادة ١٠
إلى دلالات لها مستعارة . والذي قيل في السفينة أيضاً فهو من العجائب ، فإنهم يدرون أنهم إذا قالوا سفينة حجر عنوا به أنه شيء في صورة السفينة متخذ من حجر ، وأما السفينة بحد السفينة فلا يصدق أن يقال على مثلها إنها حجر . فإذا كان المراد في قولهم سفينة حجر أنه شيء في شكل السفينة من حجر ، فلينظر هل السفينة بذلك للمعنى محمول على الشيء مفرداً ، فتجده محمولا عليه لأنه شيء في صورة السفينة . ولكن ١٥

(١) ليس كذلك في الطبع : ساقطة من م // بل : ساقطة من ع // اللهم إلا أن : ساقطة من عا . (٢) وباللارجل : بالارجل س . (٣) ولارجل : ورجل م . (٤) ثم : لم م ، سا ، ع ، عا ، م // حين : حتى م // يفرق : يعرف ب // الآخر : الأخرى ه // فيوجب : أوجب س ، ه . (٥) في حكمه : ساقطة من م // حكمه : ساقطة من د ، م ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي . (٦) كان : + ما عا // يصدق : + عليه م // غير : + ما ه . (٨) الواحد : + قدع // الجمع : إجماع م // التفريق : التفريق م . (٩) بسلطان : سلطان د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٩ — ١٠) سلطان ليس لا تصدق : ساقطة من س . (١٠) أمثال تحرف : ساقطة من س // دلالتها : دلالاتها سا . (١١) لها : ساقطة من عا . (١٢) صورة : الصورة ن . (١٣) على : عليها عا // مثلها : ساقطة من عا . (١٤) قولهم : قوله س . (١٥) السفينة : + متخذ من حجر سا .

العوام لا يفرقون بين الشيء الذى يستحق اسما لطبعه ونوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس ظاهر فيه ، فلذلك لا يمتنعون أن يسموا الميت إنسانا والحجرى سفينة لا مفردا ولا مركبا . فإن تنبهوا المعنى امتنعوا أيضاً عن إطلاق ذلك مركبا ، وإن لم يمتنعوا أخطأوا وزلوا . وكذلك للمثال المورد من الإنسان الميت فإنه أخذ فيه اللفظة الواحدة عامية مرة وخاصة أخرى ، ولو أخذ بمعنى واحد لظهر أن الأمر ليس كما يقولون بل وجدوا ما يصدق جملة يصدق فرادى . فإن قول القائل : زيد إنسان ميت ، قول عامى ، والخاص لا يقول ألبنة لشيء : إنه إنسان ميت ، ولا يجوز عنده أن يكون الإنسان والميت محمولين على شيء واحد ، فإنه سواء عند الخواص أن يقال حى ناطق هو ميت بالفعل ، وبين أن يقولوا إنسان ميت ، فكما لا يمكنهم أن يقولوا زيد حى ناطق هو ميت ، كذلك لا يقولون زيد إنسان ميت ، ولا يحق أيضا أن يقولوا : إن هذا كان إنسانا فالآن هو ميت ، وذلك لأن هذا لا يتناول منهما أمرا واحدا ، لأن الذى هو الآن هذا هو جزء من الشيء الذى كان إنسانا لأنه بدنه ، وهذا لم يكن ألبنة إنسانا ، وإن أردت التحقيق فلم يكن أيضاً موضوعا للإنسانية ، لأن مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان حين كان موضوعا ، ومع ذلك فإن قالوا إن هذا كان موضوعا للإنسانية وهو الآن موضوع الموت ، صدقوا فرادى ومجتمعة . لكن العامة يعنون بالإنسان المصور على صورة الإنسان الظاهرة ومن مادة هى فى الحس كمدته ، وإذا عنى ذلك صدق الآن أيضاً أن يقال للميت إنه إنسان بهذا المعنى . فإن لم يوجد

-
- (٢) والحجرى : والحجر ع ، ي . (٣) مركبا : ساقطة من م . (٤) فيه : فيها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (٥) مرة : مادة عا // لظهر : أظهر ب . (٦) فإن : وإن ي // القائل : ساقطة من ي // زيد : ساقطة من ب . (٧) لشيء : + ألبنة ه . (٧-٩) ولا يجوز عنده ميت : ساقطة من سا . (٩) هو : وهوى . (١٠) لا يقولون : ساقطة من س // ميت : ساقطة من م . (١١) فالآن : والآن ن . (١٢) الشيء : ساقطة من ع . (١٥) وهو : فهو د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٦) الظاهرة : المصورس // ومن مادة : ومادة سا ، م // هى : ساقطة من ي . (١٧) وإذا : وإن س ، ع // أن : ساقطة من ع // يوجد : يؤخذ ي .

- هكذا ، بل عني بالإنسان الذي في المركب غير ما يعني في الإنسان الذي يلحظ إليه مفردا ، فهو زيبغ . وأما التمثيل بأوميرس فإن الظلم فيه ظاهر ، وذلك لأن لفظة هو وموجود مأخوذة في ذلك القول الذي محموله مؤلف على أنه رابطة ، والروابط في حكم الأدوات لا دلالة لها بنفسها كما علمت . فيجب أن لا تؤخذ في حال التفريق على أنها اسم حتى لا يكون المعنى في الوقتين واحدا . فإن لم يؤخذ الموجود رابطة ، بل أخذ دالا ٥ على معنى حتى يكون كأنه يقول : إن أوميرس هو الموجود الذي ذلك الموجود يكون شاعرا ، كذب القول بعد موت أوميرس مفردا ومركبا . فإن لم يؤخذ هكذا ، بل أخذ رابطة ، ولكنه عندما يحمل وحده يحمل على أنه اسم مطلق محقق مشتق من وجود الأمر في ذاته ، فهو ظلم ومغالطة باشتراك الاسم ؛ وإن حمل وحده على أنه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى يقال موجود أى شيء ، وكذلك إذا قيل كان وعني به الرابطة ١٠ كان غير قولهم كان في نفسه ويعني المحمول الكلى .

- وبعد هذا كله فقد تعلمنا منهم أن المعدوم لا يحمل عليه شيء ، وعلمنا أنا إذا قلنا : إن أوميرس كان شاعرا ، لم يكن حقا على معنى أن أوميرس شيء يوصف أنه كان شاعرا ، بل على أن الخيال الذي من أوميرس بصفة أنه خيال يتخيل من أوميرس ، ويصدق أن يقرن به معنى كان شاعرا ، أى هو خيال موجود له صفة هو أنه إذا قرن ١٥

(١) بالإنسان : الإنسان ع // في الإنسان : بالإنسان ع // إليه : ساقطة من سا .
(٢) زيبغ : رفع عا // الظلم : الكلام س . (٣) وموجود : موجود س ، م ، ي // مأخوذة : مأخوذ ب ، د ، عا ، م ، ن ، ي ؛ ساقطة من سا // أنه : أنها س .
(٤) فيجب : فلا يجب س ، ه // لا تؤخذ : يؤخذ س ، ه // في : ساقطة من ع .
(٦) إن ، ساقطة من س . (٧) فإن . وإن ب // أخذ : ساقطة من ه .
(٨) ولكنه : ولكن س ؛ وليكن ه // يحمل وحده : ساقطة من ع .
(٩) ذاته : نفسه ن . (١١) غير : عين ب // كان : ساقطة من ب // ويعني : وكفى م .
(١٣) إن : ساقطة من ع // شاعراً : ساعدا س // معنى أن : أن معنى عا ؛ أن ي .
(١٤) شاعراً : ساعدا س // الذى : + كان ع ، ي // خيال : جبال س ؛ مثال ن .
(١٥) أن : أنه ع // يقرن : يقرن ي // شاعراً : ساعدا س // أى هو : أو هو س // هو : هي ع .

معه خيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه . وأما المثال الذى أوردوه بقولهم : إن العنقاء موجود فى التوهم ، ففيه أيضا ظلم . وذلك لأن لفظة الموجود من قولنا الموجود فى التوهم إما أن تدل على معنى أو لا تدل ، فإن لم يدل واحد مفرد وهو حينئذ يدل ، لم يكن المأخوذ مفردا هو المأخوذ فى التركيب . وإن دل فإما أن يدل على معنى يعم الموجود فى الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود أو لا يدل ، فإن دل على معنى عام هو أعم من الموجود فى التوهم والموجود من خارج ثم أخذ مفردا ، فيجب أن يؤخذ بذلك المعنى . فحينئذ يصدق بأن العنقاء موجود نوعا من الوجود ، فإن التوهم له وجود ما ، وإنما يكذب إذا أخذ العنقاء موجودا فى الأعيان الخارجة ، وهذا شيء أزيد من الموجود إذا أخذ بذلك المعنى . ولا يمنع أن يكون المعنى الذى يصدق فى الجملة إذا أفرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر أنه قد يكذب ، كما إذا صدق على الإنسان أنه حيوان لم يجب أن يصدق عليه أنه حيوان بشرط زائد على ما كان له فى الأول ، حتى إذا قيل : إنه حيوان أعجم ، كان صادقا . وإذا كان الموجود الذى فى التوهم لا يشارك الموجود فى الأعيان بمعنى من المعانى فأخذ الموجود مفردا على أنه موجود فى الأعيان ، أخذ معنى لم يكن ألبتة مذكورا فى التركيب إلا من طريق الاسم . ومن الذى يمنع أن يكون بعض الأسماء التى فى التركيب إذا أريد به غير معناه فى الأفراد ١٥

جاء أن لا يصدق . فهذا هو رأي وما يدركه عقلى ، ويشبه أن يكون عند غيرى لهذا بيان آخر وحقيقة أخرى لم أدركها . إلا أن القوم لا يحل لهم أن يؤخروا بيان تلك الحقيقة ولا يذكرونها وهم يعلمونها ويعلمون موضع الشبهة فيها إلى أن يجيء معارض

(١) الشاعر : الساعدس . (٢) فى التوهم : بالتوهم ع // لأن : أن ع // لفظة : لفظ ه .
(٣) إما : وإما ه // واحد : وأخذسا ، ي . (٦) فلون دل : ساقطة من م // والموجود :
والموجود د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (٧) بأن : فإن س ، ع ، ا ، ي : (٨) التوهم :
للتوهم ب ، عا ، ه . (١٠) آخر (الثانية) : ساقطة من م . (١١) لم : ماع // بشرط : ساقطة
من ع . (١٣) بمعنى : لمعنى س . (١٥) بعض الأسماء التى : الاسم ع // التى : الذى عا ؛ ساقطة من ي
// التركيب : الركب سا . (١٦) جاز : صار س ؛ ساقطة من ع ، م ، ي // وما يدركه :
وما يدرك ه . (١٧) آخر وحقيقة : ساقطة من م . (١٨) ولا يذكرونها : ولا يذكروا منها عا
// ويعلمون : ساقطة من ع // موضع : موقع ب // إلى : إلا سا ، ع ، م ، ي ؛ إلا إلى ن

فإنهم . وما أراهم يفعلون ، فإنه إن كان ما ذكرناه ينحو غير النحو الذى نحوه فهو من الاعتراضات القوية الظاهرة التى لا يسكت عن التحذير منه من عنده فهو آخر وغرض آخر يكون عذرا له ، بل بالحرى أن يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز مما أوردته ، فإن لم يفعل ذلك فليس إلا غفلة . وأما صاحب التعليم الأول فإنه إنما أراد فى إيراد ما أوردته أن يعرفنا أن بعض المحمولات تصدق فرادى ، فيعرض لها بعد ذلك أن تقال مجتمعة ، فتوهم معنى آخر يكذب أو يصدق مجموعه . فإذا أفردت عرض لها أن تفهم على وجه آخر فيكذب . وحينئذ يكون إذا سلم أن كل ما يصدق متفرقا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وإن لم يكن المفهوم المحقق ، أو أن كل ما يصدق مجتمعا يصدق متفرقا على المفهوم المعتاد عند التفريق ، وإن لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن به المغالطون من تخليطات .

١٠

(٢) الاعتراضات : أعراضات عا // التى : الذى س ، ع . (٣) له : ساقطة من ع .
 // وينبه : فينبه ع // ويحترز : ويحترز س . (٤) ذلك : ساقطة من ع // فإنه إنما : فإنما ع ، ي
 // فى : ساقطة من د ، س ، سا ، م ، ن ، ه ، ي // لإيراد : لإيراده عا .
 (٧) فيكذب : فكذب سا ؛ ساقطة من ن // وحينئذ : حينئذ .
 (٨) أو أن : وأن ه . (١٠) به : أنه س .

الفصل الرابع

(د) فصل

في القضايا المتنوعة

وهي الرباعية وأحكامها وتلازمها وتعاندها

- ٥ أقل أحوال القضايا أن تكون ثنائية ، ثم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ، ثم قد تقرن بها الجهة فتصير رباعية . والجهة لفظ يدل على النسبة التي للمحمول عند الموضوع ، فتعين أنها نسبة ضرورة أو لا ضرورة ، فتدل على تأكيد أو جواز ؛ وقد تسمى الجهة نوعا . والجهات ثلاث : واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهي الواجبة ، وأخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهي الممتنعة ، وأخرى تدل على أنه لا استحقاق دوام الوجود ولا وجود وهي الجهة الممكنة . والفرق بين الجهة والمادة أن الجهة لفظه زائدة على المحمول والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط أو وهنه دلالة باللفظ ربما كذبت ، وأما المادة وقد تسمى عنصرا فهي حال المحمول في نفسه بالقياس الإيجابي إلى الموضوع في كيفية وجوده الذي لو دل عليه لفظ لكان يدل بالجهة . وقد تكون القضية ذات جهة تخالف مادتها فإنك إذا قلت : كل إنسان يجب أن يكون كاتباً ، كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن . وكما أن السور من حقه أن يجاور به

١٠

١٥

(٥) أقل : أول سا ، ن // أحوال : أحكام م ، ي . (٦) قد : ساقطة من ع // تقرن : يقرن ي . (٧) جواز : جوز س ، م . (٩) دوام : لا دوام س . (٩-١٠) وهي الممتنعة ... ولا وجود : ساقطة من م . (١١) وهنه : + أعنى س ، ع ، ه ، ي . (١٢) بالقياس : + إلى ، س ، عا ، م ، ه . (١٣) الإيجابي : ساقطة من ع // يدل : يذكر ع . (١٥) وكما : كما سا .

- الموضوع والرابطة من حقها أن يجاور بها المحمول ، فكذلك الجهة من حقها أن يجاور بها الرابطة إن لم يكن سور . فإن كان سور كان لها موضعان سواء بقي المعنى واحداً أو اختلف ، أحدهما الرابطة والآخر السور . وكان لك أن تقرنها بهذا وبذلك ، فإنك تقول : يمكن أن يكون كل واحد من الناس كاتباً ، وتقول : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، وكذلك تقول : يمكن أن يكون بعض الناس كاتباً ، وتقول : بعض الناس يمكن أن يكون كاتباً . وأما في السلب السلب الكلي فلا تجدد في لغة العرب له إلا لفظة واحدة وهو أن تقول : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، ولا تجد أخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور إلا أن تقول : ولا واحد من الناس إلا ويمكن أن لا يكون كاتباً أو تقول : كل إنسان يمكن أن لا يكون كاتباً . لكن هذا اللفظ أشبه بالإيجاب .
- وأما السلب الجزئي فنقول فيه القولين جميعاً ، فنقول : يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً ، وبعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً . وقبل أن نحقق القول في هذه وننظر هل معنى ما قرن فيه لفظة الجهة بالرابطة وما قرن فيه لفظة الجهة بالسور واحد أو ليس ، وإن لم يكن واحداً فهل هما متلازمان أو ليسا . فيجب أن تعلم شيئاً آخر فنقول كما أنك حين لم تكن أدخلت الرابطة في القضية الشخصية ، كان الواجب الطبيعي إن أردت السلب أن تقرن الحرف السالب بالمحمول ، ثم لما أدخلت رابطة المحمول وجب إن أردت السلب أن تلحق حرف السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا : زيد يوجد عادلاً ؛ قولنا : زيد يوجد لا عادلاً ، بل قولنا : زيد لا يوجد عادلاً ؛ فكيف وتأنك قد تكذبان إذا كان زيد معدوماً . فكذلك لما ألحقت الجهة على الرابطة فإنك متى أردت السلب يجب عليك أن تقرن حرف السلب بما تقدم فترفع

(١) الموضوع بها : ساقطة من سا // فكذلك : وكذلك د ، ع ، م ، ن .
 (٧) وهو : وهى : س ، هـ . (٨) بالرابطة : الرابطة عا . (٩) كل إنسان : ساقطة من عا ، م
 (١٢) ما قرن : + به ع ، ن // فيه : ساقطة من ي // واحد : واحداً ن . (١٣) ليسا :
 ليس هـ ، هـ . (١٥) تقرن : تعرف هـ // أدخلت : دخلت عا // رابطة : الرابطة س ، هـ .
 (١٥-١٦) تقرن أن : ساقطة من ع . (١٧) فكيف : وكيف د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٨) تكذبان : يصدقان سا ، عا ، م .

جملة ما تأخر لا بعض ما تأخر . فلذلك إذا قلت : يمكن أن يكون زيد كاتباً ، فسلبه
ليس إمكان السلب ، بل سلب الإمكان ، أعني ليس هو قولك : يمكن أن لا يكون ،
بل قولك : لا يمكن أن يكون . وكيف وقولك : يمكن أن لا يكون ، يسالم قولك : يمكن
أن يكون في الصدق . وكذلك إذا قلت : يجب أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه يجب
أن لا يكون كاتباً ، فكلاهما يتسلمان في الكذب ، بل ليس يجب أن يكون . وكذلك
إذا قلت : يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، ليس سلبه أن تقول : يمتنع أن لا يكون زيد
كاتباً ، فإن قولك : يمتنع أن لا يكون زيد كاتباً ، يسالمه في الكذب ، بل سلب قولك
يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، هو قولك : ليس يمتنع أن يكون زيد كاتباً ، وأما يمكن
أن يكون مع ليس يمكن أن يكون ويجب أن يكون مع ليس يجب أن يكون ويمتنع أن
يكون مع ليس يمتنع أن يكون ، فلا تتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد أن
تكون سائر الشرائط موجودة . وكذلك محتمل أن يكون مع ليس بمحتمل أن يكون
ويشبه أن يكون المحتمل إنما يعنى به ما هو عندنا كذلك . وللممكن ما هو في نفس
الأمر كذلك ويشبه أن يعنى به معنى آخر ، وهو أن المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل
ويكون في الوقت معدوماً ، وللممكن مالا دوام له في وجود أو عدم كان موجوداً أو لم
يكن . وقال قوم إن الممكن يعنى به العام والمحتمل الخاص ، لكن قولهم غير مستمر
في ألفاظه .

ويشبه أن يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر لم يحضرني ولا كثير افتقار إلى
تمحله وطلبه ، فنقول : إن حق الجهة أن تقرر بالرابطة ، وذلك لأنها تدل على كيفية

(١) لا بعض ما تأخر : لا ببعض ما تأخر عا ؛ ساقطة من م // فلذلك : فكذلك ع // فسلبه :
فليس عا . (٢-٣) بل سلب بل : وهو ع . (٥) فكلاهما : وكلاهما ع ، عا ، ي
(٦) زيد (الثانية) : ساقطة من ع . (٧) قولك : قولنا س . (٨) وأما : وإتما ع . (٩) يمتنع :
بممتنع ي . (١١) الشرائط : الشروط سا // موجودة : مذكورة س // مع : ساقطة من د ،
سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) مالا دوام : لا دوام ع . (١٥-١٦) وقال قوم . . .
ألفاظه : ساقطة من عا . (١٨) لأنها : لأنه م ، ه // تدل على كيفية : جهة رابطة م .

الربط للمحمول على شيء مطلقا أو بسور معمم أو مخصص ، فالسور مبين لكمية حمل
مكيف الربط . فإذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فهو الطبيعي ، ومعناه : أن
كل واحد من الناس يمكن أن يكون كاتباً ، فإن قرن بالسور ولم يرد به إزالة عن الموضع
الطبيعي على سبيل التوسع ، بل أريد به الدلالة على أن موضعها الطبيعي مجاورة السور ،
لم يكن جهة للربط بل جهة للتعميم والتخصيص ، وتغير المعنى ، وصار الممكن هو أن كون
كل واحد من الناس كاقتهم كاتباً ممكن . والدليل على تغير المعنى أن الأول لا يشك فيه
عند جمهور الناس فإن كل واحد واحد من الناس يعلم أنه لا يجب له في طبيعته دوام
كتابة أو غير كتابة . وأما قولنا : يمكن أن يكون كل إنسان كاتباً ، على أن الإمكان
جهة السككية والسور ، فقد يشك فيه . فإن من الناس من يقول : محال أن يكون
كل الناس كاتبين أى محال أن يوجد أن كل إنسان هو كاتب ، حتى يكون اتفق أن
لا واحد من الناس إلا وهو كاتب . فإذا بين المعنيين فرقان .

وأما في الجزئيات فإن الأمرين فيهما مجرى واحداً في الظهور والخفاء .
ولكنه قد يعلم مع ذلك أن بين المعنيين خلافاً إذا رجع إلى حقيقة المفهوم واستمعين فيه
باعتبار السككية . وأما السلب الكلى فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب
الممكن العام ، بل المتعارف فيها إنما يدل على إمكان سلب العام ، ولذلك يشكل أن

(١) للمحمول : بالمحمول ع // السككية : للسككية س . (٣) واحد : واحد واحد ع ، ي
// فإن : وإن م // قرن : قرنية ع // عن : على س // الموضوع : الموضوع س .
(٤) موضعها : موضعها عا // الطبيعي : ساقطة من عا . (٥) جهة (التي) : ساقطة من
سا // للتعميم : التعميم ي // أن كون : كون س ؛ أن يكون د ، سا ، ع ، م ، ي ؛
أن كل ن . (٦) واحد : واحد واحد س ، ع ، م // يمكن : يمكن د ، سا ، عا ، م ، ن ، ي ؛
(٧ — ٦) كافتهم من الناس : ساقطة من ع . (٧) جمهور الناس : الجمهور س ، ه
// لا يجب له في : ساقطة من سا // طبيعته : طبيعة سا . (٧ — ٨) له يمكن : ساقطة
من ي . (٩) والسور : — أى أن قولنا كل إنسان كاتب ممكن أن يصدق بمحصول الأمر س ،
سا ، عا ، ه ، هامش ب // فقد : قد ن . (١٠) أى : ساقطة من سا . (١١) لا واحد :
لا يكون واحد ن . (١٢) وأما : فأما سا ، ع ، م ، ي // فيهما : فيها ع (١٣) إذا : فإذا ع .
(١٤) بالحقيقة : ساقطة من ع . (١٥) ولذلك : ولكن ي .

يقال يمكن أن لا يكون واحد من الناس كاتباً . فللقائل أن يقول إن هذا لا يمكن أن يصدق ألبتة ، بل يجب أن توجد الصناعات في بعض لا محالة . وليس كلامنا في أن هذا القول حق أو باطل ، فليست معرفة هذا من صناعة المنطق ، بل غرضنا أن الأمر الذى قد يقع فيه شك ليس هو الأمر الذى لا يقع فيه شك والذى يقع فيه شك هو إمكان سلب الكتابة عن كل واحد واحد . لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا إلا بالإيجاب ، كقولهم : كل واحد من الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، وأما قولهم : ليس كل إنسان كاتباً ، فإن جهة الإمكان لا يمكن أن تدخل فيه إلا على السور حتى يكون معناه يمكن أن لا يكون كل إنسان كاتباً . فيدل على إمكان السور ؛ وأما قولنا : بعض الناس يمكن أن لا يكون كاتباً ، فإنه قد يساوى من جهة قولنا : يمكن أن لا يكون بعض الناس كاتباً ، وقد يخالفه وإن لازمه ، حتى يكون الغرض في أحدهما أن بعض الناس موصوف بامكان سلب الكتابة عنه ، وفي الثانى أنه ممكن إحقاق قول القائل : بعض الناس كاتب .

فإذا علمت هذه الأحوال ، فيجب إذا نظرت في حال تلازم هذه القضايا أن تنظر في حال تلازم هذه القضايا الرباعية التى لها جهات على أنها جهات الربط لا جهات السور وبعد ذلك أيضاً فلن تنكشف لنا حقيقة الأمر فيها إلا بعد أن يعلم حال اشتراك واقع في لفظة الممكن فنقول : إن لفظ الممكن قد كان مستعملاً عند الجمهور على معنى ، وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر . فكان الجمهور يعنون بالممكن الأمر الذى

(٤) قد : ساقطة من س ، سا ، ع // ليس : ساقطة من ع // شك (الثانية) : ساقطة من د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ // والذى يقع فيه شك . ساقطة من ع // يقع : لا يقع د ، س ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) هو : فيه عا . (٥) إمكان : وإمكان سا // واحد واحد : واحد ع ، ن . (٦) لا يكون : يكون ع . (٨) فيدل كاتباً : ساقطة من د ، م ، ن . (١١) الغرض : الغرض م . (١٢) ممكن : يمكن س // القائل : + ليس س ، هـ // كاتب : كاتب س ، هـ . (١٥) فلن : فليس سا ؛ فكيف ع // فيها : ساقطة من هـ . (١٧) مستعمل : ساقطة من ع // فكان : وكان س .

- ليس بممتنع من حيث هو ليس بممتنع ، ولا يلتفتون إلى أنه واجب أو غير واجب .
ثم عرض أن كانت أمور يصدق أن يقال فيها إنها ممكنة أن تكون وممكنة أن لا تكون ، أى ليست ممتنعة أن تكون وليست ممتنعة أن لا تكون ، وأمور أخرى يعرض فيها أن تكون ممكنة أن تكون وليست ممكنة أن لا تكون . فلما وجد الخواص بعض الأشياء يجتمع فيها إمكان أن يكون وإمكان أن لا يكون ، أعنى الإمكان العامى^١ ، خصوا حاله باسم الإمكان ، فجعلوا الشيء الذى يصح فيه الإمكانان جميعا أعنى فى السلب والإيجاب مخصوصا باسم الإمكان ، وهو الشيء الذى لا ضرورة فيه .
فهؤلاء الخواص اتفقوا فيما بينهم واصطلحوا على أن يسموا الأمر الذى لا يمتنع وجوده ولا عدمه ممكنا . فصارت الأشياء عندهم ثلاثة أقسام : ممتنع الوجود ، وممتنع العدم ، وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه ؛ وإن شئت قلت ضرورى الوجود ، وضرورى العدم ،
وما ليس بضرورى الوجود والعدم . ومعنى الضرورى الدائم مادام الموصوف به موجود الذات ، على ما سنشرح هذا فى موضع آخر بالتحقيق . فالممكن إذا عني به المعنى العامى كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا ، وكان ما ليس بممكن ممتنعا وما ليس بممتنع ممكنا ، ولم يكن هناك قسم آخر . وإذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء إما ممكنا وإما ممتنعا وإما واجبا ، ولم يكن ما ليس بممكن ممتنعا ، بل ما ليس بممكن ضروريا
إما فى الوجود وإما فى العدم . وبعد ذلك فإن الخواص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر فجعلوا دلالة الممكن على معنى أخص من هذا المعنى وهو الذى حكمه عندما يتكلم به المتكلم معدوم ، لكنه فى المستقبل غير ضرورى الوجود أو غير الوجود فى أى زمان فرض

(١) بممتنع : يمتنع سا ، ع ، م ، ي // ولا يلتفتون : لا يلتفتون ب ، د ، س ، سا ، ها ، م ، ن ، ه ، ي . (٣) ممتنعة (الأولى والثانية) : بممتنعة ه . (٦) فجعلوا : فحصلوا م // الشيء : ساقطة من سا ، ع ، ي . (٧) فى : ساقطة من ع ، ي . (٨) لا يمتنع : لا يمتنع م . (١١) والعدم : ولا العدم ع . (١٢) على : وطى د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٤) ولم : وإن لم ع // وإذا : فإذا ه . (١٥) ممتنعا بل ما ليس بممكنة : ساقطة من ع . (١٦) قد : فقد ه . (١٨) أو غير : أى غيرس // غير ضرورى الوجود : ضرورى اللاوجود سا ؛ أو غير ضرورى الوجود ه .

وسياتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون . فيكون الممكن مقولا على معان ثلاثة تترتب بعضها فوق بعض ترتب الأعم فوق الأخص ، فيكون قوله على الأعم والأخص باشتراك الاسم ، ويكون مقولا على الأخص من جهتين : إحدى الجهتين فيما يخصه ، والأخرى من جهة حمل الأعم عليه ، وهذا شيء قد علمته فيما سلف . فالمعنى هو العامى وهو أن شيئا حكمه غير ممتنع ، وأعنى بالحكم ما حكم فيه من إيجاب أو سلب . والمعنى الخاص هو أن حكمه غير ضرورى والمعنى الثالث أن حكمه غير حاصل ولا ضرورى فى المستقبل . فالأمر الموجود الذى لا يجب وجوده لا يدخل فى الممكن الأخص ويدخل فى الخاص والعام ، والواجب لا يدخل فى الأخص ولا فى الخاص ويدخل فى العام . ثم إن قوما تشككوا على أنفسهم فقالوا : إن الواجب لا يخلو إما أن يكون ممكنا أو لا يكون فإن كان ممكنا والممكن أن يكون ممكن أن لا يكون فالواجب ممكن أن لا يكون ، هذا خلف . وإن لم يكن ممكنا ، وما ليس بممكن فهو ممتنع ، فالواجب ممتنع ، وهذا خلف . فأجابوا بما هذه حكايته ، قالوا : إن الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضرورى ، فالممكن الذى يقال على الضرورى لا يدخل فيه الممكن الآخر ، ولا يكون ممكنا أن يكون وممكننا أن لا يكون معا ؛ بل ممكن أن يكون ؛ وأما الممكن الذى يقال على القوة فهو الذى يصدق فيه ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون معا . فإذن ليس كل ما يقال له ممكن أن يكون يصدق عليه أنه ممكن أن لا يكون ، فإن الممكن يقال على الضرورى ؛ وليس أيضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب أن يكون ممتنعا ، فإن الممكن الذى بالقوة يسلب عن الضرورى ولا يجب منه أنه ممتنع .

وهؤلاء قد زلوا من وجهين : أحدهما أنه ليس أحد من الناس يقول : ممكن ، ويعنى

(١) استقصاء : اقتضاء س . (٤) فالمعنى : والمعنى س ، ع ، هـ ، ي .

(٦) ضرورى غير : ساقطة من ي . (٧) لا يجب : يجب ع .

(١٠) فالواجب ممكن أن لا يكون : ساقطة من ع . (١١) بممكن : ممكننا عا ، هـ // فالواجب

ممتنع : ساقطة من سا . (١٤) وأما : فأما س . (١٤ — ١٥) معا لا يكون : ساقطة

من ع . (١٥) فإذن : فإذن ع . (١٨) عن : على سا .

به الضرورى على أنه اسم مرادف له ، فإذا لم يعن به الضرورى ، بل عنى إن كان ولا بد معنى أعم من الضرورى ، إذ ليس يبعد أن يكون وقوعه على الضرورى وعلى الممكن الخاص وقوعاً بمعنى واحد يعمهما جميعاً ، فيكون وقوعه عليها بالتواطؤ لا بالاشتراك الذى ادعوه ، اللهم إلا من جهة أخرى غير هذه الجهة التى أوامناً إليها . ثم ها هنا شيء آخر وهو أن القوة اسم أخص من الممكن الذى نحن فى ذكره ، فإن الشيء الذى فى القوة شرطه أن يكون معدوماً ، والممكن الذى ليس بضرورى هو الذى ليس دائماً وجوده ولا دائماً عدمه ، فلا يبعد أن يكون موجوداً فى الحال أو غير موجود . فإن قال قائل إذا وجد فى الحال صار واجباً فى وجوده من حيث هو موجود ، فلم لا يقول : إنه إذا عدم صار واجباً فى عدمه من حيث هو معدوم ؟ فهو ممتنع الوجود إذ هو معدوم ، لكن الواجب الذى كلامنا فيه ليس هو الواجب بشرط وقت وحال ، وكذلك الممتنع الذى كلامنا فيه ، بل الواجب هو الدائم الوجود ، والممتنع هو الدائم العدم . وليس إذا كان الشيء موجوداً فهو واجب أى دائم الوجود ، بل هو واجب بشرط ما هو موجود كما أنه دائم الوجود مادام موجوداً وليس دائم الوجود مطلقاً ، فليس ما قالوه هؤلاء بشيء .

١٥ لكن المعلم الأول قد أوامناً إلى المعنى الذى ذهبنا إليه ولنعتبر عنه كما ينبغى حتى تفهم أن سياقته ليست على ما ذهبوا إليه . قال : ليس كلما يقال له ممكن أن يوجد أو يمشى فيجب أن يكون معنى الإمكان فيه متضمناً لما هو مقابل لذلك ، حتى يصدق مع ذلك ممكن أن لا يوجد . فإن ها هنا أشياء لا يصدق فيها المقابل ، فإن الأشياء التى تكون

(١) به (الثانية) : منه ب ، م // الضرورى (الثانية) : بالضرورى ع ، م . (٣) بالتواطؤ : ساقطة من ي . (٤) اللهم : ساقطة من ع // التى : ساقطة من س ، سا ، عا ، ه // ثم : ساقطة من س . (٩) فهو . . . معدوم : ساقطة من سا . (١٠) الممتنع : + فى امتناعه س ، عا . (١١) الذى : ساقطة من عا // كلامنا فيه : ساقطة من عا // فيه : هذا سا . (١٤) هؤلاء : ساقطة من س ، ه . (١٥) ولنعبر : والمعبر س // كما ينبغى : ساقطة من سا // حتى : كما س . (١٦) قال : فقال . ه // ليس : أليس د ، س ، م ، ن // كلما : كل ماد ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٧) لما : ما عا .

الممكنة فيها متعلقة بقوة لا نطق فيها ولا اختيار فإنها تسمى قوى وإمكانات ، وليست تكون على الأمر وعلى خلافه ، بل تسمى قوة وإمكانا وينحى بها نحو أمر واحد . هذا إن كانت القوة فاعلية ، وأما إن كانت القوة استعدادية فلا يتعين لها في نفسها أحد الأمرين ، بل تقبل المتقابلين معا ، وليست الأخرى التي في جهة الفاعل تفعل المتضادين معا ، بل إن تعطلت ولم يكن قابل واجتماع لم تكن تفعل ، ومع ذلك فيسمى حال الفاعل إمكانا وحال المستعد للأمرين إمكانا . فالإمكان مشترك في الاسم إذا كان يقال على الذى يمشى حين يمشى ، وعلى الذى يقوى على أن يمشى وهو لا يمشى ، فالأول يقال على الفعل والآخر على القوة ، والذى بالفعل تشترك فيه الأزليات والمتغيرات ؛ والآخر يختص بالمتغيرات . ويجب أن تفهم أنه ليس يجب من قوله يقال عليه أن يفهم أنه اسم مرادف ، بل الأولى أن نظن أن معنى قوله يقال عليه هو أن يقال عليه بمعنى يخصه ، كمن يقول إن الحيوان أو الأبيض يقال على الإنسان ليس بمعنى أنه مرادف له بل أنه محمول عليه . فالممكن الذى يقال في المتغيرات أى الذى يليق بها من حيث هي متغيرة ليس يصدق على الواجب ، وأما على الوجه الآخر فيقال ، ولم يبين ذلك الوجه ، ثم قال : ولكن السكلى محمول على الجزئى ، والممكن محمول على الواجب . ويشير بهذا إلى أن للممكن معنى يفهم عنه أكثر وأعم من معنى الواجب ، فيكون كليا بالقياس إلى الواجب والواجب جزئى تحته . وذلك المعنى هو أنه ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع .

(١) لا نطق فيها : لا نطق فيه س ، عا ، ه ، ي ؛ لا نظر فيها سا ؛ لا نظر فيه ع //

ولا اختيار : بالاختيار سا . (٢) وإمكانا : وإمكانات ب ، م // بها : به ع ، ن .

(٤) المتقابلين : المقابلين ه // معا : ساقطة من ي // فى : هى ه . (٥) يكن : يمكن س //

تكن : ساقطة من س ، سا ، ع ، غا ، ن ، ه ، ي // تفعل : + وإن لم تكن ه .

(٧) حين يمشى : ساقطة من س ، م . (٨) على (الأولى) : ساقطة من س .

(٩) والآخر يختص بالمتغيرات : ساقطة من ه . (١٠) نظن : نظنه عا // معنى قوله : ساقطة من عا // هو أن يقال عليه : ساقطة من عا // عليه : ساقطة من سا .

(١٢) فالممكن : والممكن ن . (١٤) والممكن : فالممكن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٥) وأعم : أو أعم س ، ه . (١٦) هو : ساقطة من س // بممتنع (الأولى) : بممتنع س ، عا ، م ، ه ، ي // والواجب بممتنع : ساقطة من س .

فلما قال المعلم الأول هذا ، عطف فقال : يجب أن نتدارك ما قلناه ، يعنى ما قاله في اللوازم على سبيل التشكيك ، ويجب أن يعلم من أمر هذا الفاضل المعلم الأول أنه لم يؤثر التشكيك وتأخير الكشف ، وفي كثير من الأمور قد يمضى على قانون الشك . ثم يكر آخر الأمر فيحل ، وربما تساهل في أمور هو نفسه يعلمنا ما يقتضى ترك التساهل فيها ، وأيضاً في تساهله إيانا فيتفق أن يبادر الناظر في كتبه إلى اعتقاد ٥ ما تساهل فيه ويفتر بظاهر كلامه ولا يفحص ولا يبحث ، ثم يأخذ في التعصب لمفهومه من غير استقصاء فيكون قد ضل نفسه . واعلم أن هذا الفاضل قد قصد في كثير من الأمور إخفاء الحق ضناً به ليفوز به من له منة الوصول إليه عن كشب .

فلنتكلم الآن في المتلازمات ، فنقول : إن المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس ، والمتعاضات هي التي كل واحد منها في قوة الآخر ، والتي لا تتعاض ١٠ فهي التي إذا وضع بعضها لزم الآخر وليس كلما وضع الآخر لزمه الأول . فقولنا : واجب أن يوجد ، يلزمه وينعكس عليه : ممتنع أن لا يوجد ، وليس بممكن أن لا يوجد ، أعنى العامى . وتقائض هذه يلزم قولنا : ليس بواجب أن يوجد . وأما قولنا واجب أن لا يوجد ، فيلزمه وينعكس عليه قولنا : ممتنع أن يوجد ، وليس بممكن أن يوجد العامى . وتقاضاهما يلزمان قولنا : ليس بواجب أن لا يوجد . فلم يوجد إذن من باب ١٥ الممكن الخاص شيء يلزم شيئاً من باب الواجب ، والممتنع منعكساً عليه . وهذه صورة ما ذكرناه :

(٣) لم : ساقطة من ب ، س ، سا ، ه . (٤) ثم يكر : لم يكن س // وربما : وإتمام // ما يقتضى : بما يقتضى ع . (٥) وأيضاً : أيضاً ن // في (الأولى) ساقطة من ع // تساهله : مساهلته ن . (٦) ويفتر : ويعبر ع // ولا يفحص : لا يفحص س . (٧) فيكون : ويكون س ، ه // فيكون قد : ساقطة من سا // ضلل نفسه : ساقطة من سا // قد : إن عا . (١٠) منها : منهما عا . (١١) وليس : ليس س . (١٣) وتقائض : وتعارض يخ // قولنا : نكتولنا يخ . (١٧) صورة ما ذكرناه : صورته ن // ما ذكرناه : ما ذكرنا س ، سا ، عا .

*

طبقة

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن يوجد	ليس بواجب أن يوجد
		ممتنع أن لا يوجد	ليس بممتنع أن لا يوجد
		ليس بممكن أن لا يوجد العامي	ممکن أن لا يوجد العامي

طبقة أخرى

الموجبات متلازمة والسالبات متلازمة	{	واجب أن لا يوجد	ليس بواجب أن لا يوجد
		ممتنع أن يوجد	ليس بممتنع أن يوجد
		ليس بممكن أن يوجد العامي	ممکن أن يوجد العامي

وأما الممكن الخاص فلا يلزمه شيء منعكساً عليه إلا من بابه . فقولنا ممكن أن يوجد يلزمه ممكن أن يوجد ، ويلزم تقيضه تقيضه ، فيلزم قولنا : ليس بممكن أن يوجد الخاص ١٠ قولنا : ليس بممكن أن لا يوجد الخاص . فطبقات المتلازمات إذن ست ، واسكل واحد منها لوازم غير متعاكسة ، ولندكرها في كل طبقة .

(أ) طبقة الواجب أن يوجد وما معها . *

(ب) وأما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(ج) وأما طبقة واجب أن لا يوجد فيلزمها : ١٥

ليس بممتنع أن يوجد ليس بممتنع أن لا يوجد
ممکن أن يوجد العامي ممکن أن لا يوجد العامي

(١) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب . (٩) عليه : ساقطة من عا . (١٠) تقيضه
تقيضه : تقيضه سا . (١٤) فلا يلزمها : ولا يلزمها م // غير : ساقطة من س .
(١٥) ج : الثالث سا ؛ ساقطة من م . (١٦) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخة ب .

ليس بممكن أن يوجد الخاصى ليس ممكناً أن يوجد الخاصى
ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى ليس بممكن أن لا يوجد الخاصى

(د) وأما طبقة ليس بواجب أن لا يوجد فلا يلزمها شيء غير ما ينعكس عليها .

(هـ) وأما طبقة ممكن أن يكون الخاصى فيلزمه :

ليس* بواجب أن يكون ليس بواجب أن لا يكون
ليس بممتنع أن يكون ليس بممتنع أن لا يكون
ممكن أن يكون العامى ممكن أن لا يكون العامى

(و) وأما طبقة ليس بممكن أن يكون الخاصى فلا يلزمها الانعكاس .

(٣) د : الرابع سا ؛ ساقطة من م // لا يوجد : + ليس يمكن ان لا يوجد الخاص م // عليها : ساقطة من م . (٤) هـ : الخامس سا // فيلزمه : فيلزمها سا . (٥) * اعتمدنا في إثبات هذا الجدول على نسخته ب . (٨) و : السادس سا .

الفصل الخامس

(هـ) فصل

في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد أم التقابل
بين موجبتين محمولاهما متضادان

- ٥ وقد اعتيد أن ينختم هذا الفن من المنطق بشيء ليس للمنطق من حيث هو منطقي إليه حاجة ، وهو أشبه بالمباحث الجدلية . وذلك أنه إذا حمل محمول على موضوع - ولذلك المحمول ضد - فهل إيجاب الضد عليه أشد عناداً أم سلبه المقابل الذي هو نقيضه ؟ مثاله إذا قيل : زيد عادل ، فهل قولنا : زيد جائر ، أشد عناداً له ، أم قولنا : ليس بعادل ؟ وهل الضد لقولنا : كل إنسان عادل ، هو قولنا : كل إنسان جائر ، أو ماسلف ذكره ؛ وهو أنه لا واحد من الناس عادل ؟ فإن هذا شيء قد تشاجر فيه طوائف ، ١٠ والحق فيها أن كونه جائراً أشد عناداً في طبيعة الأمور لكونه عادلاً من كونه ليس بعادل . وأما من حيث التصديق والحكم سواء كان اعتقاداً أو لفظاً فإن السالب أشد عناداً وأبعد من أن يطابق الموجبة في شيء من الصدق والكذب . ولما كان هذا النظر من حيث الحكم ، والحكم إما قول وإما عقد ، والقول تابع للعقد ، فلننظر في هذه ١٥ للمعانادات من حيث هي معتقدة .

(٣) أن : ساقطة ع // أم : من عا . (٥) ينختم : ينختم ساع ، عا .
(٦) حاجة : خاصة س ؛ ساقطة من سا // ولذلك : وكذلك س ، ن . (٧) سلبه : سلب د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ // نقيضه : النقيض د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) له : ساقطة من ع ، عا . (٩) بعادل : بجائز م // السالب : السالبة س ؛ السلب ن . (١٣) هذا : ساقطة من س . (١٤) للعقد : العقد د ، سا ، عا ، م هـ . (١٥) المعانادات : المعانادات ي .

- فليكن عقد في خير أنه خير ، وعقد فيه أنه ليس بخير ، وعقد فيه أنه شر . ولتعلم أن كون العقد منسوباً إلى ضدين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه شر ، أو إلى متقابلين كالنقيضين كما نعتقد في موسى أنه خير وفي فرعون أنه ليس بخير ، لا يوجب تعاند العقدين ، بل يجب أن يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين . فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه أنه خير ، إذا اعتقد فيه أنه شر ، واعتقد فيه أنه ليس بخير ، أي الاعتقادين في نفسه أشد عناداً ؟ فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه شر ، ولو كان بدل الشر هو شيئاً ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد أنه خير وأنه ليس بخير ، فإن كثيراً مما ليس بخير ليس بشر . فبين أن العناد في الاعتقاد الأول ليس لكون المعتقدين متضادين ، بل لكون الحكمين متنافيين ، وليس التنافي الأول إلا الذي بين الإيجاب والسلب . ٥ ١٠

- قالوا : ومن الدليل على ذلك أيضاً أن الشيء الذي هو خير وعدل تصدق عليه إيجابات مثل أنه محمود ومختار ، وسلوب مثل أنه ليس بمذموم ولا مكروه ، وتكذب عليه إيجابات مثل أنه مكروه ومذموم ، وتكذب عليه سلوب مثل أنه ليس بمحمود ولا مختار . وليس حقيقة التضاد متقررّة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق ، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد ، فيجب إذن أن يكون الضد منها ما يعمها . وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنه ليس بخير ، فأى إيجاب أو سلب صح عليه أنه ليس بخير كان مباحيناً ، وأما ليس بخير نفسه فإنه مباحين بنفسه وإن

(٢) ضدين : الضدين ن // شر : شرير ع . (٣) أو إلى : وإلى ي .
(٧) هو شيئاً : شيء ب ؛ شيئاً س ، ه ؛ شيئاً ما كان ع ؛ ساقطة من ن . (٨) بشر : شرأ س ، عا ، ه // مما ليس : ليس ع ؛ ما ليس عا . (٩) فبين : فتبين ب . (١٠) الحكمين : الخمين ع . (١٢) إيجابات : إيجابان ع // ومختار : مختار د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ، ي // ولا مكروه : ساقطة من م . (١٣) سلوب : + وإيجاب م // بمحمود : محمود ع .
(١٥) ما يعمها : يعمها ع . (١٦) جميع : الجميع ع // أنه : أنها د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // أو سلب : وسلب ي . (١٧) بنفسه : لنفسه د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي .

لم يعتبر له أنه أحد تلك . والشئ الذى لا يحتاج فى أن يكون مبيناً إلى غيره والآخر لا يباين دونه فباينته أقدم ، والذى مباينته أقدم فعنده أشد ، فالسالبة أشد عناداً ، وما هو أشد عناداً فهو الضد ، فالسالبة هى الضد .

ويشبه أن لا يكون هذان الفصلان قصد بهما فى التعليم الأول احتجاج ألبته ، ويكون إنما قصد فى الأول منهما أن يشار إلى أن نفس التضاد فى الأمور لا يوجب ٥ التضاد فى الاعتقادات ، بل يجب أن تكون الأمور متنافية حتى يجوز أن تكون متضادة فى الاعتقادات . وفى الثانى أن يشار إلى أنه ليس أيضاً ينافى الاعتقادات وأن لا تجتمع الاعتقادات ، دالا على تضادها ، فإن ها هنا أموراً لا نهاية لها يصح أن تسلب عن الخير والعدل مثل أنه ليس بطائر وليس بحجر وليس بساء فيكذب إيجابها ، ١٠ وأمور يصح إثباتها عليه لا نهاية لها مثل أنه أبيض ويقعد ويفعل فيكذب سلب إمكانها . أما الموجودة له فلا يمكن أن تكون بلا نهاية ، وأما المسلوقة عنه فبغير نهاية ، فلا ينبغي أن ينظر فى كل واحد منها هل عقده مضاد للعقد أنه خير أو غير مضاد له ، فانها لا تنتهى .

ولكن هذا النظر إنما هو فيما دخلت الشبهة من قبله ، والشبهة إنما هى فيما يقع ١٥ التكون منه ، فإنه وإن كان الخير ليس بطائر ، وأيضاً ليس بشرير ، وكان الطائر ينافيه والشرير ينافيه ، فأحدهما قد يكون عنه التكون ، والآخر لا يكون عنه التكون . أما الذى يكون عنه التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير ، وأما الذى

(٢) فعنده : فتعانه عا . (٣) وما هو أشد : وما أشد سا // فالسالبة هى الضد : ساقطة من سا . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من ع . (٦) الأمور : ساقطة من عا . (٨) الاعتقادات : المعتقادات ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٩) بساء : يسمى م . (١١) المسلوقة : المسلوب س // فبغير نهاية : بغير نهاية هـ ؛ ساقطة من س ، سا ، عا . (١٢) مضاد (الأولى) : مضادة عا // للعقد : لعقد ع ، ن . (١٣) فإنها لا تنتهى : فإن هذا لا ينتهى هـ . (١٥) وأيضاً : وهو أيضاً س ، هـ // وأيضاً ليس بشرير : ولا شرير أيضاً ن . (١٦) والشرير : فالشرير ع ؛ وأن الشرير هـ // فأحدهما : فإن أحدهما س ، هـ .

لا يكون عنه فالذى ليس بمقابل وهو الطائر . والشبهة إنما هي في المقابل كالشرير والجائر . وتلك الشبهة أن العقد فيه أنه عادل ، هل يضاد العقد فيه أنه شرير جائر . وهذا موافق لما قيل في التعليم الأول ، ويكون الغرض فيه أن يجعل توطئة وتبنيها على أنه ليس كل عقد مناف مقابل بالتضاد ، وإلا لكان الشبهة تدخل في أن العقد في زيد أنه عادل سيضاد العقد فيه أنه طائر ويضاد اعتقادات أخرى بلا نهاية . ٥

فيشبه أن يكون غرض العلم الأول ما أوأنا إليه ، فانه إنما قدم جميع ما قدمه إلى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج ، بل على سبيل التوطئة . وإنه إنما ابتداءً يحتاج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه إنه قد تبين أنه ليس نفس تضاد الأمرين يوجب تضاد العقدين ، ولا نفس تنافي العقدين يوجب تنافي الأمرين ، فيجب أن ينظر في ذلك نظراً أخص من النظيرين ، فنقول : إنما إذا قلنا للخير إنه خير ، ١٠ صدقنا ، وإذا قلنا إنه ليس بشر ، صدقنا . لكن صدقنا عليه في قولنا : إنه خير ، صدق تام في ذاته ، وصدقنا عليه في قولنا : إنه ليس بشر ، صدق عليه في أمر ليس بذاته . فإن الخير خير لذاته ، وأما أنه ليس بشر فعارض له حين يقابل بأمر غير ذاته مباين لذاته وهو الشر ، فيسلب عنه ذلك الأمر . فإثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب إنما يتم له بغيره ، وقد علمت أن السلوب من اللوازم في مثل هذه الأشياء لا من الدواخل ١٥ في الذات . وبإزاء هذين الصديقين كذبان : كذب أنه ليس بخير وهو كذب مقابل له

(١) فالذى : ساقطة من عا // والشبهة : وتلك الشبهة ع // هي : هو عا .

(٢) العقد : العقل س . (٣) موافق : + جداس ، عا ، ه . (٦) فيشبه : ويشبه س ؛ فيمكن ع // فإنه : وأنه د ، س ، ساء ، ع ، عا ، م ، ن ، ه ، ي // إنما : ساقطة من س ، سا ، ع ، ه ، ي . (٧) وإنه : فإنه د ، ع ، م ، ي . (٨) أنه : أن س ، ع ؛ + أن ب ، سا . (٩) يوجب تنافي الأمرين : ساقطة من د ، سا ، عا ، م ، ن . (١١—١٢) خير إنه : ساقطة من ع . (١٢) تام : بأمر د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي + له ه // ليس (الأولى) : ساقطة من س // بشر : بشروع // في : ساقطة من ه . (١٣) لذاته : بذاته س // بشر : بشرير ه // غير : ساقطة من سا . (١٥) لا من : إلا من س .

في ذاته ، وكذب أنه شر وهو كذب مقابل لأمر له عارض . ولما كان اعتقاد أنه خير صدقا في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر صدقا في أمر عرضي كان اعتقاد أنه ليس بخير كذبا في أمر ذاتي ، والكذب في الأمر الذاتي أشد معاندة للصدق في الأمر الذاتي من الكذب في الأمر العرضي ، هكذا يجب أن يقال . وأما الظن بأن أحد الأمرين أشد كذبا والآخر أقل كذبا فذلك باطل ، فإنه لا صدق أشد صدقا من صدق ولا كذب أشد كذبا من كذب ، بل بعض الصدق يكون أدوم وبعضه يكون ليس بأدوم ، وبعضه في أمر ذاتي ، وبعضه في أمر غير ذاتي ، والذي هو كذب في أمر ذاتي أشد عنادا . وقد ينبعث من هذا احتجاج آخر يجب أن يفهم على هذه الصفة ، أي إذا اعتقدت في العدل الذي عرفته وتحققته في نفسه أنه خير لا احتاج أن أعتقد مع ذلك فيه أنه ليس بشر ، إذ هذا ليس ذاتيا له ، بل أمر يعرض له . وليس يحتاج في إخطار الأمر الذاتي بالبال أن يلتفت إلى أمر بالقياس إلى خارج ألبتة ، بل الصدق الذاتي إنما ينعقد بإخطار الموضوع والمحمول بالبال ، أخطر غيره أو لم يخطر . فان جئت وقابلت هذا العقد بعقدين : أحدهما أنه شر والآخر أنه ليس بخير ، وجدت عقد أنه شر لا يتم لي إلا أن يتضمن أنه ليس بخير ، فإن الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم إلا بأن يخطر بالبال الكذب الذاتي ، فإنه إن لم أخطر ببالي أن العدل الذي عرفته خيرا صار لا خيرا ، لم يمكنني أن أقضي عليه بأنه شر . وذلك لأنني علمت واعتقدت أن العدل

(٢) مقابل لاعتقاد : حين كان اعتقاد بخ ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي ؛ كان اعتقاد ن // بشر . بشرير ع . (٣) أنه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م ، ن . (٣) أمر ذاتي : + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشرير ع ؛ + مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر ن // أمر ذاتي والكذب في : ساقطة من ي . (٤) وأما : أما س ، عا // بأن : فان هـ . (٦) يكون (الثانية) : ساقطة من س ، هـ . (٧) في من ذاتي وبعضه : ساقطة من ع . (٨) أي : أتى س ، عا ، هـ . (٩) وتحققته : وتحققته م // لا احتاج : لا احتجاج س . (١٠) بشر : بشرير ع . (١١) أمر : + آخر ع ، هـ ، ي . (١٣) شر (الأولى والثانية) : شرير ع . (١٤) لي : ساقطة من س // إلا : ساقطة من ب . (١٥) بأن : أن د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي // بالبال : ببالي بخ // الذاتي : ساقطة من هـ // فإنه إن : فإني د ، ن ، فإني إن س ، عا ، م ، ي ؛ فإن ع // ببالي أن ، بالبال ي // عرفته : نحن فيه ب . (١٥—١٦) الذي . . . العدل : ساقطة من سا . (١٦) يمكنني : يمكنني ب ، ع ، عا ، م ، هـ ، ي // بأنه : أنه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ي // شر : شرير ع .

- خير ، وأن ذلك حق ، فحين أجعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر ببالى
 ضرورة أنى سلبت عنه ذلك الحق ، وليس إذا خطر ببالى سلب ذلك الحق عنه يكون
 قد خطر ببالى أنه شر . فهكذا يجب أن يفهم هذا الدليل وبهذا التكلف ،
 وإلا لم يستقم ، وهو قريب مما أوردناه أولا وفى قوته . وحجة أخرى وهو أن جميع
 القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض ، وليس يوجد لجميعها مقابلات من موجبات
 ٥ تحمل الضد ، فإننا إذا قلنا : كذا مربع ، وجدنا بازائه أنه ليس بمربع ، ولم نجد أنه
 كذا الذى هو ضد المربع . فهاهنا للمعاند هو السالب دون الموجب للمضاد المحمول ،
 وحيث للقضية موجب مضاد فالسالب أيضاً معاند . فكل قضية موجبة لها من السالب
 معاند وليس كل قضية موجبة لها من الموجب معاند . فعناد السلب عناد للقضية الموجبة
 من حيث هى موجبة وعناد الآخر أمر عارض لها من حيث هى موجبة .
 ١٠

- لكن لقائل أن يقول : ليس كلامنا فى أن كل موجب هل يعانده موجب كعناد
 السكون للحركة مطلقاً ، بل يسلم أن عناد السلب أعم وأكثر . وأما الموجب إذا
 تخصص فصار موجباً ضدى المحمول ، فهل يتخصص بازائه ضد هو أشد ضدية له ،
 كما يتخصص الحركة إذا كانت نازلة فإن الذى يضادها هو حركة اشد عنادا من
 السكون . لكن الشأن فى المفسر المشهور وكل من قرب عهده فإنه أعان هذه الحجة
 ١٥ بقياس فاسد ، فقال : فإذا كان فى كل الأمور قد يوجد للعقد الصادق فيها عقد

(١) شرا : شيرأع // التقابل : المقابل عا . (٢) سلب : ساقطة من سا . (٣) شر :
 شيرع // فهكذا : كذا ع ؛ هكذا ي // وبهذا : بهذا س ، ع ، ه . (٤) وفى : فى س .
 (٥) مقابلات : متقابلات س ، ي . (٦) المعاند : المربع ع . (٨) للقضية : القضية عا
 // فالسالب : والسالب سا ، م // فكل : وكل ع ؛ فتكون ه . (٩) السلب : السالب عا . (١٠) لها
 من : لا من سا ، ع ، ي . (١١) لكن : ولكن سا . (١٢—١١) كعناد السكون للحركة :
 ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٢) مطلقا : مطلقا عا ، م // أن : أنه ع // وأكثر :
 + كعناد السكون للحركة س ، سا ، عا ، ه ؛ + للحركة ع . (١٣) ضدى المحمول : ضديا
 للمحمول ن . (١٤) الحركة : للحركة د ، س ، ع ، ن ، ه ؛ ساقطة من سا ، م ، ي // هو : وهو
 ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، ه ، ي . (١٦) بقياس : ببيان سا .

النقيض . فيكون هذا شيئاً ذاتياً ، إذ كان الذاتي شيئاً موجوداً في الكل .

فانظر كيف غلط في القياس ، وذلك لأنه أورد قوله : إذا كان الذاتي موجوداً

في الكل ، مقدمة لقياس ينتج : أن هذا شيء ذاتي ، ومطلوبه هذا كلي في موضوع

مخصوص لا ينتج إلا من الشكل الأول . فالذاتي من قوله : إذا كان الذاتي موجوداً

في الكل ، لا يخلو إما أن يجعله حداً أوسط أو حداً أصغر لا محالة ، لأنه موضوع في

هذه المقدمة ، والمطلوب موجب . فإن جعله حداً أوسط ، فلا يجب أن يكون داخلاً

في النتيجة ، وقد أدخله ، وإن جعله حداً أصغر كان الإنتاج هو أن الذاتي يكون كذا

لا أن كذا ذاتي ، فإن الذاتي يجب أن يكون في القياس حداً أصغر لا حداً أكبر .

وأما إذا اعتبرنا المقدمة الأخرى فإننا نجد ما تشارك به هذه المقدمة حال الوجود في الكل

فإن جعلناه هناك موضوعاً حتى كان القياس هكذا : إن الذاتي موجود في الكل

والموجود في الكل هو أن العقد الصادق فيها عقد النقيض كان مع كذب الكبرى

إذا أخذ الموجود في الكل فيه كما في الصغرى ، أنتج أن الذاتي كذا لا أن كذا

ذاتي ، وهو مع فساد المقدمة وكذبها إن أخذت كلية حتى تنتج ولم تؤخذ مهمة . وإن

لم يجعل الموجود في الكل موضوعاً بل محمولاً وهو الواجب كان وجود عقد النقيض هو للعقد

الصدق أمراً موجوداً في الكل وكان الذاتي أمراً موجوداً في الكل ، فأنشأ من موجبتين في

الشكل الثاني . وإن عكس فقال : وكل موجود في الكل فهو ذاتي ، كذب كذباً صراحاً .

وتتلو هذه الحجة حجة قوية وهو أن عقدنا في الشيء الذي ليس بخير أنه ليس بخير ،

لا يمكننا أن نورد بإزاءه عقائد أخرى من الجنس الذي نحن فيه ، إلا أن نعتقد فيه أنه

(١) كان الذاتي : كل ذاتي ع . (١-٢) في الكل موجوداً : ساقطة من سا .

(٢) إذا : إذ س ، عا ، عى . (٦) المقدمة : القضية س // موجب :

موجود ي (٧) يكون : لا يكون ي . (٩) اعتبرنا : اعتبر ع . (١٠) جعلناه :

جعلنا ه . (١١) كذب : الكذب عا . (١٢) أنتج : إنما ينتج س ، ع ، عى . (١٣) أخذت :

أحداث م . (١٥) هو . ساقطة من ع ، م ، عى // للعقد : العقد س ، عا ، سا ، ه // موجبتين :

الموجبتين س ، ه . (١٦) وكل : كل ع .

شر وأنه ليس بشر وأنه خير ، لكن اعتقادنا فيه أنه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور فلا يكون معانداً مطلقاً لهذا الاعتقاد ، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر قد يصدق أيضاً . فإننا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيراً ولا شراً ، وكذلك المتوسط فبقى أن يكون معانده أنه خير . فاذن عقْدُ أنه خير هو المعاند لعقد أنه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له ، والمضاد مضاد لمضاده . فمعاند أنه خير هو أنه ليس بخير ، فإنه لا يجوز أن يكون الشيء يضاد شيئاً على الإطلاق بالحقيقة ، وذلك الشيء يضاد آخر ولا يضاده . فاذا جعلنا المسألة كلية فنظرنا هل معاند قولنا : كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : إن كل إنسان شر أو قولنا : إن كل إنسان ليس بشر أو قولنا : كل إنسان خير ، وكان ضده على الوجه الذي بينا هو أن كل إنسان خير ، ف ضد قولنا كل إنسان ليس بخير هو قولنا كل إنسان خير ، لكن ضد قولنا كل إنسان ليس بخير ، هو قولنا : ١٠ ولا واحد من الناس خير ، فإنه سلب الخير عن كل واحد واحد . فهذا القول في الشخصى والكلى واحد . وأما المهملات فكيف تتضاد وقد تصدق معاً ، وكذلك الجزئيتان والأضداد وإن كانت ترتفع معاً ، وتكذب معاً ، فليس يجوز فيها أن تصدق معاً .

تم الفن الثالث من كتاب الشفاء

وهو من الجملة الأولى في المنطق

١٥

(٢) معاندا : ساقطة من سا // فيه : ساقطة من ع ، ي . (٤) فبقى : ساقطة من سا // فاذن : إذا كان س ؛ فاذا كان سا ، عا ، هو ؛ + كان ع . (٥) وهو المضاد : والمضاد عا // له : ساقطة من ع // والمضاد أ ؛ أو المضاد ع . (٦) يكون : ساقطة من ع ، ي . (٧) فإذا : وإذا س . (٨) (الأولى) إن : ساقطة من ع ، ي // شر : شرير ع ؛ شرعا ، ي . (١٠) ضد : ساقطة من سا // ليس بخير : هو خير س ، ه . (١١) واحد واحد : واحد م . (١٢) وقد تصدق : وتصدق سا ، م // الجزئيتان : الجزئيات س . (١٤ - ١٥) تم الفن . . . في المنطق : تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق بعون الله وحسن توفيقه د ؛ والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً س ؛ تم الفن الثالث بحمد الله تعالى وحسن توفيقه ع ؛ آخر الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق والحمد لله حق حمده عا ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء م ، ي ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى ن ؛ تم الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو آخر الجزء الأول من الشفاء والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد النبي وآله الطاهرين وتم كتاب باربر مينياس ه . (١٥) المنطق : + والحمد لله على إتمامه ب ، سا .

فهرس المصطلحات

حد : ١٢	أداة : ١٣ ، ٢٩
حدود : ٣١	اسم - أسماء : ٦
حدود حقيقية : ٩	اسم مجرد : ١٤
حرف السلب : ١٢	اسم مطلق : ١٤
حيوان ضحاك : ١١	أسماء بسيطة : ٨
خيال : ٤	أسماء معرفة : ١٣
دلالة : ٤	أعلام : ٢
ذهن : ١١	ألفاظ : ١
رابطة : ٣٩	الهام الهى : ٢
رسم : ١٢	امكان : ٧٥
رسوم : ٣١	أمور : ٢
زمان : ١٦	أمور خارجية : ١
سامع : ٢٢	انسانية : ١٦
سلب : ١٢	ايجاب : ١٣
شرطيات : ٣٣	تجريد : ٢
صح : ١٧	تحديد : ١١
صحة : ١٧	تداخل : ٤٥
صدق : ٦	ترتسم / ارتسام : ١
صوت : ٨ ، ٢	تركيب : ٢٢ ، ٣١
صورة : ٨	تركيب تقييد : ٢٢
ضرورة : ٧٥	تركيب حمل : ٢٢
طبيعة انسانية : ٢	تصريف : ١٥
على الانفراد : ٣٠	تصورات : ١
قضايا محصورة : ٤٥	تصويت : ٢
قضايا مهمة : ٤٥	تضاد : ٤٥
قضية بسيطة : ٧٦	تعارف : ٤
قضية ثلاثية : ٧٦	التعليم الأول : ١٧
قضية ثنائية : ٧٦	تقابل : ٤٥
قضية حملية : ٣٤	تناقض : ٤٥
قضية شخصية زمانية : ٧٠	تواطوء : ٩ ، ٣
قضية عدمية : ٧٦	جزئية سالبة : ٦٠
قضايا مخصوصة : ٤٥	جزئية موجبة : ٦٠
قضية معدولة : ٧٦	جسم ناطق : ١١

١ : مرتسمات فى الحس
 ١ : مركب
 ١٣ ، ٤ : مسموع
 ٢ : مشاركة
 ٣ : معنى
 ٢٨ : معنى عدمى
 ١٣ : معنى مطلق
 ٢٨ : معنى وجودى
 ١ : مفرد
 ٤ : مفهوم
 ٣٠ : مقطع
 ٥٤ : منحرفات
 ٥٤ : منحرفات الشخصية
 ٣٧ : منفصلات
 ٢٥ : موضوع
 ١١ : ناطق
 ٣٢ : نسبة الاتصال
 ١ : نفس
 ٢ : هيئتها المحسوسة
 ٢ : وجود فى الأعيان
 ٢ : وجود فى النفس
 ١٧ : يدل على انفراده

قول : ٣٠
 قول جازم : ٣٢
 قول جازم بسيط : ٣٧
 قول جازم حملى : ٣٣
 قوة حسية : ١
 كتابات : ١
 كذب : ٦
 كلمة : ١٧
 كلمة - كلم : ٦
 كلية الحكم : ٥٠
 كلية الموضوع : ٥٠
 لفظ دال : ١٥
 لفظ مركب : ٨
 لفظ مؤلف : ٣٠
 مادة : ٨
 متصلات : ٣٧
 محصورات : ٥٩
 مجاز : ٨
 مجاورة : ٢
 مجرد من الزمان : ١٦ ، ٧
 محاورة : ٢